



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

" الممارسات الاسرائيلية اتجاه القدس الشرقية: 1967 - 2015 "

ولاء بدر موسى أبو عصب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2016 م/ 1437 هـ

## الممارسات الاسرائيلية اتجاه القدس الشرقية: 1967 - 2015

إعداد:

ولاء بدر موسى أبو عصب

بكالوريوس حقوق من جامعة القدس / فلسطين

المشرف الرئيس: أ.د. عزيز حيدر

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من معهد الدراسات الاقليمية في جامعة القدس

القدس - فلسطين

1437 هـ - 2016 م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد الدراسات الاقليمية/الدراسات الإسرائيلية

### إجازة الرسالة

" الممارسات الاسرائيلية اتجاه القدس الشرقية: 1967 - 2015 "

اسم الطالبة: ولاء بدر موسى أبو عصب

الرقم الجامعي: 21011484

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2016/07/24 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

- |                        |                    |                     |
|------------------------|--------------------|---------------------|
| التوقيع: .....         | أ.د. عزيز حيدر     | 1. رئيس اللجنة:     |
| التوقيع: .....         | أ.د. محمود الجعفري | 2. ممتحناً داخلياً: |
| التوقيع: د. زيود ..... | د. سمير حزبون      | 3. ممتحناً خارجياً: |

القدس - فلسطين

1437 هـ - 2016 م

## الإهداء

لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية، من وقفة أعود إلى أعوام قضيتها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام، الذين قدموا لي الكثير، باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد، لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن أمضي قدماً في حياتي العملية، أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...  
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...  
إلى جميع أساتذتي الأفاضل.....  
إلى طلاب الدراسات العليا.....  
اليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

إقرار:

أقر انا معدة الدراسة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها. لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد اخر.

الاسم: ولاء بدر موسى أبو عصب

التوقيع:

التاريخ: 2016 /07/24م.

## الشكر والعرفان

كل الشكر لله عز وجل، والحمد لله رب العالمين على نعمة العقل والتفكير.

الشكر والتقدير إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائله

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين.

إلى دولة الاخ أحمد قريع "أبو علاء"

و د. وديع سلطان وأ.د. سامي مسلم ود. أمانة بدران

والمشرف على رسالتي أ.د. عزيز حيدر

وكل من الممتحن الداخلي أ.د. محمود الجعفري والممتحن الخارجي د. سمير حزيون

على ما قدماء لي من ارشادات وتوجيهات

والمدقق اللغوي الاستاذ عامر حماد والمترجم الاستاذ ابراهيم رضوان.

والاستاذ والزميل أحمد الصفدي

وزميلتي فادية الرازم

الشكر والتقدير إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين أبي وأمي وأخوتي وزوجي العزيز

الشكر والتقدير إلى من ينبض القلب لهم ولا معنى للحياة إلا معهم أولادي جهاد وياسين.

فكلّ الشكر والتقدير لكم.

والله الموفق.

## فهرس المحتويات:

ب.....	إقرار:
ت.....	الشكر والتقدير:
ر.....	الملخص:
س.....	Abstract:
1.....	<b>الفصل الاول: خلفية الدراسة:</b>
1.....	المقدمة:
3.....	منهجية الدراسة:
3.....	أهداف الدراسة:
4.....	أهمية الدراسة:
5.....	أسئلة الدراسة:
6.....	الفرضيات الدراسة:
6.....	الدراسات السابقة:
7.....	معوقات الدراسة:
8.....	الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:
	<b>الفصل الثاني: نبذة تاريخية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدينة القدس منذ الحكم</b>
9.....	<b>العثماني ولغاية الحكم الاردني:</b>
9.....	المبحث الأول: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فترة الحكم العثماني:
12.....	المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فترة الانتداب البريطاني:
15.....	المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فترة الحكم الأردني:
18.....	<b>الفصل الثالث: الممارسات الاسرائيلية وأثرها على مدينة القدس الشرقية:</b>
19.....	المبحث الأول: الاستيطان ومصادرة الاراضي وهدم المنازل في القدس:
41.....	المبحث الثاني: جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس وتطويقها:
50.....	المبحث الثالث: سحب الإقامة "الهويات" من المواطن المقدسي:
59.....	المبحث الرابع: فرض الرسوم والضرائب والمخالفات على المواطن المقدسي:

65..	الفصل الرابع: تأثير الممارسات الاسرائيلية على الأداء الاقتصادي في شرقي القدس (1967-2015م)
71.....	المبحث الأول: قطاع السياحة في القدس:
81.....	المبحث الثاني: قطاع التجارة والصناعة في القدس:
101.....	المبحث الثالث: قطاع الإسكان والبناء والمقاولات في القدس:
113.....	النتائج والتوصيات
117.....	المصادر والمراجع:



قائمة الجداول:

الصفحات	العنوان	الرقم
10	القطاعات الاقتصادية فترة الحكم العثماني في مدينة القدس	جدول رقم (1)
14-13	القطاعات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني في مدينة القدس	جدول رقم (2)
16	القطاعات الاقتصادية فترة الحكم الاردني في مدينة القدس	جدول رقم (3)
19	مساحة الاملاك الفلسطينية المصادرة، بالدونم 1948-1997	جدول رقم (4)
21-20	مستوطنات القدس وعدد ساكنيها والاراضي التي اقيمت عليها حتى عام 2013	جدول رقم (5)
25-24	البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في مدينة القدس وعدد ساكنيها وطريقة الاستيلاء عليها	جدول رقم (6)
35	عدد المنازل المهدومة في القدس، 1987-1998م	جدول رقم (7)
36	عدد المساكن المهدومة، وعدد الافراد المتضررين في محافظة القدس من 1997-2014م	جدول رقم (8)
47	المجتمع الفلسطيني المتأثر بجدار الفصل العنصري	جدول رقم (9)
48-47	نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب تقديراتهم بتأثير جدار اضم والتوسع، 2013	جدول رقم (10)
54	عدد الهويات المصادرة خلال 1967-2014م	جدول رقم (11)
62	أنواع للضرائب حسب ما ورد على الموقع الرسمي لمصلحة جباية الضرائب الإسرائيلية	جدول رقم (12)
67	مؤشرات ديمغرافية مختارة لمحافظة القدس عام 2013- 2015	جدول رقم (13)
69-68	التوزيع النسبي للاسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب المنطقة والمصدر الرئيسي للدخل، 2013	جدول رقم (14)

74-73	عدد الفنادق في القدس الشرقية والغربية حسب الدرجة السياحية وعدد الغرف سنة 1972م	جدول رقم (15)
75	المؤشرات الرئيسية في محافظة القدس، 2014	جدول رقم (16)
81	التوزيع النسبي للعاملين في القدس حسب النشاط الاقتصادي، 1996-1998 ومقارنته بعام 2014	جدول رقم (17)
82	التوزيع النسبي للعاملين من القدس حسب مكان العمل، 1996-1998	جدول رقم (18)
84	عدد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي، 2012	جدول رقم (19)
87-86	عدد المنشآت العاملة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، 2102	جدول رقم (20)
92	المهن الحرفية التراثية التقليدية التي ما زالت تنتج في القدس، والمهن التي فقدتها القدس لأسباب التطور البشري	جدول رقم (21)
94	عمر المعدات والآلات المستخدمة في المهن	جدول رقم (22)
100	عدد المؤسسات والعاملين و أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي لعام 2013م	جدول رقم (23)
108	نموذج تكاليف رسوم إصدار رخصة لشقة مساحة 150 متر مربع عام 2012	جدول رقم (24)

قائمة الاشكال والرسومات:

الصفحات	العنوان	الرقم
12	خارطة تمثل الانتداب البريطاني على فلسطين	شكل رقم (1)
12	عملة فلسطينية أثناء الانتداب البريطاني لفلسطين	شكل رقم (2)
12	الجنية الفلسطينية عام 1929	شكل رقم (3)
12	طابع بريد فلسطيني صادر في عهد الانتداب البريطاني	شكل رقم (4)
13	جواز سفر فلسطيني صادر أثناء الانتداب البريطاني لفلسطين	شكل رقم (5)
22	اعداد المستوطنين منذ عام 1967-2014 في فلسطين	شكل رقم (6)
26	العطاءات المطروحة في القدس والضفة الغربية في عهد حكومتي نتنياهو الثانية والثالثة	شكل رقم (7)
27	الوحدات السكنية التي سيطرت عليها جمعيتا "العاد" و"عطيرت كوهنيم" في حي سلوان	شكل رقم (8)
28	خارطة تبين شارع الطوق الاستيطاني المحيط بمدينة القدس في العام 2008م	شكل رقم (9)
30	مسار القطار الخفيف وكيفية مروره من قرية شعفاط	شكل رقم (10)
32	صورة حي المغاربة سنة 1910م قبل اقدم الاحتلال الاسرائيلي على هدمه، وصورة حديثة لنفس الحي بعد عمليات الهدم	شكل رقم (11)
37	خريطة مواقع المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 2014م في كافة أنحاء فلسطين	شكل رقم (12)
40	عدد المقدسيين المهجرين من مدينة القدس بسبب هدم المباني والمنازل الخاصة بهم، خلال الأعوام 2012م، 2013م، 2014م	شكل رقم (13)
43	مسار جدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش الإسرائيلية	شكل رقم (14)
85	التوزيع النسبي للأعضاء المسجلين في الغرفة التجارية، حسب القطاعات الاقتصادية	شكل رقم (15)

85	عدد المنشآت العاملة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي 2012	شكل رقم (16)
88	تبين الصورتين الفرق في اهتمام بلدية الاحتلال الاسرائيلي في المراكز التجارية في القدس الغربية، واهمالها الشق الشرقي	شكل رقم (17)
89	تبين الصورتين الفرق في اهتمام بلدية الاحتلال الاسرائيلي في شوارع القدس الغربية، واهمالها لشوارع الشق الشرقي	شكل رقم (18)
97	قطعة نحاسية مزخرفة صناعة فلسطينية مقدسية	شكل رقم (19)
98	صور منتجات محل الشيخ أبو العبد الوحيد في صناعة النحاسيات في القدس	شكل رقم (20)
99	صور منتجات محل الجلود الموجود في القدس	شكل رقم (21)
99	أهم المؤشرات الاقتصادية لانشطة الصناعة في محافظة القدس، 2013	شكل رقم (22)
105	خارطة الأراضي المصادرة لبناء المستوطنات، والمصنفة بمناطق أمنية، ومناطق خضراء	شكل رقم (23)
106	الإطار العام للعلاقة الجدلية والتأزيرية بين المركبات التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع الإسكان	شكل رقم (24)

تعرض مدينة القدس التاريخية العريقة لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاقة منذ الاحتلال الاسرائيلي عام 1967، صعّدت اسرائيل الهجمة العنصرية اتجاه القدس التي تهدف الى طمس معالمها الحضارية العربية: الإسلامية والمسيحية، واستبدالها بمعالم إسرائيلية تدعم رواياتهم. ولم تكتف السياسات الإسرائيلية بذلك، بل وضعت اسرائيل خططا لعزل ساكنيها وطردهم، وإحكام السيطرة عليها. وسخرت امكاناتها المالية والاقتصادية والسياسية لتحقيق حلمها بجعلها عاصمة سياسية ودينية واقتصادية لها.

وبالمقابل، فإن القدس الشريف ما زالت تفنقر لاية خطط فلسطينية وعربية واسلامية تدعم وتثبت الوجود الفلسطيني فيها. والسياسة الاسرائيلية تهدف تماما لتهويد المدينة وتجريدها من صفة العروبة والاسلام. كل ذلك يترك آثاره السلبية على معدلات النمو الاقتصادي ويقلص الاستثمار ويزيد البطالة ويقلل فرص التشغيل، ويجعل المدينة أسيرة للإجراءات الإسرائيلية، مما يحول عمليا دون ربط اقتصادها بالاقتصاد الفلسطيني.

يتضح أن عرقلة التنمية الاقتصادية في مدينة القدس، وقطع التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية، وعزل المدينة المقدسة عن محيطها؛ تعتبر من أشد السياسات الإسرائيلية ضررا على المجتمع المقدسي، وبما أن العلاقة ما بين المستوى التطويري والتنموي والمستوى الاقتصادي هي علاقة طردية ووثيقة، فإنني ارتأيت أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير في مجال الانتهاكات الاسرائيلية والمرتبطة في الاقتصاد وتحت عنوان " الممارسات الاسرائيلية اتجاه القدس العربية: 1967 - 2015."

تنبع أهمية هذه الرسالة في كونها تسلط الضوء على الممارسات الاسرائيلية اتجاه مدينة القدس وتأثيرها الاقتصادي على حياة المقدسيين، من خلال شرح واقع القطاعات الاقتصادية في مدينة القدس طوال فترة الاحتلال، والتغييرات الاقتصادية التي نتجت عن بناء جدار الفصل العنصري، وإبراز حجم التحديات التي يعاني منها كل قطاع، وتأثير السياسات والممارسات الاسرائيلية على المجتمع المقدسي.

وقد اعتمدت الدراسة على احصائيات مركزي الاحصاء الاسرائيلي والفلسطيني واحصائيات بلدية القدس لعام 2015 اضافة للمراجع والمصادر والدراسات التي اجراها باحثون واكاديميون فلسطينيون وبعض المؤسسات المقدسية الفلسطينية المختصون بالقطاع الاقتصادي في مدينة القدس .

بينت الدراسة أن الاقتصاد في مدينة القدس يعاني من مشكلات وتحديات جوهرية، أهمها السياسات الإسرائيلية التي تعزل المدينة المقدسة عن حاضنتها الطبيعية لهدف دفع المقدسين لهجرة المدينة، مما ساهم بعدم الاستقرار والانتظام في المسيرة الحياتية والاقتصادية والتعليمية.

كما أن عزل مدينة القدس عن قرأها وبلداتها المجاورة لها، وعن محافظات الوطن الأخرى، وخاصة بعد بناء الاحتلال الإسرائيلي لجدار الفصل العنصري، أدى إلى انسلاخ الاقتصاد المقدسي عن الاقتصاد الفلسطيني، ويحاول الاحتلال الإسرائيلي دمج وربطه مع الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة وأن السياسات الإسرائيلية تعتبر القدس مدينة إسرائيلية تندرج ضمن السياسات الاقتصادية العامة.

وكشفت الدراسة أيضاً قصور أداء السلطة الفلسطينية، وعدم قدرتها على بسط نفوذها الفعلي من خلال مؤسساتها في مدينة القدس، يؤثر سلباً على المجتمع الفلسطيني؛ فبالرغم من تعدد المرجعيات الفلسطينية التي تعمل في القدس، إلا أن جميعها تعمل بصلاحيات وميزانيات محدودة لا تتوازي مع مقدار الهجمة الإسرائيلية، ولا تساهم بفعالية بدعم الصمود المقدسي داخل المدينة.

ورغم المبادرات والمشاريع الفردية من المستثمرين والنشطاء والمهتمين في دعم وتطوير القدس، إلا أنها لا تتوازي مع الميزانيات الإسرائيلية المرصودة للقدس الغربية، ولا تصد الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية.

يتطلب دعم الاقتصاد في مدينة القدس، وضع الخطط الاستراتيجية، والعمل على تنفيذها فعلياً على أرض الواقع، بمساعدة الغرفة التجارية والصناعية في القدس، والاستعانة بالمؤسسات الأهلية المقدسية الموثوقة والفعالة، وبدعم من السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن منظمة التحرير الفلسطينية، ويتطلب رصد ميزانية كافية بمقدار ما تواجهه المدينة المقدسة من تهويد.

# **The Israeli Practices toward Jerusalem between 1967-2015**

**Prepared by: Walaa' Bader Mousa Abu Assab**

**Supervised by: Prof. Aziz Haidar.**

## **Abstract**

The historic city of Jerusalem is facing an arduous economic, social, cultural and political conditions. After the Israeli occupation of Jerusalem in 1967, Israel immediately stepped up a racist process aimed at obliterating every historic site that indicates any Arab character of Jerusalem ,and replacing them with Israeli claims that support their narrative .Not only this, but Israel also developed provocative plans to isolate and expel the citizens of Jerusalem ,and to tighten its control on the city.

Hindering the economic development in the city of Jerusalem, cutting off the territorial contiguity between the Palestinian cities, and isolating the holy city from its surroundings are some of the most harmful Israeli policies to the Jerusalemite society .Since the relationship between both the developmental level and the economic level is a centrifugal and close relationship, I suggest “The Israeli Practices toward Jerusalem between 1967-2015” to be the title subject of my Master's Thesis, in the field of economy.

The importance of this study stems from being highlighting the economic reality of Jerusalem, the enormous challenges facing its economic sector, the Israeli provocative policies’ role in the emergence of such challenges and its direct and indirect effects on the Jerusalemite society.

To conduct this study, I included statistical data obtained from the Israeli Central Bureau of Statistics, the Palestinian Central Bureau of Statistics, other data published on the municipality of the Israeli occupation website for 2015, as well as reports and statistics published by international and legal associations and Palestinian figures specialized in the economic sector of Jerusalem.

The study found that the economy of Jerusalem is suffering from fundamental problems and challenges, particularly the Israeli policies that isolate the holy city, causing insecurity ,instability, and irregular economic and educational process.

It also shows that the inability of the Palestinian Authority to extend its actual power through its institutions in Jerusalem has a negative impact on the Palestinian society. Despite of the Palestinian multi-authorities that work for Jerusalem, all are working within limited powers and budgets that fall short of the size of the Israeli

attacks, while in the same time do not support the steadfastness of the Jerusalemites in the city.

The isolation of Jerusalem from its surrounding neighborhoods and towns, and other provinces of the country, especially after the construction of the Israeli apartheid wall, led to alienation the economy of Jerusalem from the Palestinian economy, while the Israeli occupation is trying to integrate and link it with the Israeli economy, especially that Israeli policies are considered Jerusalem Israeli city fall within the general economic policies.

Hence, supporting of Jerusalem's economy requires a strategic planning and actual implementation on the ground, with the help of the Chamber of commerce and industry, and the use of reliable civil institutions ,with the support of the Palestinian National Authority and the PLO ,the sole legitimate representative of the Palestinian people ,and with allocating an adequate budget as much as facing the Judaization of the holy city.





## الفصل الأول:

### خلفية الدراسة

#### خطة البحث: مقدمة الدراسة ومشكلتها:

#### المقدمة:

تدار مدينة القدس منذ عام 1967م بممارسات واجراءات قمعية، واحلالية، واحتلالية من قبل الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني، الذي لا يتوانى عن استهداف الحجر والبشر.

يكثف الاحتلال الاسرائيلي ممارساته لفرض السيطرة الكاملة على المدينة المقدسة، ويصعد انتهاكاته وبشكل يومي، حيث صادر وسلب العديد العديد من الاراضي، وسلب الاراضي الزراعية والسكنية من مالكيها، وبناء المستوطنات، وتهجير وتفرغ القدس العديد من المواطنين، تحقيقا للتفوق الديمغرافي اليهودي.

تبذل دولة الاحتلال قصار جهدها في اسرلة القدس، وترصد دولة الاحتلال موازنة خاصة لمدينة القدس تصل الى مليارات الشواقل، بهدف تهويد واسرلة الملامح العربية لمدينة القدس، وتغليفيها بزيف التاريخ اليهودي، لتعميم وترسيخ الحق اليهودي بالمدينة، مقابل محاولات متواضعة لمحاربة ومناهضة مظاهر الاحتلال الاسرائيلي من قبل السلطة الفلسطينية، والدول العربية والاوربية..

لعل سرعة وعجلة التشريعات السياسية الاسرائيلية لتهويد المدينة انتجت العديد من الانتهاكات التي اثرت سلبا على المواطن المقدسي مما خلق حالة تخبط وفراغ سياسي واجتماعي واقتصادي، مما يؤدي الى ندرة في الاستثمار، وشح فرص العمل، وبالتالي، ترتفع نسبة البطالة في صفوف المقدسيين، وبهذه الحالة يلجأ العديد من المقدسيين للعمل في سوق العمل الاسرائيلي، مما يجعل حكومة الاحتلال متحكمة ومسيطرة على مقومات الحياة المقدسية.

نجحت اسرائيل في اخراج الاقتصاد المقدسي من مجمل الاقتصاد الفلسطيني بعد بناء جدار الفصل العنصري، وقد قيدت حركة المقدسيين داخل حدود جدار الفصل العنصري، وفرضت العقوبات

وغرامات على من يشتري من مناطق الضفة الغربية، ومنعت دخول البضائع الفلسطينية وخاصة الادوية المصنعة في فلسطين الى القدس.

تحتاج الممارسات الاسرائيلية الشرسة اتجاه القدس قوة مساوية لها بالمقدار من قبل السلطة الفلسطينية لتتمكن من الصمود في وجه الاحتلال وسياساته، لذلك لا بد من خطة استراتيجية مناسبة لانسلاخ الاقتصاد المقدسي عن الاقتصاد الاسرائيلي، واعادة دمج واستعباه ضمن الاقتصاد الفلسطيني.

إن أحد مقومات تثبيت الوجود الفلسطيني العربي في مدينة القدس هو تمكين وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي في القدس، وتهيئة المدينة المقدسة كعاصمة مستقبلية لدولة فلسطين المرتقبة، ولعل توحيد المرجعيات الفلسطينية التي تعمل من أجل القدس من أهم العوامل للنهوض بالحياة السياسية والاقتصادية، من خلال تحديد الاولويات، ووضع خطط استراتيجية مستقبلية للنهوض في الاقتصاد المقدسي، وتنفيذها على الصعيد السياسي والحزبي، والمجتمعي، والفردى، في مجمل القطاعات الاقتصادية.

تتبع أهمية الدراسة في كونها تقوم بتسليط الضوء على الممارسات الاسرائيلية اتجاه مدينة القدس، وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في القدس، وتحديد الاليات الممكنة لاعادة ربط ودمج الاقتصاد المقدسي مع الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشير الاحصائيات الصادرة عن مركز الاحصاء الفلسطيني لعام 2013م، أن عدد العاملين المقدسيين في سوق العمل الاسرائيلي 37% على الاقل، وبالتالي، في حال انفصال الاقتصاد المقدسي عن الاقتصاد الاسرائيلي، سنواجه مشكلة في ارتفاع نسبة البطالة في السوق المقدسي. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

تتميز القدس باهميتها التاريخية والدينية، وترتكز بشكل اساسي على قطاع السياحة، وخاصة السياحة الدينية، التي تعد مصدراً مهماً لتوليد ايرادات اقتصادية لمدينة القدس، ويمكن بلورتها لدعم القطاع الصحي، وبالتالي توفر العملات الاجنبية في السوق المقدسي.

تكمن مشكلة الدراسة، فيما تواجهه القدس من العديد من الانتهاكات الاسرائيلية التراكمية التي ساهمت بانجراف وضعف الاقتصاد المقدسي، ويتمثل ذلك، في عدم استغلال الموارد المتوفرة في مدينة القدس بشكل يشكّل دعماً اقتصادياً لها، وعدم وجود منهجية السياسات الفلسطينية في دعم الصمود المقدسي اتجاه الممارسات الاسرائيلية خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية في القدس كقطاع الاسكان والتجارة والسياحة، وغياب التخطيط الشامل في دعم الصمود المقدسي.

شملت الدراسة إحصائيات اقتصادية لمدينة القدس، مأخوذة عن:

مركز الإحصاء الإسرائيلي، ونظيره مركز الإحصاء الفلسطيني، وموقع بلدية الاحتلال الإسرائيلي، ووزارة المواصلات الإسرائيلية، وغرفة الصناعة والتجارة الفلسطينية في القدس، وتقارير وإحصائيات نشرتها مؤسسات، وجمعيات، وشخصيات فلسطينية متخصصة في اقتصاديات القدس، بالإضافة إلى الأوراق المقدمة في الندوة الاقتصادية التي عقدها دائرة شؤون القدس في م.ت.ف. بتاريخ 2013/05/19 في جامعة القدس.

### منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مقارنة ما تعرضت له مدينة القدس من الانتهاكات خلال فترات تاريخية مختلفة بالانتهاكات الاسرائيلية اتجاه المدينة خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي والتي اثرت على كافة القطاعات الاقتصادية وتحديدا اتجاه الاراضي والموارد البشرية وما يتعرض له المقدسيين من سياسات عرقله البناء وهدم المنازل وفرض الغرامات الباهظة. اعتمدت الدراسة على البيانات الاولية التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات المعمقة مع شخصيات ذوي خبرة وتأثير في قطاعات مختلفة من محافظة القدس، وعلى المعلومات الثانوية من مركزيا لإحصاء الفلسطيني والاسرائيلي ومراجع ومقالات متخصصة في موضوع الانتهاكات الاسرائيلية.

اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي المقارن بين الاجراءات الاسرائيلية المتراكمة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في القدس.

### • أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في رصد الانتهاكات الاسرائيلية اتجاه مدينة القدس، وبيان تصاعد وتير ممارسات سلطات الاحتلال اتجاه الأرض والسكان، وتدهور الاوضاع الحياتية والاقتصادية بعد جدار الفصل العنصري، ومقارنتها مع السنوات السابقة للانتفاضة الاولى والثانية واتمام بناء الجدار، والخروج بتوصيات ونتائج تساهم ولو بشكل طفيف في تعزيز الوجود الفلسطيني فيها كمدينة مقدسة

وعاصمة للدولة الفلسطينية، ويمكن المواطنين من الصمود والبقاء وعدم الهجرة، اما الأهداف المحددة لهذه الدراسة فهي تتمثل في:

1. عرض الممارسات الاسرائيلية وما أحدثته الانتهاكات من تغييرات في الواقع الديمغرافي والجغرافي لمدينة القدس.
2. تأثير الممارسات الاسرائيلية على القطاعات الرئيسية الحيوية في مدينة القدس.
3. مقارنة واقع القطاعات الاقتصادية في مدينة القدس قبل جدار الفصل العنصري وبعده بناءه، الى واقع القدس الحالي (عام 2015).
4. تحديد معوقات التنمية من خلال عرض الممارسات الاسرائيلية اتجاه مدينة القدس، وتحديد الفرص المتاحة التي ستعزز من قدرات اقتصاد المدينة والمحافظة على الوجود الفلسطيني في مدينة، ومحافظة القدس بالرغم من القيود والعوائق التي تفرضها اسرائيل ويتراكم تأثيرها مع الزمن.
5. الخروج بالتوصيات والسياسات اللازمة للجهات المعنية لتشجيع الاستثمار في مدينة القدس وتوظيف مواردها باتجاه إنعاش اقتصادها وتحسين جودة الحياة في مدينة القدس.

#### • أهمية الدراسة:

أوصت دراسة بحثية " الميزة التنافسية لاقتصاد مدينة القدس " والتي اجريت برعاية من وحدة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة تعميق الدراسات التخصصية في مجال اقتصاد مدينة القدس وتحديد قطاع البناء والاسكان لارتباطه وتأثيره على مختلف القطاعات الاخرى، من خلال اجراء دراسة معمقة للانتهاكات الاسرائيلية اتجاه مدينة القدس للخروج باستراتيجيات تساهم في الحد من التهديدات التي تطال تثبيت الوجود الفلسطيني في القدس.

تتبع أهمية الدراسة بعرضها المشكلات والتحديات التي يتعرض لها الاقتصاد المقدسي بفعل السياسات الاسرائيلية الطاردة للمقدسين، وطرح اقتراحات تساهم بتوحيد المرجعيات المختلفة وبتعزيز عوامل الجذب الفلسطينية للمدينة لاعادة ربط ودمج الاقتصاد المقدسي مع الاقتصاد الفلسطيني.

ستتناول هذه الدراسة دور القطاعات الاقتصادية في بناء وتعزيز الميزة التنافسية لمدينة القدس بشكل خاص والمحافظة على الوجود الفلسطيني والعربي وتثبيت ساكنيها فيها، وتكمن أهميتها فيما يلي:

- 1) تجري هذه الدراسة في ظل تعاضم الانتهاكات الاسرائيلية اتجاه المدينة وفي ظل تراجع ملموس في اداء الاقتصاد المقدسي وخاصة في قطاعات الإسكان والسياحة والتجارية نتيجة للسيطرة الاسرائيلية واحتوائها للاقتصاد المقدسي.
- 2) بالرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والدراسات والخطط الإستراتيجية للنهوض باقتصاد المدينة، الا انها بقيت حبيسة الورق لم ترى النور ولم ينفذ من توصياتها شيء.
- 3) استعراض قطاعات اقتصادية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الاسرائيلي في مدينة القدس وقد اندثرت بفعل سيطرة الاحتلال والزمن وطبيعة تحول الحياة الاجتماعية في القدس بهدف اعادة احياء قطاعات منها، وخلق فرص مندثرة.

#### • أسئلة الدراسة:

تتمحور اسئلة الدراسة حول تأثير الممارسات الاسرائيلية على القطاعات الرئيسية في القدس من الجانب الاقتصادي، ودوره في تثبيت وجود المقدسيين فيها؟ ويتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما هي الاجراءات والممارسات الاسرائيلية التي انتهجتها لتهود القدس منذ عام 1967-2015؟
- 2) ما هي صور واشكال السياسات الاسرائيلية تجاه القدس؟ وما مدى تأثيرها؟
- 3) ما هو الواقع الاقتصادي لمدينة القدس فترة الاحتلال الاسرائيلي؟
- 4) هل نجحت السياسات الاسرائيلية في تغيير معالم المدينة الاقتصادية والاجتماعية عما كانت عليه القدس العثمانية؟
- 5) هل يمكن مجابهة الممارسات لاسرائيلية فلسطينياً ومقدسياً؟

## • فرضيات الدراسة:

أن مجمل السياسات الاسرائيلية اتجاه مدينة القدس منذ عام 1967-2015، تهدف وبشكل مستمر الى تغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للمدينة العربية والاسلامية، ومحاولة فرض الطابع اليهودي الصهيوني، وبالتالي تؤثر تلك الممارسات الاسرائيلية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مدينة القدس وتتصعد مع مرور الوقت، وينبثق من هذا الافتراض عدة افتراضات فرعية منها:

(1) هناك علاقة بين منظومة الممارسات الاسرائيلية السياسية والاقتصادية والقانونية والسكانية والجغرافية التهودية والاهداف الصهيونية الاسرائيلية في القدس لتغيير معالم القدس وتفريغها وفرض سياسة الامر الواقع على المدينة المقدسة.

(2) هناك علاقة بين حجم الممارسات الاسرائيلية وتأثيرها الاقتصادي على القطاعات الرئيسية في مدينة القدس، وقدرة هذه القطاعات في الصمود والتحدي.

## الدراسات السابقة

تم الاعتماد على الدراسات السابقة من خلال مجموعة من المراجع والمصادر والاحصائيات الرسمية والتقارير الدولية التي تناولت موضوع القدس بشكل خاص.

ناقشت الكثير من الدراسات الممارسات الاسرائيلية اتجاه مدينة القدس، فقد تناول [ الأسطل، 2007 ] في دراسته "مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والاجراءات الاسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعد عام 1967م"، والتي تناولت مدى وحجم تأثير الاجراءات الاسرائيلية في مدينة القدس لضمان سيطرة اليهود على غير اليهود في مدينة القدس، ويهدف البحث الى التعرف على العوامل والظروف المحيطة بتلك الممارسات الاسرائيلية والنتائج التي ترتبت عليها.

كما وجاء في رسالة الماجستير [صفدي، 2015] المعنونة بـ " محددات بناء القدرة التنافسية لمدينة القدس: مدينة مقدسة وعاصمة للدولة الفلسطينية"، تكمن اهمية هذه الدراسة في صياغة نموذج اقتصادي"بورتر" في كافة القطاعات الاقتصادية والعلاقة التبادلية المشتركة فيما بينهم، يمكن الاعتماد عليه في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد محافظة القدس الذي يعزز الوجود الفلسطيني فيها كمدينة مقدسة وعاصمة للدولة الفلسطينية،ويمكن المواطنين من الصمود والبقاء وعدم الهجرة.

تخصصت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» في دراستها عن الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك، يهدف التقرير الى محاولة التوصل إلى فهم أفضل لاقتصاد القدس الشرقية والعوامل السياسية المؤثرة في ديناميات تطوره منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧م، وزيادة التحليل النوعي من خلال تسليط الضوء على بعض المؤثرات الكمية المتعلقة بالتأثير الاقتصادي المترتب على قيام إسرائيل بضمّ القدس الشرقية وعزلها المتزايد لهذه المدينة، مع تحديد التوجّهات السياسية الممكنة ومجالات التدخّل مستقبلاً.

ندوة "اقتصاديات القدس"<sup>1</sup>: تناولت العديد من المواضيع المتعددة من خلال باحثين ميدانيين ومختصين، وجاء بها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي في القدس الشرقية في ظل القانون الاسرائيلي، والعلاقات الاقتصادية بين القدس والضفة الغربية، ودور القطاع الخاص بتنمية اقتصاد القدس، وفاق الاستثمار في القدس وامكانياته، واطواع التجار في القدس، وتحديات السكن والاسكان في القدس، والسياحة في القدس المحتلة، وظروف النقل العام في شرقي المدينة المقدسة، والزراعة في القدس، وقانون العمل والعمال في القدس، والأوضاع العمالية في القدس، ومستوطنات القدس وتأثيرها على الاقتصاد.

### معوقات الدراسة

1. عدم دقة المعلومات، وتباينها واختلاف الأرقام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، مما أدى إلى، عدم دقة المعلومات والإحصائيات الواردة؛ ولعدم تمكن الباحثين والكتاب من الفصل بين الاقتصاد المقدسي في شرقي القدس والقدس الغربية، لمرجعيتهم ضمن حكومة الاحتلال الاسرائيلي التي ترسم وتحدد السياسات ضمن مخططاتها، وللتداخل الكبير والمعقد بين الاقتصاديين.
2. الخلاف حول دقة المعلومات التي تم الحصول عليها من الجانب الفلسطيني، وذلك نظراً لعدم تمكن هذه المؤسسات من رصد الإحصائيات والبيانات على أرض الواقع بشكل فعلي.
3. قلة الكتب والدراسات البحثية المتطرفة لموضوع اقتصاديات شرقي القدس، فأغلب المصادر كانت عبارة عن دراسات تابعة لمؤسسات ومقالات الكترونية وبيانات في مؤتمرات وصحف ومجلات.

<sup>1</sup> عقدتها دائرة شؤون القدس في م.ت.ف. بتاريخ 2013/05/19 في جامعة القدس



## الحدود الزمنية والمكانية للدراسة

- الحدود الزمنية: تبحث هذه الدراسة في السنوات الممتدة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس خلال العام 1967 م إلى العام 2015م.
- الحدود المكانية: القدس - فلسطين - جامعة القدس.

### نبذة تاريخية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القدس:

احتفظت القدس عبر العصور بحياة اقتصادية تجارية نشطة بسبب مكانتها الدينية، فكان القطاع السياحي هو القطاع الابرز، وامتازت بالسياحة الدينية، وعدت مصدرا هاما ورئيسيا لمدينة القدس، والمشغل الرئيسي للمواطنين.

### المبحث الاول: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فترة الحكم العثماني

تولت الدولة العثمانية زمام الحكم بعد انهيار دولة المماليك عام 1516م، واستمرت القدس العثمانية لمدة اربع قرون، حيث مرت القدس بمراحلها الذهبية اثناء تولي السلطان سليمان القانوني السلطنة عام 1520م، اهتم بالنظام المائي للمدينة، وترميم السور والحرم الشريف.

كان في القدس العثمانية 240 محراباً، 7 دور للحديث و 10 دور للقران، و40 مدرسة وتكايا، و6 خانات، 6 حمامات، 16 سبيل، 2045 دكان. (العارف، 1951، ص 106)

عام 1831م، احتل ابراهيم باشا فلسطين، وجعل من القدس مدينة منفتحة على العالم الغربي، فتسارعت الدول على افتتاح ممثلات قنصلية في القدس. ازدهرت القدس بالعمران في نهاية القرن التاسع عشر داخل وخارج سور القدس، فوجد 42 ديورا، 28 نزلا، و17 مستشفى، و54 مدرسة. (العارف، 1951، ص 117)

ربط التلغراف بين القدس ويافا والقسطنطينية والقاهرة العام 1864م، وفي عام 1892م، اكتمل مشروع سكة الحديد يافا- القدس. (العارف، 1951، ص 120)

فيما يلي عرض لاهم القطاعات الاقتصادية فترة الحكم العثماني في مدينة القدس (جدول رقم 1)، ويهدف عرضه الى تسليط الضوء للمكانة التاريخية والدينية والاقتصادية للقدس انذاك، ولو بقيت تحت سيطرة العربية الاسلامية لاحتفظت بطابعها العربي، وتطورت ونمت بشكل طبيعي كباقي الدول العربية والاسلامية، وكانت واجهة العرب والمسلمين والمسيحيين من كافة اقطار العالم.

جدول رقم (1): القطاعات الاقتصادية فترة الحكم العثماني في مدينة القدس

العملات	قطاع التجارة والنظام الضريبي	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة
(1) الليرة الفرنسية: الأكثر تداولاً في القدس، وذلك بسبب طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين فرنسا والدولة العثمانية، والامتيازات الاقتصادية التي منحت لفرنسا بموجب معاهدة عام 1536م.	تمتعت القدس بحركة تجارية نشطة من خلال تصدير الصابون إلى مصر عبر ميناء غزة، والحبوب إلى مصر ويوغسلافيا (دوبرو فنيك). وكانت تستورد من مصر الأرز، والقهوة من دمشق، والمنسوجات من مصر واسطنبول والعراق والحجاز والصين. (جريس، 1981، ص 17)	كانت تقتصر على الأشجار التي تحتمل الجفاف، ولا تتأثر بالعوامل الطبيعية، والأكثر احتمالاً وثباتاً مثل الزيتون والتين؛ وذلك لعدم كفاية المياه في القدس، فهي تمتلك عيون مائية لا تقي بغرض الري الزراعي، فكان شجر الزيتون الأكثر زراعة وإنباتاً في المدينة. أما الحبوب والخضراوات فكانت تعتمد على الأمطار بالدرجة الأولى والأخيرة، إن قلت الأمطار شح المحصول. (الطراونة، 1995، ص 19)	(1) الصناعات الجلدية. (2) صناعات النسيج والصبغة (الشورة، 2011، ص 804). (3) صناعة الصابون (الطراونة، 1995، ص 19) (4) الصناعات الغذائية، كاستخراج الزيوت وطحن الحبوب وعصر الفاكهة. (5) الصناعات المعدنية الحديدية والنحاسية. (6) صناعة الخشب (الشورة، 2011، ص 804). (7) صناعة التماثيل والتحف الصغيرة، ذات الطابع الديني (الطراونة، 1995، ص 19). (8) المطرزات اليدوية: لفتت انتباه الزائرين والسائحين وبنات مطلوبية في السوق المقدسي. (9) صناعة القاشاني "القش" (الشورة، 2011، ص 804) (10) صناعة الشمع ( دليل الزائر إلى القدس، الحرف اليدوية، 2016).
(2) الليرة الإنجليزية: تعتبر إنجلترا أول دولة افتتحت في القدس قنصلية لها عام 1838م، واحتل تجار بريطانيا المرتبة الثانية بعد الفرنسيين في التجارة، فقد استورد الإنجليز خلال عامي 1856-1882م من فلسطين معظم محصول الذرة وجزءاً كبيراً من صادرات القمح والشعير.	النظام الضرائبي يسري على النشاطات الاقتصادية: الصناعات، وضرائب البيع، الأراضي الزراعية (بلغت الضريبة المفروضة على محاصيل الزيتون في القدس 1500 قنطاراً من الزيت، في حين وبالمقارنة مع غزة بلغت الضريبة 160 قنطاراً لقلّة انتاجها له. (الطراونة، 1995، ص 19).		
(3) الليرة الروسية: أدى قدوم الحجاج إلى القدس، إلى تداول العملة الروسية، بالإضافة إلى هجرة اليهود من روسيا بعد عام 1882م إلى القدس، حيث اعتبرت روسيا نفسها حامية للاثيونكس في الدولة العثمانية. (الحزماوي، 2006، ص 384)	كما وفرض الضريبة ورسوم على المواشي، الحجاج، والخفارة، والموانئ، وزيارة الأماكن المقدسة. جباية الجزية من المسيحيين واليهود الذكور الأصحاء منهم. (جريس، 1981، ص 19).		

## انهيار الدولة العثمانية:

في الثلث الأخير من القرن السادس عشر، ظهرت تصدعات خطيرة في كيان الدولة العثمانية، أدى إلى تراجع الدولة دام لأكثر من قرنين، وبالنهاية إلى تراجع اقتصادي، أثر ذلك سلباً على الوضع في القدس أيضاً، وخاصة الأمن العام فصعد البدو هجماتهم على قوافل الحجاج، مما اضطر حاكم سنجق القدس (خدا وردى) إلى مهاجمتهم وهزيمتهم. ولحمية القدس أنشئت القلاع وزودت بالرجال والأسلحة، كما أن السلطان مراد الرابع قام بإنشاء قلعة تحمي برك سليمان وتزود القدس بالماء. إلا أنها لم تف بالغرض، وازدادت مخاوف أهل القدس من عدم الاستقرار. فوجهت عريضة للسلطان مصطفى الأول بتعيين القنصل الفرنسي "سيودا رامون" في القدس. (جريس، 1981، ص 20)

وقفت بريطانيا وفرنسا مع الدولة العثمانية في نزاعها مع روسيا، بعد حرب القرم عام 1853م، ونشب تنافس بين الدول الأوروبية الكبرى على التدخل في شؤون القدس لما لها من مكانة دينية، واتضح فكرة المنافسة في تأسيس القنصليات وتعيين القناصل لرعاية مصالح مواطني بلدانهم وعلى وجه الخصوص المصالح التجارية، بالإضافة إلى التنافس فيما بينها للحصول على الامتيازات الاقتصادية، مما أدى بكل من بريطانيا وفرنسا إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية مع الدولة العثمانية تنص على إلغاء نظام الاحتكار وتخفيض الرسوم الجمركية. وقد أثرت هذه الامتيازات إيجابياً على الحركة التجارية حيث شهدت القدس وبسبب قربها من مدينة يافا ذات الموقع التجاري المهم ازدهارا اقتصادياً، أدى إلى انتشار العملات الأجنبية وتداولها في الأسواق. (الحزماوي، 2006، ص 374)

إثناء استمرار الحروب الدولية، بدأت أجهزة الدولة العثمانية بالانهيار نتيجة الفساد العام، ونظام الوراثة وزيادة الضرائب، مما تسبب بإفقار الشعب، وإحباط الفلاحين والعمال، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تشكيل تنظيمات مسلحة للثورات. (جريس، 1981، ص 21)

عند سقوط حكم العثمانيين في فلسطين في سبتمبر 1918م، وأصبحت كلياً تحت حكم الاحتلال البريطاني، اعتبر الفلسطينيون أنفسهم تابعين للحكومة العربية، التي تشكلت في دمشق مطلع أكتوبر 1918م، برئاسة فيصل بن الشريف حسين، بناء على التحالف بين الشريف حسين وحكومة بريطانيا (هذا التحالف الذي تكررت له بريطانيا فيما بعد لصالح تنفيذ وعد بلفور لصالح الصهاينة في فلسطين). (نويهض، 1980، ص 314-315)

## المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فترة الانتداب البريطاني

بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية الحاكمة لفلسطين، كانت فلسطين بما فيها القدس من نصيب بريطانيا، احتلتها عام 1917م، وبقرار من عصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو 1920م، تأسس الانتداب البريطاني في فلسطين عام 1922م.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي للانتداب البريطاني هو تنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود، وتسهيل احتلال فلسطين، وإحلال اليهود بدل الفلسطينيين، إلا أن الانتداب البريطاني لم يغير أيا من معالم الدولة المحتلة؛ بل أبقى اسم دولة فلسطين مدرجا في كافة المعاملات والوثائق. ومن الأمثلة على ذلك أن اسم فلسطين كان مدرجا على خارطة الانتداب البريطاني (كما في الشكل 1)، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية أثناء الانتداب البريطاني فقد كانت تصدر باسم دولة فلسطين (كما في الشكل 5).

كما واحتفظت العملة الفلسطينية بطابعها العربي والإسلامي نظرا لوجود صورة قبة الصخرة مرسومة بدولة فلسطين (كما في الشكل 2 و 3)، أما في الشكل رقم 4، فهذا الطابع البريدي الخاص بدولة فلسطين أثناء فترة الانتداب البريطاني.



الشكل رقم (1): خارطة تمثل الانتداب البريطاني على فلسطين

الشكل رقم (2): عملة فلسطينية أثناء الانتداب البريطاني لفلسطين



الشكل رقم (4): طابع بريد فلسطيني صادر في عهد الانتداب

البريطاني

الشكل رقم (3): الجنية الفلسطينية عام 1929



الشكل رقم (5): جواز سفر فلسطيني صادر أثناء الانتداب البريطاني لفلسطين

#### المصدر: ويكيبيديا

استمرت القطاعات الاقتصادية التي كانت تمتاز بها مدينة القدس اثناء حكم الدولة العثمانية، وتطورت قطاعات اخرى في زمن الانتداب البريطاني، وهي كالتالي:

جدول رقم (2): القطاعات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني لمدينة القدس

قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع التجارة	قطاع السياحة
استمرار صناعة النسيج، والصابون، والجلود، واسخراج الزيوت. برزت صناعات جديدة فترة الانتداب البريطاني مثل: - تطريز البيض ( دليل الزائر إلى القدس، الحرف اليدوية، 2016).	اشتهرت القدس بزراعة الأشجار المثمرة، مثل الزيتون، والعنب. (شعث، 1988، ص 140) وفقا لسجل الإحصاء لمدينة القدس عام 1935م، فإن مساحة الأراضي المزروعة زيتوناً 31,388 دونماً، وأن عدد الأشجار التي عُرسَت فيها وصل إلى 408,044 شجرة، ومحصول الزيت بلغ 661 طناً، أما مساحة الأراضي المخصصة للعنب فقدرته بـ 6,579 دونماً أنتجت 3,990 طناً من العنب، ومساحة الأرض التي زرعت تيناً، بلغت 3,653 دونماً، فيها من الأشجار 54,795 شجرة، أنتجت 625 طناً. (شعث، 1988، ص 140)	أهم ركائز الاقتصاد المقدسي - انذاك- وقسمت الأسواق التجارية حسب نوع السلعة، و الأسواق الأسبوعية، و الأسواق الموسمية (شعث، 1988، ص 144)، وعددها سبعة عشر سوقاً، تقع جميعها داخل البلدة القديمة (عيسى، 2015: اسواق القدس) أسسَ تجار القدس غرفة تجاريّة خاصة بهم عام 1936م. (الشورة 2011، ص 810) ورد في كتاب العارف (تاريخ القدس) إحصاء عاما لفعاليات القدس التجاريّة، معتمدا على سجلات بلدية القدس حتى 1- آذار-1945، والتي جاء بها: يوجد في المدينة ست وستون	اعتمد القطاع على الزيارات الدينية، الإسلامية والمسيحية. من الموارد المهمة لمدينة القدس، وذلك عن طريق الخدمات المقدمة للحجاج والزائرين، مثل التنتّلات، الإقامة، رسوم الدخول، ووسائل المواصلات التي كانت (دواباً يستأجرها

<p>الزوار من ميناء يافا، للوصول مدينة القدس، يتلو ذلك المورد، الأوقاف الإسلامية والمسيحية، ثم الرواتب الحكومية، والأجنبية التي تعمل في القدس. (شعث، 1988، ص 145)</p>	<p>شركة للتجارة العامة، وسبع شركات زراعية، وخمس وستون شركة لشراء الأراضي، وأربع شركات للسجائر، وثمانية عشر شركة كيميائية، وخمس شركات للخردوات، وثلاث وستون شركة للأشغال العامة، وسبع وثلاثون شركة للطباعة، وإثنا عشرة جمعية لنشر العلم، والتدريس، وأربع شركات للمشروبات الكحولية، واثنان وعشرون شركة ميكانيكية وكهربائية، وإحدى وثلاثون شركة للأقمشة والنسيج، وإثنا عشرة شركة للمقاهي والمطاعم، وتسع شركات للأفلام ودور السينما، وأربع وعشرون شركة للنقل والسفر، وخمس عشرة للزيوت، والأخشاب، وأربع وأربعون شركة للتأمين على الحياة، وثلاث شركات للمطاط، وشركة واحدة للساعات، وشركة واحدة للحمضيات، وثلاث شركات للمياه، وإثنتان وعشرون شركة للتموين، والباقي ليست لها أنشطة متخصصة. (العارف، 1951، ص 190-191)</p> <p>أما التجارة الخارجية للقدس، فيرصد التاريخ أنواعاً من التجارة مع دول أوروبية، مثل إيطاليا، فكانت تصدر الصابون والزيت، وتستورد المنسوجات القطنية، والحريرية، والزجاج. (شعث، 1988، ص 145)</p>	<p>في نهاية الانتداب البريطاني لمدينة القدس، أشارت الإحصائيات إلى وجود سبعة وستون مصنعا قائما في المدينة، ما بين صناعة المعادن، والنسيج، والمأكولات، والصباغة، والورق، والجلود، والخزف، وغيرها. (الشورة، 2011، ص 807)</p>	<p>- صناعات أخرى: صناعة الحجارة، القرميد، الأنابيب المعدنية، صناعة الكلس في المناطق التي وجد بها حجر الجير، والصناعات الكيماوية، والورق والطباعة، ومواد الزينة. (الشورة، 2011، ص 804).</p>
--	--	---	--

### المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فترة الحكم الأردني.

حكمت المملكة الاردنية الهاشمية شرقي القدس لمدة تسعة عشر عاماً (من بعد النكبة عام 1948م، إلى حرب حزيران عام 1967م)، وهي أقصر فترة حكم في التاريخ الإسلامي. تميزت القدس باعتبارها العاصمة الثانية للمملكة الاردنية الهاشمية، والمدينة الرئيسية للضفة الغربية.

أطلق على مدينة القدس إدارياً مسمى محافظة القدس أسوة بمدينة عمان، وسمي رئيس بلديتها أمين القدس، وبقيت باقي المدن ضمن تصنيف متصرفيات (أقل درجة من المحافظة)، يرأسها رئيس البلدية، بغض النظر عن التعداد السكاني، رغم أن بعض المدن كانت تفوق القدس في التعداد السكاني كما هو الحال في نابلس والخليل. (أبو السعود، 2010، ص 2)

عملت الحكومة الأردنية جاهدة على إعادة إعمار القدس وتشجيع السياحة والتجارة والإسكان والصحة رغم سوء الأحداث السياسية، واغتيال الملك عبد الله في القدس لاحقاً. بعد ما خلفته حرب 48 من دمار في البنى التحتية في القدس، والشلل الكامل للتجارة والصناعة وانقطاع الكهرباء عن المدينة. شهدت فترة الحكم الأردني انتعاشاً اقتصادياً في مدينة القدس، فنشأت صناعات جديدة، صغيرة، ومتوسطة، مثل: صناعات الأثاث، والملابس، والصناعات المعدنية الصغيرة. وشهدت القدس تطوراً في الزراعة؛ فكثر زراعة الأشجار المثمرة، مثل الزيتون. بجانب انتعاش السياحة، وزيادة دخلها، وارتفع حجم التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج، وبخاصة في مدن الخليج العربي، والأمريكتين. (شعث، 1988، ص 148)



جدول رقم (3): القطاعات الاقتصادية فترة الحكم الاردني في مدينة القدس

قطاع الصناعة	العملات	قطاع التجارة	قطاع السياحة	قطاع الخدمات
اشتهرت القدس بصياغة الذهب والفضة على أيادي الأرمن. بالإضافة إلى الصناعات الحرفية التي تجذب السياح والزوار والحجاج إلى المدينة، وخاصة الهدايا التذكارية من الخشب والنحاس والصدف والزجاج والفخار والسيراميك.	ادى انتشار العملات إلى كثرة عدد الصيرافة، وانتشار فروع لجميع البنوك المحلية الأردنية، بالإضافة إلى المركز الإقليمي للبنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك العثماني والبنك العقاري المصري. (ادكيدك، 2007، ص 25)	تشير سجلات أرشيف بلدية القدس حسب قوائم التجار لعام 1953م، إلى وجود 68 محلا للخضار، و 52 حلاقا، و 5 مخازن حبوب، و 51 مخبزا وفرن، و 13 خمارة، و 10 صيدليات، و 5 مستودعات، و 38 مطعما، و 18 مقصف شاي ومعملين للكاكوز، ومعملين للاسكيمو، و 3 دكاكين لبيع الخبز و 11 مطحنة قهوة، و 17 فندق و 40 قصاب، و 43 مقهى، و 321 بقالا. أي ما مجموعه 663 مصلحة تجارية كانت موجودة في القدس في تلك الفترة. (نور ادكيدك، 2007، ص 25). كما أن العديد من التجار مستوردين رئيسيين لسلع مثل الأقمشة والسجاد والمواد الغذائية والأدوية، مما دفعهم إلى إنشاء فروع في مدينة عمان فيما بعد، لهذا السبب كانت تعج أسواق البلدة القديمة بالعرائس لتجهيزات العرس وشراء اللازم لهن. (ابو السعود، 2010، ص 4).	تشير احصائيات عام 1958م، الى وجود 13 فندقا معدا لتقبل المسافرين في القدس، وثلاث منازل، و 12 مكتب طيران في المدينة، ومطار القدس ( قلنديا) الذي هبطت فيه بالعام (1957م) 6112 طائرة، تحمل 58723 راكبا، و 188 طن من البضائع، و 15 طن من البريد (العارف، 1951، ص 58). ووفقا لتقرير المعلومات حول السياحة في القدس المقدم من مدير السياحة بتاريخ 1964/7/6م يدل على وجود 25 فندقا وبنسيون مرخصة في المدينة وتعمل، و 7 فنادق تعمل وتنتظر التصنيف، و 6 فنادق قيد الإنشاء. أي ما مجموعه 38 فندقا وبنسيونا.	الكهرباء والماء: أعيد تسجيل الاسم التجاري لشركة كهرباء القدس باسم "شركة كهرباء القدس والمصالح العامة المحدودة الضمان لدى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية" وذلك بتاريخ حزيران عام 1953م. (موقع شركة كهرباء محافظة القدس) انشأت الحكومة الاردنية مبني البريد. الإطفائية: كان مقرها في البلدة القديمة، ثم انتقل إلى الشيخ جراح، ومن ثم إلى واد الجوز عام 1961م. سوق الخضار: سوق الحسبة، في عام 1954م تم التوقيع على عقد إنشاء سوق للخضار مقابل محطة توليد الكهرباء، يشمل 17 مخزنا، وقبو، ومراحيض عامة، وبناء خارجيا. بالإضافة إلى سوق البلدية الموجود بالقرب من باب الساهرة لبيع الخضار. (ادكيدك، 2007، ص 19). المواصلات: يعرف اليوم بمحطة الباصات في شارع نابلس، يتضمن موقف سيارات، 30 دكانا، 16 مخزنا، 60 مكتبا للشركة، 8 مكاتب تكاسي. تشير احصائيات الغرفة التجارية الى وجود 47 شركة باصات تربط القدس بباقي المدن والقرى الفلسطينية وبين القدس والمدن الأردنية الرئيسية، وتصل بانتظام إلى دمشق وبيروت! - مكاتب الشؤون الاجتماعية

في نهاية هذا الفصل، يتضح لنا ما اتسمت به الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة القدس خلال فترة حكم الدولة العثمانية، والانتداب البريطاني، والحكم الاردني، وما تمتعت به من مكانة دينية واهمية تجارية وسياحية.

كما وجاء اهتمام الحكام العثمانيين في مدينة القدس وعمرانها واسوارها واسواقها، وسعيهم لتطويرها وتعميق العلاقات بين القدس والمدن الاخرى في العالم، صب جل اهتمامهم على البلدة القديمة في القدس، كمان مقدس للعبادة للمسلمين والمسيحيين، واحاطوها باسوار تحميها من الغزاة. رافق ذلك، حركة اقتصادية نشطة مثلت القدس فيها المركز التجاري الرئيسي في فلسطين، يزورها التجار والقناصل والزوار والحجاج.

استمر الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مدينة القدس الى أن جاء الانتداب البريطاني الذي اشعل الصراع الصهيوني - الفلسطيني بفتيلة وعد بلفور ومشروع سايسبيكو.

رغم استمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة القدس لما عليها بعد انهيار الدولة العثمانية، الا أن وعد بلفور خلق واقع جديد، سهل عملية تدفق المهاجرين اليهود الى القدس، مما سمح لهم بانشاء مشاريع تجارية وزراعية داخل القدس وضواحيها، اثرت على المدى البعيد على نهج حياة المقدسيين وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

حاول الحكم الاردني بقيادته اعادة ما دمرته الحرب العربية - الاسرائيلية، ونجح في اعادة الكهرباء الى القدس، وافتتح العديد من البنوك والصحف والمباني الخدمائية في مدينة القدس، واعتبر القدس العاصمة الاردنية الثانية بعد عمان، الا أن الاحتلال الاسرائيلي بقي مصراً على ضم القدس الشرقية الى شقها الغربي واعتبارها عاصمة دولة اسرائيل.

تكمن أهمية ادراج المقدمة التاريخية في مقارنة ما كانت عليه مدينة القدس قبل الاحتلال الاسرائيلي، وما آلت إليه الوقائع بعد الاحتلال الاسرائيلي، وبيان لو أن بقيت القدس بحلتها العثمانية وبدون احتلال استعماري لكان الوضع الاقتصادي والاجتماعي مختلفاً جداً، ونمت المدينة وازدهرت وتطورت بشكلها الطبيعي كما هو الحال في باقي المدن الفلسطينية.

### الممارسات الاسرائيلية وأثرها على مدينة القدس الشرقية

#### مقدمة الفصل

تتعرض القدس وبشكل يومي إلى سلسلة من الانتهاكات الإسرائيلية، أدت إلى تقسيم المدينة المقدسة إلى قرى منفصلة محاطة بمستوطنات إسرائيلية، منعزلة بشوارع وطرق التفاضية، وفرضت عليها قيوداً وتدابير أمنية.

كما ويتعرض السكان المقدسيون إلى الحرمان من حقهم في المحافظة على أراضيهم وبيوتهم، من خلال سحب إقاماتهم من القدس لأسباب عديدة، منها ما هو أمني ومنها غياب الفلسطيني عن القدس لفترة معينة، أو السكن في مناطق الضفة الغربية، ويحرم من تبقى في القدس من البناء وتطوير السكن المقيم به.

يضاف إلى ذلك، ما يعانيه سكان القدس من ضرائب عديدة وبتكاليف عالية لا تتناسب مع متوسط دخل الفرد، وأكثر هذه الضرائب ارهاقاً للمقدسين هي ضريبة المسقوفات (الأرنونا) التي ارتبطت بشكل وثيق بأثبات وجود الساكن في القدس. ولم يسلم التاجر المقدسي من هذه القيود، بل يترتب عليه أنواع متعددة من الضرائب تثقل كاهله وكاهل تجارته.

هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية تقيد المدينة المقدسة وتدفع سكانها إلى مواجهة العديد من الصعوبات والتحديات في كافة مجالات الحياة، إلا أن القطاع الاقتصادي هو أحد الركائز التي تقوم عليها المجتمعات.

في هذا الفصل، سيتم عرض الإجراءات الإسرائيلية الرئيسية التي أدت إلى تدهور الاقتصاد المقدسي تدريجياً وبشكل تسلسلي تراكمي، من خلال المباحث التالية: المبحث الأول-الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل في القدس، المبحث الثاني- جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس وتطويرها، المبحث الثالث - سحب الإقامة "الهويات" من المواطن المقدسي، المبحث الرابع- فرض الرسوم والضرائب والمخالفات على المواطن المقدسي.

## المبحث الأول: الاستيطان ومصادرة الاراضي وهدم المنازل في القدس

سجلت كتب التاريخ، أن نسبة ملكية العرب في القدس في عام 1917م، وصلت إلى 90% من مساحة القدس و 4% فقط منها هي ملك لليهود، حيث شكل السكان العرب 75% من نسبة السكان؛ أي ما يقارب 140 ألف نسمة، مقابل 25% من سكان القدس هم يهود؛ أي حوالي 10 آلاف يهودي. بينما سجل عام 1994م، انقلاباً في أعداد اليهود والعرب، فوصلت نسبة السكان اليهود في القدس إلى 74% من السكان مقابل 26% فقط هم من العرب، وأثر ذلك على ملكية الأراضي والعقارات، فانخفضت ملكية العرب إلى 4% (يصعب الحفاظ عليها)، مقابل 86% ملك لليهود و 10% مرافق عامة تحت السيطرة الإسرائيلية. (أبو جابر، 2010)

اتبعت اسرائيل في سياساتها 3 طرق للسيطرة على فلسطين، وهي: احتلال الارض، اقتلاع السكان، احلال المستوطنين بدلا عن السكان. فمصادرة حق الاخرين من الاسس التي قامت عليها دولة الاحتلال الاسرائيلي، حيث صادر الاحتلال الاسرائيلي خلال حربي عام 1948م و 1967م ما مجموعه 73142 دونماً في القدس، بذريعة الدوافع الامنية ومناطق عسكرية وبهدف شق الطرق، فيما يلي:

جدول رقم (4) يبين مساحة الأملاك الفلسطينية المصادرة بالدونم 1948-1997م

الاملاك الفلسطينية	1948	1967	1997
قبل المصادرة	13212	68950	
بعد المصادرة	3020	6000	
مجمل مساحة المدينة	20331	108000	126000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص 50

فور احتلال القدس، أصدر الحكم العسكري الإسرائيلي العديد من القرارات التي مهدت لعملية الاستيطان في القدس، حيث حلت الحكومة الإسرائيلية مجلس أمانة القدس وضمتها إلى بلدية القدس الغربية، وإزالة الحواجز بين شقي المدينة، وفتح طريق إلى حائط البراق؛ تمهيدا لإعادة بناء الحي اليهودي القديم وتوسيع مباني الجامعة العبرية في هداسا وزيادتها وربطها بالقدس الغربية، كما أن تلك القرارات وسعت نطاق عمل البلدية، لتشمل القدس وضواحيها، وهجرت العديد من المواطنين المقدسيين من داخل البلدة القديمة، وخاصة حي المغاربة والباشورة، وباب السلسلة؛ بهدف وصل الحي اليهودي بحائط البراق.

فكانت هذه أولى خطوات الاحتلال الإسرائيلي في استيطان البلدة القديمة بعد قرار الضم. (بركات، 2009، ص 8)

فيما يتعلق بملكية العقارات في البلدة القديمة في القدس، فإن 43.1% من المساكن في البلدة القديمة تعتبر وفقاً لإسلامياً أو مسيحياً، بينما 24% من المساكن تعود ملكيتها إلى الأسرة أو العائلة الممتدة أو هي وقف ذري. وفيما يتعلق بقضية الإيجار في البلدة القديمة، فتبين أن حوالي نصف المساكن (48%) هي مستأجرة، وفي كثير من الأحيان مستأجرة من أديرة أو الوقف الإسلامي، كما وأن 66% من المساكن المؤجرة يعود استئجارها إلى ما قبل عام 1968م، أي أنها تصنف ضمن البيوت المحمية بـ"عدم زيادة الإيجار السنوي". (رزق الله، خضر، 2001، ص 38-39)

قامت إسرائيل مباشرة بمصادرة 116 دونماً داخل أسوار البلدة القديمة من حارة الشرف (حارة اليهود). وتم الإعلان عن مشروع يحمل الرقم 2185، يقضي بإقامة 650 وحدة سكنية يسكنها 2400 نسمة. وقد نفذت إسرائيل مخططاتها بإقامة الحي اليهودي وإقامة مرافق الحياة الكاملة من مؤسسات تعليمية وأندية ومراكز صحية، تختص بمراحل الأمومة والطفولة. (الجديبة، 2011، ص 101)

ومن هنا بدأت عمليات الاستيطان غير الشرعية بالاتساع والازدياد على الأراضي الفلسطينية، وربطها ببعضها البعض بالطرق الالتفافية والقطارات الخفيفة والسريعة، وإحاطتها بجدار الفصل العنصري.

#### ❖ المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في القدس

تحاط مدينة القدس بستة عشر مستوطنة (مغتصبة) إسرائيلية، تعزلها عن باقي القرى العربية، مما أدى بطبيعة الحال إلى تحويل الأراضي العربية في مدينة القدس إلى كتلتين صغيرتين تتحكم إسرائيل بمدخلها ومخارجها، وأحكمت سيطرتها تماماً عليها بالطرق الالتفافية التي ضيقت الخناق على قاطنيها.

الجدول رقم (5): المستوطنات الإسرائيلية في القدس، وعدد تقديري للمستوطنين، والقرى العربية التي أقيمت عليها هذه المستوطنات، 2013

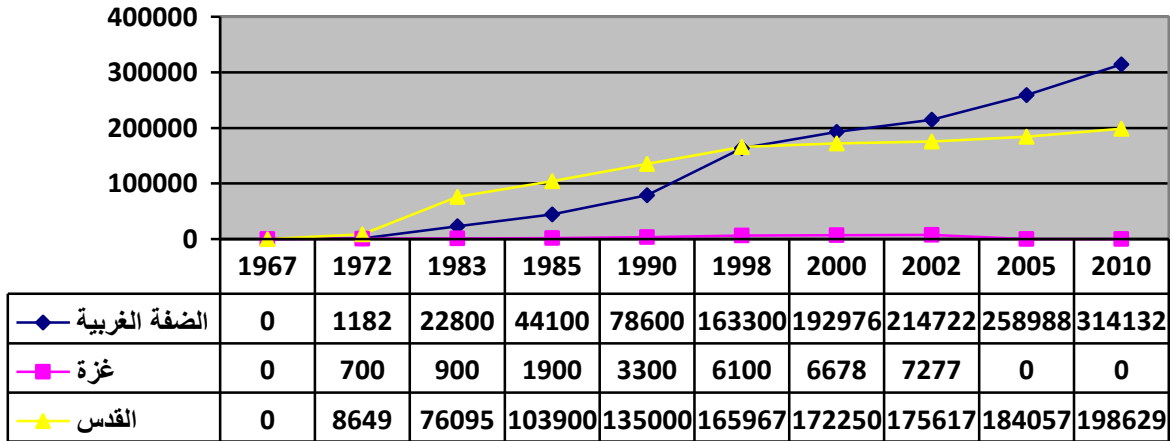
الرقم	اسم المستوطنة	تقدير عدد السكان	القرى التي أقيمت عليها
1-	أبو غنيم ( هار حوماه)	7236	أهالي منطقتي القدس وبيت لحم
2-	بسغات زئيف، يسغات أومر	41882	بيت حنينا/ شعفاط/ عناتا/ مخيم شعفاط

3-	تليبيوت الشرقية، رمات راحيل	50414	البقعة
4-	النفي يعقوب	20230	
5-	هار هتسوفيم، غفعوت شابيرا	7993	التلة الفرنسية، وجبل المطلع
6-	راموت اشكول وجفعات همفتار	9911	
7-	جيلو	27087	بيت جالا/ بيت صفافا
8-	البلدة القديمة/حارة المغاربة	2555	
9-	راموت الون	41448	بيت اكسا / النبي صموئيل / بيت حنينا
10-	باب الخليل	منطقة عامة	
11-	رامات راحيل	1380	
12-	معالوت دافنا	3617	
13-	رامات شلومو	14911	شعفاط
14-	عطروت والمطار	10781	
15-	وادي جهنم	منطقة عامة	
16-	جفعات زئيف		

المصدر: foundation for middle east peace,2011

ترتكز اسرائيل في سياستها على ثلاث مبادئ في احتلال الارض الفلسطينية، وهي: احتلال الارض، اقتلاع السكان الاصليين من الفلسطينيين، احلال المستوطنين بدل من اقتلعتهم، ويلاحظ ذلك عند تتبع الازدياد التراكمي لاعداد المستوطنين منذ عام 1967م.

الشكل رقم (6): اعداد المستوطنين منذ عام 1967-2010 في فلسطين.



المصدر: foundation for middle east peace, 2012.

شهدت سنوات حكم حزب العمل منذ عام 1967م إلى عام 1977م، عمليات توطين لمستوطنين إسرائيليين، يقدرها بحوالي 182 ألف مستوطن في 58 مستوطنة منهم 75 ألفا في مدينة القدس. وفي الفترة التي تليها (من 77-84)؛ وهي فترة حكم الليكود، ارتفع عدد المستوطنين في القدس إلى 85 ألفا، بالإضافة إلى ازدياد عدد المستوطنات من 58 مستوطنة إلى 179 مستوطنة في المناطق المحتلة. من سنة 84-95 فترة تعاقبت حكومات العمل والليكود، حيث بلغ عدد المستوطنين 317 ألف منهم 170 ألف مستوطن في القدس يسكنون 10 أحياء. (بركات، 2001، ص 363-387)

كما وازداد عدد المستوطنين من 440 ألفا سنة 2004م إلى 452 ألفا سنة 2005م حوالي 200 ألف منهم في منطقة القدس. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005، ص 64)

مع نهاية عام 2015، وصل عدد المستوطنين إلى حوالي 375 ألف مستوطن في القدس الشرقية، وقد ارتفعت نسبة المستوطنين بمقدار 75 ألف مستوطن خلال ثلاث سنوات، ففي تموز (يونيو) 2012م، وفقا لوزارة الداخلية الإسرائيلية، كان يعيش 300 ألف إسرائيلي في مستوطنات في القدس الشرقية. (كتس، يعكوف، 2016، قناة 7)

تتسم المستوطنات في طبيعتها ما بين المجتمعات الزراعية والقرى الحدودية إلى الضواحي والأحياء الحضرية. والمعروف أن أكبر أربع مستوطنات إسرائيلية هي: موديعين عيليت، ومعاليه أدوميم، وبيتار عيليت وأريئيل، وهي مستعمرات وصلت لحجم مدينة. فأريئيل يقطنها 18000 صهيوني في حين أن بقية المستوطنات يتراوح عدد سكانها ما بين 37000 إلى 55500 مستوطن لكل منها. (بارد، 2002)

ويقسم الباحثون المستوطنات الإسرائيلية إلى أطواق استيطانية، وهي كالتالي: (الجديبة، 2011، ص 103)

#### 1. الطوق الأول:

- رامات أشكول، جفعات همغتار، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية.

- راموت، ريخس شعفاط.

- بسغات زئيف، بسغات عومر، النفي يعقوب.

- تلبوت الشرقية، جيلو.

#### 2. الطوق الثاني: وهو خارج حدود البلدية، ولكنه ضمن مجال القدس الكبرى. وهدف هذه

المخططات بناء السور الثاني حول المدينة، ويرتبط مع المنطقة الجنوبية في منطقة غوش

عتصيون. وتشمل مستعمرات كفار عتصيون، روش تسوريم، ألون شيفوت، نفي دانيال، أليعازر،

بيت عين، إفرات، بيتار، بالإضافة إلى المدينة الجديدة عيرغانيم (مدينة الحدائق) حيث يهدف

المشروع إلى بناء 10 آلاف وحدة وإسكان 100 ألف مستوطن.

كما أن الحكومة الإسرائيلية والجمعيات الإسرائيلية المتطرفة تمكنت من زرع العديد من البؤر الاستيطانية

داخل القرى والبيوت العربية في القدس. وتكمن خطورة البؤر الاستيطانية في كونها قابلة للتوسع على

حساب الأراضي الفلسطينية، وتحظى هذه البؤر بحماية أمنية من جيش الاحتلال رغم عدم الاعتراف بها

رسمياً "كمستوطنات شرعية" حسب تعبير الاحتلال. (الرجوب، 2012)

وتُعرّف وزارة شؤون الجدار والاستيطان الفلسطينية "البؤرة الاستيطانية" بأنها: أي بناء جديد محدود

المساحة، وينفصل عن مسطح بناء المستوطنة، يتم بناؤه بهدف توسع مستقبلي لمستوطنة قائمة أو تمهيدا

لإقامة مستوطنة جديدة. بينما تعرّفها منظمة بتسيلم الحقوقية الإسرائيلية بأنها: "مستوطنات لم يتم

الاعتراف بها بصورة رسمية، رغم إقامتها بمساعدة من السلطات." (الرجوب، 2012)



جدول رقم (6): البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس، وعدد سكانها من المستوطنين، وطرق الاستيلاء عليها

الحي	اسم البؤرة الاستيطانية	عدد السكان	مستوطنات في طور التخطيط أو الإقامة	طريقة الاستيلاء على الملك
<b>منطقة جبل الزيتون</b>				
الطور	بيت اوروت	نحو 150 شخص	24 وحدة سكن في 4 مباني جديدة لجمعية العاد	شراء المليونير ارفين موسكوفيتش
	بيت حوشن	مباني 2 من 3 طوابق حوالي 20 شخص	شركة أجنبية لصالح استعمال جمعية العاد	
رأس العمود	معليه زيتيم مرحله أ	حوالي 150 شخصا	- معليه زيتيم مرحله ب - 60 وحدة سكن - معليه دافيد مخطط 104,13098 وحدات سكنيه ومباني عامه على 18 دونم	شراء المليونير ارفين موسكوفيتش بعد أن تقرر أن الأرض تابعة للجنة الطائفة البخارية
ابو ديس	كيدمة تسيون	حوالي 15 شخصا	مخطط 7659 لبناء 220 وحده سكنيه	أراضي اشترت على يد "اغودات هدايريم" في سنوات الثلاثين من القرن الماضي
جبل الزيتون	مقبرة جبل الزيتون	10 أشخاص		مبنيين مسكونين بموافقة "حيفرا قديشا"
	سياحة في جبل الزيتون			سلطة تطوير القدس وجمعية العاد يعملان على تطوير المنطقة للسكن
<b>منطقة سلوان</b>				
حي الوسطى	بيت يوناتان ( 5 عائلات)	30 شخصا		بني بدون ترخيص لصالح شركة أجنبية، يسكنه أعضاء منظمة "عطرات كوهانيم"
	بيت هادفاش (5 عائلات)		اشترى على يد "عطرات كوهانيم"	بيت عائلة أبو ناب - ملك لعائلة يهودية قبل العام 1948
وادي حلوه	عير دافيد	70 عائلة (حوالي 350 نسمة)	استعمال قانون أملاك الغائبين لإعادة أملاك	مخططات 13632, 13638, 12953, 13542 بمبادرة جمعية

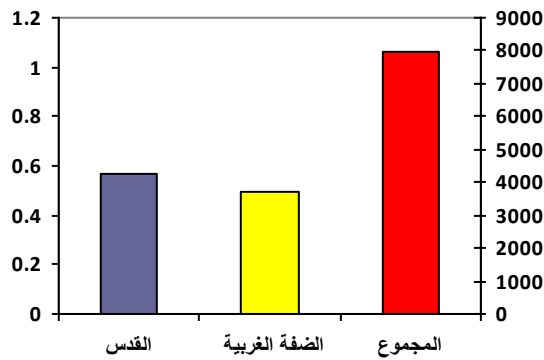
				كانت يهودية قبل 1948	"العاد"
<b>منطقة الشيخ جراح</b>					
الشيخ جراح	شيمعون هاتساديك	35 شخصا و حوالي 20 من تلاميذ الكنس	المحكمة أقرت بملكية لجنة الطائفة الشرقية في المباني	- مخطط 12705 ل - 200 وحده سكنية - مخطط 2591 , 20 وحدة سكنية, منطقة فندق شبيرد - حرم غلقسمان (مخطط 13242)- مخطط لإقامة كنيس يهودي " اور ساميح" - بيت أماناه- قدم طلب لترخيص بناء من أجل إقامة مبنى عام يحتوي على قاعة محاضرات	
	ناحالات شمعون	عائلة واحدة	بيت كان ملك لعائلة يهودية قبل العام 1948		
	كرم المفتي		نقل لسلطة التطوير بموجب قانون أملاك الغائبين		
<b>منطقة جنوب-شرق المدينة</b>					
جبل المكبر	نفيه تسوف- مرحلة	بني 91 بيتا حوالي 50 شخصا حاليا	تطوير مبادرون من القطاع الخاص - شركة ديغل	جمعية اموناة: مخطط 6120, 63 وحدة سكن في طور البناء . نوف تسوف, مراحل و, ج (مخططات 4558, 4559) ط 196 وحدة سكن وفنادق.	
ابو الطور - شرق	شارع "هاميفيد 15"	حوالي 20 شخصا	غير معروف		
	- "غابة السلام"	"مركز للزائرين"	نقل من الصندوق القومي اليهودي لجمعية العاد		
<b>منطقة البلدة القديمة</b>					
الحي الإسلامي والحي المسيحي	الحي الإسلامي والحي المسيحي	حوالي 900 شخص: 80 عائلة و 500 من طلاب الكنس	قانون أملاك الغائبين, أملاك يهودية قبل 1948	حي السعدية: مخطط 9870 - 30 وحدة سكنية, وزارة الإسكان والبناء	

المصدر: أبو راس، 2012، ص 78-80.

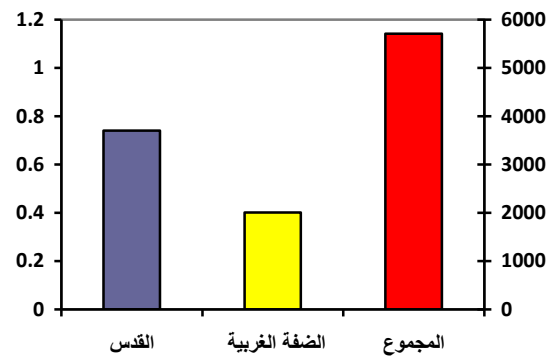
بعد اندلاع انتفاضة الأقصى تصاعدت وتيرة الاستيطان في القدس، بهدف تطويقها وإحكام العزلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على السكان الفلسطينيين؛ لدفعهم إلى ترك المدينة والهجرة إلى مناطق الضفة الغربية.

وتصاعدت نسبة الاستيطان في القدس وبشكل قياسي في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال فترتي حكمه الثانية والثالثة ما بين الأعوام 2009-2014م، فوصلت في فترة حكمه الثانية إلى 3699 عطاء في القدس مقابل 2009 في الضفة الغربية، أما في الفترة الثالثة فازدادت عدد العطاءات في بناء وتوسع المستوطنات في القدس إلى 4255 مقابل 3702 في الضفة الغربية؛ مما يدل على شدة التركيز والتخطيط لتهويد وأسرلة القدس: (مؤسسة القدس الدولية، 2015، ص 12)

شكل رقم (7): العطاءات المطروحة في القدس والضفة الغربية في عهد حكومتي نتنياهو الثانية والثالثة



فترة حكومة نتنياهو الثالثة



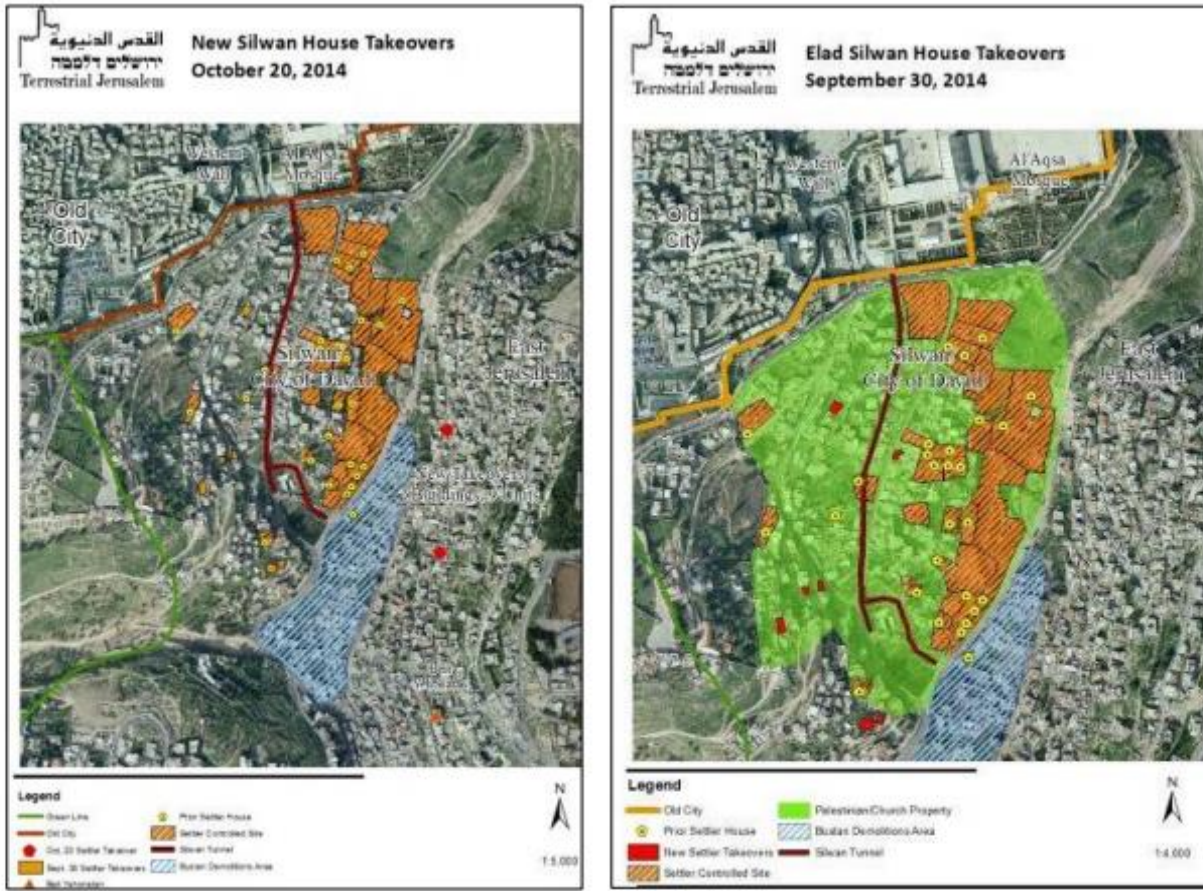
فترة حكومة نتنياهو الثانية

المصدر: مؤسسة القدس الدولية، 2015، ص 12

نلاحظ من الشكل السابق، الزيادة المنهجية للعطاءات الاستيطانية التي اتبعتها رئيس الحكومة السابق نتنياهو، وهي سياسات تصاعدية اتجاه مدينة القدس وبعض المدن السياحية في فلسطين مثل بيت لحم.

تحتل البلدة القديمة في القدس وسلوان الهدف الاستيطاني الحالي في مخططات الحكومة الإسرائيلية الصهيونية، حيث تعتبر سلوان القرية الأقرب للقدس، والمطلّة على حائط البراق الذي يطلقون عليه اسم حائط المبكى، وبالإضافة أنها، وحسب رواياتهم، مدينة داوود التاريخية، ضخت الجمعيات الاستيطانية "العاد" و"عطيرت كوهنيم" أموالها في شراء 27 وحدة سكنية في سلوان من خلال عقود شراء مشبوهة بواسطة عرب.

شكل رقم (8): الوحدات السكنية التي سيطرت عليها جمعيتا "العاد" و"عطيرت كوهنيم" في حي سلوان،  
:2014



الوحدات السكنية التي سيطرت عليها جمعيتا "العاد" و"عطيرت كوهنيم" في حي سلوان

#### المصدر: Terrestrial Jerusalem. 2014

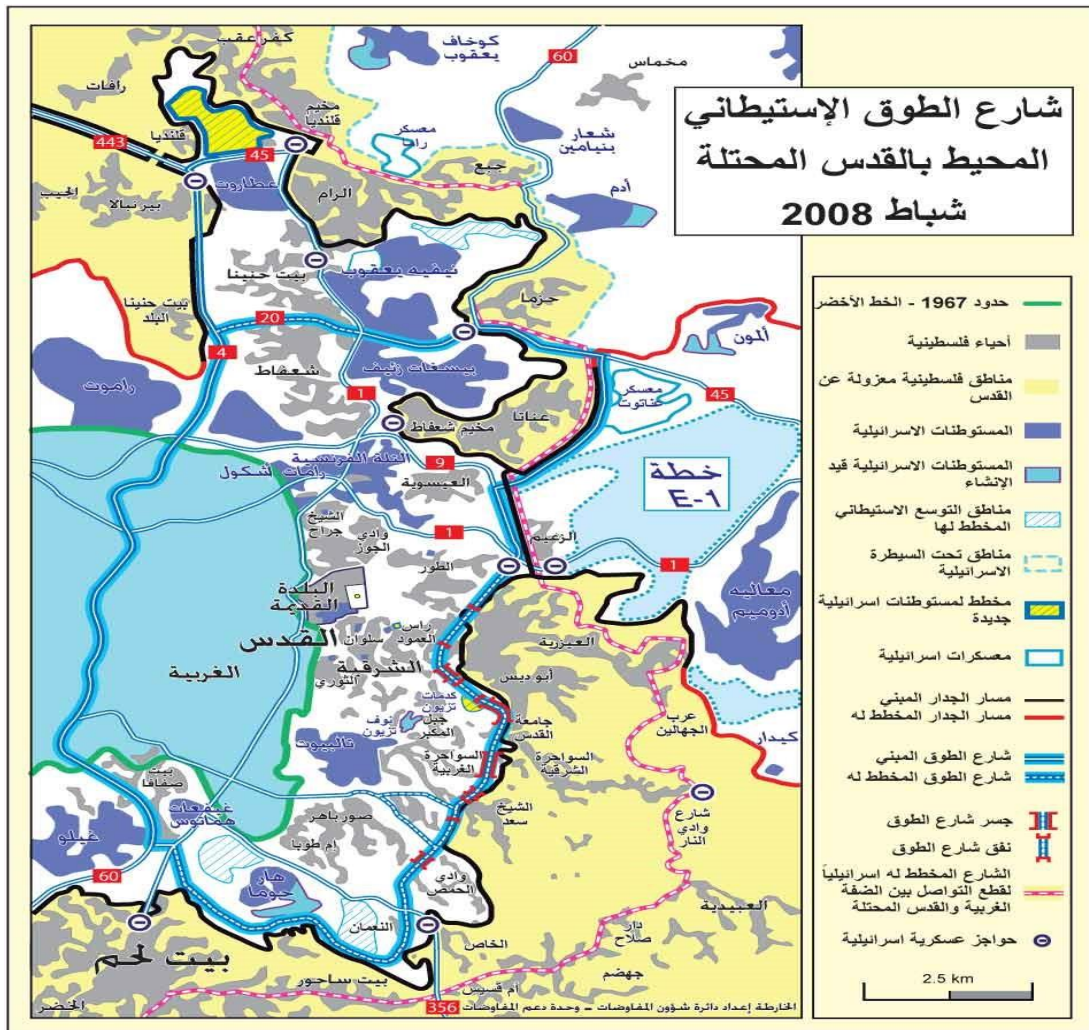
رغم الضغوطات الدولية على اسرائيل لوقف عمليات الاستيطان والتوسعات الاستيطانية، ورغم اعلان رئيس الحكومة الاسرائيلي اكثر من مرة تجميد ملف الاستيطان، الا أن اسرائيل لم تتوقف قط عن مصادرة الاراضي وتوسيع الاستيطان والموافقة على عطاءات ومشاريع استيطانية في الكنيست الاسرائيلي، وخاصة بعد استلام اليمين المتطرف زمام الحكم. كما وربطت السلطة الفلسطينية ملف وقف الاستيطان كشرط للعودة للمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، الا أن حكومة الاحتلال الاسرائيلي اكملت سياساتها التهودية التراكمية لخلق وفرض أمر واقع على الفلسطينيين، واحكام السيطرة على مدينة القدس، وبالتالي، انهاء أي أمل في مشروع اقامة الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية عاصمتها القدس الشريف.

## • الطرق الالتفافية:

لا يمكن الحديث عن الاستيطان بدون الإشارة إلى الطرق التي تفكك المدن الفلسطينية وتقسّمها إلى أحياء صغيرة منعزلة عن بعضها البعض، وبالطبع تغلغل إسرائيل شقها لتلك الطرق؛ بهدف الربط بين المستوطنات الإسرائيلية وتأمين طرق محمية للمستوطنين، إلا أن الحقيقة تبين أن شق هذه الطرق ما هو إلا جزء من المخططات الاستيطانية المدمرة للمدن والقرى الفلسطينية.

في عام 1994م، وبالتزامن مع المشاريع الاستيطانية، أعلن الجيش الإسرائيلي إنشاء نظام متكامل من الطرق الالتفافية، وقد بلغ عدد هذه الطرق عام 1996م حوالي عشرين طريقاً على مساحة 400 كيلو متر، وفي عام 2002م وصلت إلى 1275 كيلو متر. (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، م.ت.ف)

شكل رقم (9): خارطة تبين شارع الطوق الاستيطاني المحيط بمدينة القدس في العام 2008م:



المصدر: دائرة شؤون المفاوضات - وحدة دعم المفاوضات، 2008



نفذت مشاريع شق العديد من الطرق الالتفافية طوال سنوات الاحتلال مثل شارع رقم 1، وطريق رقم 4، ورقم 16... وغيره. ومازالت إسرائيل تنفذ ما تبقى من مخططاتها لإنهاء فرضية إقامة دولتين مجاورتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية على أرض الواقع، ومن أخطر هذه الطرق ما نفذ مؤخراً لفصل قرية بيت صفافا وبيت حنينا إلى قسمين من خلال مصادرة العديد من الأراضي لمالكين فلسطينيين، وسيتم عرض معلومات عن الشارعين كنموذج دراسي:

#### (1) شارع بيغن أو رقم 4:

تحاصر قرية بيت صفافا ثلاث مستوطنات، مستوطنة جيلو من الجنوب، ومستوطنة بات شمالاً، وجفعات يائيل غرباً، وتقسّمها مجموعة من الطرق، وخاصة شارع "5" الذي يقسمها لقسمين، وشارع "4" أيضاً الذي يجري العمل به؛ لتصبح فيما بعد أربع قرى بدلاً من قرية واحدة.

يربط الشارع الاستيطاني الممتد على طول 1800 متر، ويعرض 80 متراً شارع "مناحيم بيغن" الصهيودي مع شارع الأنفاق حتى مستوطنة "جيلو"؛ ويهدف لربط مستوطنات جنوب القدس بمركز المدينة؛ لتسهيل حركة وصول المستوطنين عبر أراضي القرية، ولتحقيق تلك الغايات تمت مصادرة نحو 150 دونماً من أراضي القرية التي يسكنها 12 ألف نسمة، حيث لم يتبق من مساحتها البالغة 5 آلاف دونم سوى 1200 دونم<sup>2</sup>.

#### (2) شارع رقم 20:

يحمل الشارع اسم "بن تسيون نتياهو" وهو والد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو، حيث يمر الشارع ويخترق بلدة بيت حنينا في القدس ليقسمها إلى نصفين، ويربط المستوطنات الشمالية مثل مستوطنة بيسغات زئيف ونفي يعقوب، وأيضاً مستوطنات الضفة كمستوطنة آدم ومحيطها، بطريق بيغن المعروف بشارع 443 ومنه بالقدس الغربية أو الداخل الفلسطيني.

وبهذا تكون دولة الاحتلال فرضت سيطرتها الأمنية على المنطقة وقسمتها إلى كانتونات صغيرة يسهل التحكم بها، ومصادرة ما تشاء من الأراضي لصالح الاستيطان، بالإضافة إلى سياسة الحد من النمو السكاني في القرية والتوسع العمراني، ضمن استراتيجية واحدة، هي قلع المواطن العربي الفلسطيني من أرضه وتهجيرها، وتحقيق الحلم بأن "القدس عاصمة لكل اليهودي فقط".

<sup>2</sup> علاء سلمان: مقابلة الجزيرة. نت، 2013

## - القطار الخفيف ومشروع القطار السريع

لا يمكن تصنيف أي مشروع تقوم به إسرائيل ضمن المشاريع التنموية أو مرافق عامة تخدم كافة الشعب، ففي دولة الاحتلال تكون المخططات السياسية وأبعادها هي الأولوية، ولذلك فإن القطار الخفيف الذي أنشأته إسرائيل يخدم الأهداف الإسرائيلية في تثبيت الواقع على الأرض، وإحكام السيطرة على "القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل"، وتقسيم المدن والقرى الفلسطينية المقدسية إلى أشلاء، وأكثر القرى تضررا من القطار الخفيف هي قرية شعفاط، حيث يمر القطار من منتصفها الطولي ليقسمها إلى قسمين.

الشكل رقم (10): مسار القطار الخفيف وكيفية مروره من قرية شعفاط



المصدر: وزارة المواصلات (بواسطة دائرة تاحتس) وبلدية اورشليم - منظومة المواصلات الجديدة

يصل طول خط سير القطار الخفيف إلى 14 كيلومتر، منها نحو كيلو ونصف الكيلومتر في بلدة شعفاط، التي يقطنها نحو 35 ألف فلسطيني، علما بأن إجمالي عدد السكان الفلسطينيين في القدس يبلغ نحو 300 ألف نسمة، سيطرت سلطات الاحتلال على ثلثي مساحة الشارع الرئيس فيها، ما يضطر بلدية الاحتلال في القدس لتخصيص مسلكٍ واحد فقط لسير مركبات المواطنين هناك، الأمر الذي خلق أزمة مرورية خانقة، أثرت سلبا على الحركة التجارية في شعفاط، حيث لا يوجد أماكن لركن السيارات والتبضع من تلك المحال التجارية. (عموري، 2013)

وفيما يتعلق بمشروع القطار السريع الذي سيربط بين مدينة تل أبيب ومدينة القدس، الذي بوشر بالعمل به، وسيكون جاهزاً عام 2018م ليتمكن الإسرائيليون من قطع المسافة بين المدينتين والبالغة 57 كلم خلال 27 دقيقة فقط، وستمر سكة الحديد من مناطق مهمة مثل أبوغوش وعين رافا- بيت نقوبا، بالإضافة لشق نفق أسفل جبل القسطل، مروراً بقرية لفتا المهجرة والتي سجلها الاحتلال ضمن قائمة تراثه!! وسيصل القطار السريع لاحقاً إلى الأغوار الفلسطينية، ولتحقيق هذا الغرض ستتم مصادرة المزيد من الأراضي وإزالة أعداد كبيرة من أشجار الزيتون.

يهدف هذا المشروع إلى ربط القدس المحتلة عام 1967م، بمدن الساحل الفلسطيني المحتل عام 1948م، وتسهيل وصول الإسرائيليين من هذه المدن إلى القدس ودفعهم لزيارتها وتهويدها بشكل أكبر، وخلق فرق ديمغرافي بين اليهود والعرب في القدس.

#### ❖ مصادرة الأراضي الفلسطينية

تتبع السياسات والإجراءات الإسرائيلية سياسة التهجير القسري للفلسطينيين في القدس، من خلال مصادرة الأراضي العربية وهدم المنازل، ضمن سياسة التخطيط وتقسيم الأراضي التمييزية المطبقة في القدس الشرقية، وعمليات الطرد، وانعدام وضع الإقامة الآمن، والقيود المفروضة من جدار وحواجز عسكرية، واعتداءات المستوطنين، وغيرها.

كانت الخطوة الأولى في مصادرة الأراضي بدأت بالتنفيذ فور احتلال القدس، حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني من عام 1968م عن مصادرة 3830 دونما من أراضي شرقي القدس منها 3345 دونما من أراضي قرية شعفاط والعيسوية وجبال المشارف ولفتا، 485 دونما من أراضي البلدة القديمة (خلة نوح). وفي نيسان من نفس العام تم مصادرة 881 دونما من القدس، تلاها 765 دونما من قريتي حزما وبيت حنينا، و116 دونما في البلدة القديمة بهدف إقامة الحي اليهودي وزراعة بؤر استيطانية داخلها لتمكنهم من التوسع والانتشار مستقبلاً في الحي الإسلامي وباقي الأحياء العربية. (عنان، 2001، ص 319-320)



الشكل رقم (11): صورة حي المغاربة سنة 1910م قبل اقدام الاحتلال الاسرائيلي على هدمه،

وصورة حديثة لنفس الحي بعد عمليات الهدم



الزقاق الذي كان يفصل بين حائط البراق و حارة المغاربة على بظافة  
بريدية تعود إلى ما قبل سنة 1910 ...



... و صورة حديثة لنفس المكان تُظهرُ لساحة العمومية التي أُسِّبَت على  
أنقاض حي المغاربة. قبة الصخرة المذهبة لآرائت تُضفي لمحة إسلامية  
على المكان. تُرى هل سنصمدُ طويلاً؟

تسببت عمليات المصادرة والهدم بإجلاء عدد كبير من سكان حي الشرف وحي المغاربة، وعزل أحياء عربية كاملة عن القدس، ومصادرة ووضع اليد على مساحات واسعة من الأراضي العربية.

توالى عمليات الاستيلاء من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بموجب أنظمة الطوارئ. وأعلنت الأراضي مناطق عسكرية مغلقة وطُرد العديد من سكانها. ورغم أن الأراضي صودرت رسمياً بصورة مؤقتة فقط، إلا أنه لم يُسمح قط لأصحابها بالعودة إليها.

نزعت إسرائيل ملكية الأراضي الفلسطينية بحجة أن الأراضي غير المسجلة رسمياً أو التي لا تُزرع بصورة متواصلة، ليست ذات ملكية خاصة، وإنما ملكاً للدولة الإسرائيلية، استناداً إلى قانون الأراضي العثماني الذي اشترط لحيازة الأرض الميري استعمالها (أي زراعتها) بشكل متواصل. إلا أن الحيازة آنذاك كانت بدون سند ملكية، وغلب عليها طابع العرف السائد في فلسطين.

بدأت عملية تسوية سندات الملكية من قبل سلطات الانتداب البريطانية، إلا أنها لم تُنجز قبل انتهاء الانتداب البريطاني. مما أدى إلى عدم تسجيل العديد من الأراضي الفلسطينية سواء في عهد الإدارة العثمانية أو البريطانية لأسباب عدة منها: تقادي دفع الضرائب، والاعتقاد بأنه لا داعي للتسجيل فالجميع يعلم كل أصحاب الأرض. (خمايسي، 2006، ص 4)

أدى قانون أملاك الغائبين، الذي سُن في إسرائيل في العام 1950م، إلى الاستيلاء على عدد كبير من الأراضي والمنازل والممتلكات العائدة للفلسطينيين الذين اعتبروا غائبين. والغائبين في القانون الإسرائيلي هم جميع الفلسطينيين الذين كانوا خارج البلاد أو بعيداً عن مكان إقامتهم بعد 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947م. بالإضافة إلى قانون الأغراض العامة، الذي وضعته إدارة الانتداب البريطاني في العام 1943م، وبقي مطبقاً أثناء الاحتلال الإسرائيلي بهدف حيازة الملكية الدائمة أو المؤقتة للأرض لأغراض عامة. (عيسى: املاك الغائبين، 2015)

صنفت إسرائيل العديد من الأراضي في القدس الشرقية ذات الملكية الخاصة كأراضٍ خضراء لا يُسمح البناء عليها. وقد باءت محاولات الفلسطينيين في القدس بإعادة تصنيف الأرض لاستعمالها لغايات البناء بالفشل الدائم. بيد أنه في القطاع اليهودي، أمكن إعادة تصنيف الأراضي الزراعية ليس فقط لبناء منازل، بل أيضاً لإنشاء عقارات تجارية. وعلى مر السنين وافقت إدارة الأراضي الإسرائيلية بسهولة على إعادة تصنيف الأراضي في موشافيم وكيبوتزيم (الأراضي الزراعية في القطاع اليهودي) من الاستعمال الزراعي إلى التجاري. (مؤسسة سانت ايف: نقص المساحة، 2014)

وبناء على ما سبق، يلاحظ أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وزعت الأراضي الفلسطينية كالتالي:

- 35 % أراضٍ تمت مصادرتها لصالح المستوطنات الإسرائيلية.
- 13 % فقط أراضٍ مخصصة للبناء الفلسطيني، وبشروط وإجراءات وتعقيدات تعجيزية.
- 30 % مناطق غير مخططة (21 كيلومتر مربع).
- 22 % أراضٍ مخصصة لمناطق خضراء وبنى تحتية عامة (15.48 كيلومتر مربع).

وما دام الاحتلال قائماً ولم يحسم الصراع، ستبقى إسرائيل تبتلع الأراضي الفلسطينية وتستخدمه كسلاح قاتل اتجاه الفلسطينيين، ويبقى الأمر معلقاً إلى أن تحسم خلال المفاوضات السياسية، أما أن تبقى المستوطنات وستضم لدولة الاحتلال في حال إنشاء الدولتين، أو تستخدم كورقة مساومة بين الأراضي في مفاوضات التسوية الدائمة والنهائية.

ولمجابهة مصادرة الأراضي لا بد من الثبات على الموقف الفلسطيني في أن المستوطنات وجميع ما أقيم على الأراضي الفلسطينية غير شرعية وغير قانونية ولا يمكن أن تشكل حقيقة يعترف بها في التسوية النهائية.

كما يتوجب على المواطن الفلسطيني والمؤسسات والأحزاب وأصحاب القرار السياسي اتخاذ كافة الإجراءات القانونية وفضح السياسات الإسرائيلية أما المحافل الدولية.

### ❖ هدم منازل الفلسطينيين في القدس

في ظل تلك السياسات فإن ما تبقى من الأراضي للعرب لا يلبي الاحتياجات السكانية في القدس، بالإضافة إلى غياب التمثيل العربي في مؤسسات التخطيط الإسرائيلية، وانعدام الخرائط الهيكلية. وفي معظم الحالات، يكون التبرير الذي تسوقه السلطات الإسرائيلية لتدمير المنازل والأراضي الزراعية وغيرها من الممتلكات هو "الضرورات العسكرية/الأمنية"، بينما في حالات أخرى يتمثل التبرير في عدم وجود ترخيص للبناء.

- المبررات الإسرائيلية لتدمير الممتلكات والإخلاء القسري: (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان)

1) هدم المنازل المشيدة بدون ترخيص: تدمير المنازل في القطاع العربي في إسرائيل وفي أجزاء من الأراضي المحتلة على أساس أنها بنيت بدون ترخيص. وقد هُدمت مئات المنازل في القطاع العربي في إسرائيل. بينما يتواصل توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بموجب القانون الدولي. والسبب الرئيسي لبناء العديد من المنازل بدون ترخيص في القدس الشرقية، هو حقيقة أنه من الصعب جداً الحصول على تراخيص بناء في تلك المناطق.

2) هدم المنازل بحجة "الاحتياجات العسكرية/الأمنية": إن الأغلبية العظمى من المنازل والأراضي وغيرها من الممتلكات التي دمرها الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة دمرت تحت ظل "احتياجات

عسكرية/أمنية". ونطاق التدمير في هذه الفئة هائل، بما فيه أكثر من 3000 منزل فلسطيني، ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمئات من العقارات التجارية (المتاجر وورش العمل والمصانع) والمباني العامة، فضلاً عن عشرات الآلاف من المنازل والممتلكات الأخرى التي تعرضت لأضرار يتعذر إصلاح العديد منها.

تعتبر سياسة هدم المنازل سياسة اسرائيلية تنفذ في كافة انحاء فلسطين دون التمييز بين مدينة القدس او باقي مدن الضفة الغربية أو قطاع غزة، فهي سياسة تستبيح الاملاك الفلسطينية ضمن اطار العقاب الجماعي المحرم دولياً، ولا تكثرث اسرائيل بالاتفاقيات المبرمة بينها وبين السلطة الفلسطينية، وتتصل من التزاماتها اتجاه عدم دخول واقتحام مناطق A وB، الا أنه سيتم تسليط الضور على القدس محور الدراسة، حيث توالى عمليات هدم المنازل منذ احتلال مدينة القدس وحتى يومنا هذا، وتشير الاحصائيات في كتاب الاحصاء السنوي (1) لعام 1999، الى هدم 298 منزل خلال الاعوام 1987-1998.

جدول رقم (7): عدد المنازل المهدومة في القدس، 1987-1998م

السنة	العدد	السنة	العدد
1987	6	1993	48
1988	30	1994	29
1989	21	1995	25
1990	22	1996	17
1991	23	1997	22
1992	25	1998	30
المجموع		298	

المصدر: الاحصاء السنوي (1) لعام 1999.

بينما ارتفعت وتيرة هدم المنازل بعد بناء جدار الفصل العنصري ليصل عدد ما هدم من المنازل منذ عام 1997م الى عام 2006م، الى 727 مسكن.

الجدول رقم (8) عدد المساكن المهذومة، وعدد الافراد المتضررين في محافظة القدس من 1997-2014م:

السنة	عدد المساكن المهذومة	عدد الافراد المتضررين
2006-1997	727	3942
2007	79	378
2008	96	396
2009	112	555
2010	72	130
2011	13	69
2012	64	71
2013	95	446
2014	51	167
المجموع	1309	6154

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص 189

يلاحظ في الشكل التالي تركيز عمليات هدم المنازل في مدينة القدس (تقرير الامم المتحدة "OCHA"، 2015، ص 27)

الشكل رقم (12): خريطة مواقع المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 2014م في كافة أنحاء فلسطين

**STRUCTURES DEMOLISHED IN 2014**

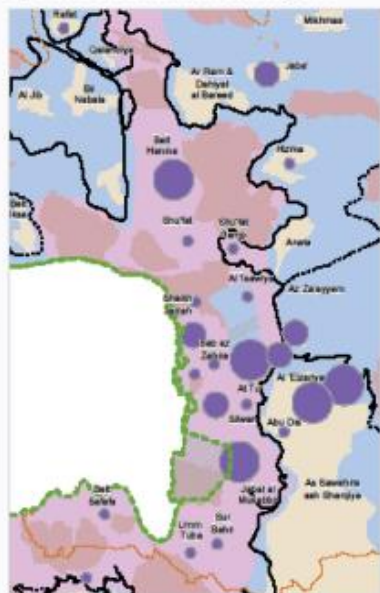


- Barrier: Constructed / Under Construction
- Firing Zone (Closed Military Area)
- Buffer Zone (Closed Military Area)
- Israeli settlement (inc. cultivated land)
- Oslo Areas A,B
- Oslo Area C & "Wye River" Nature Reserves

\*Source: OCHA

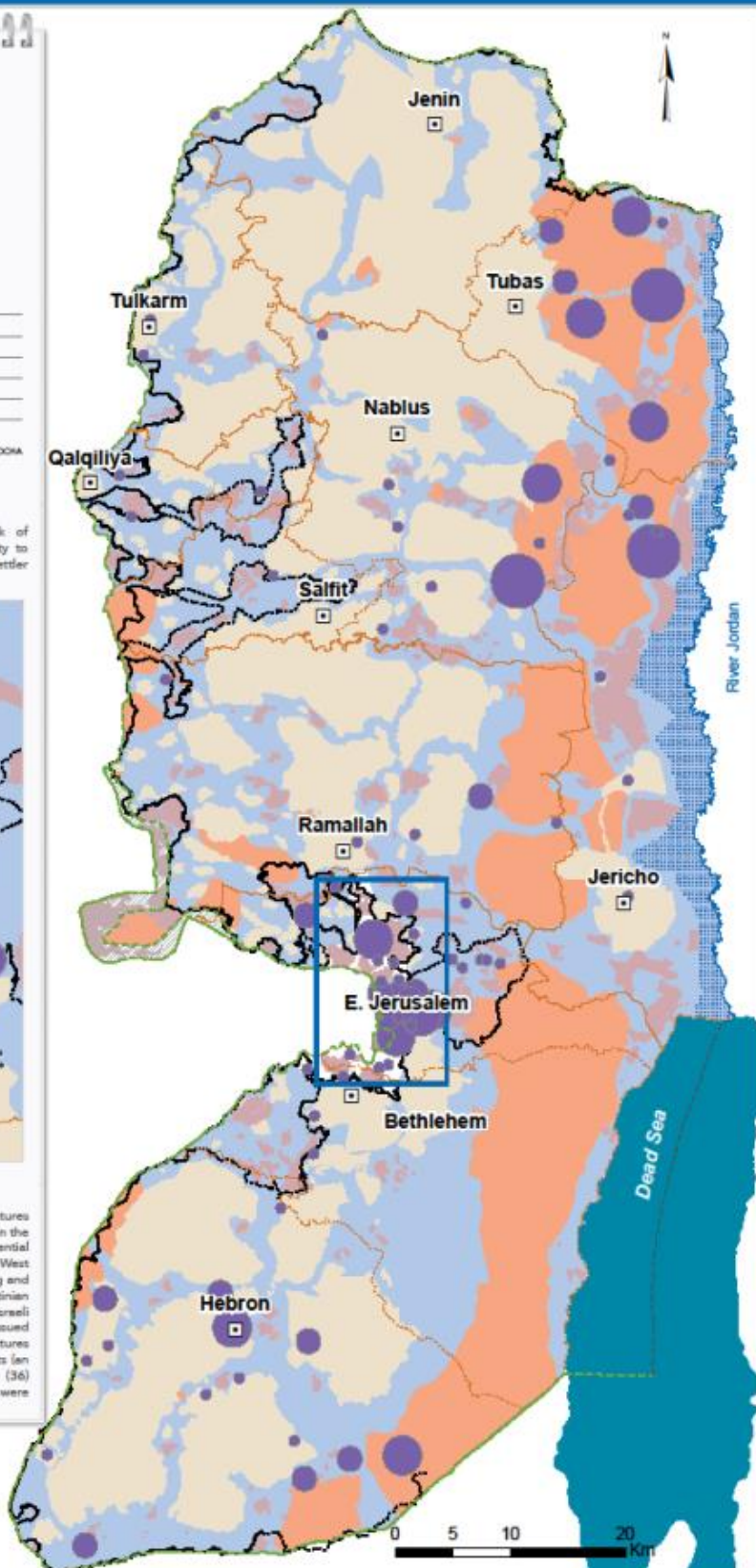
**East Jerusalem**

In East Jerusalem, Palestinian residents are at risk of displacement as a result of home demolitions, inability to build, forced eviction and takeover of their property by settler organizations, and the lack of secure residency status.



**Area C**

Although there was a slight decline in the number of structures demolished in Area C in 2014, there was a 20% increase in the number of people displaced, due to an increase in residential structures demolished. Area C covers over 60% of the West Bank, where Israel retains exclusive control over planning and zoning and less than 1% has been planned for Palestinian development. According to information provided by the Israeli Civil Administration, during 2014 the Israeli authorities issued a total of 911 demolition orders against Palestinian structures in Area C on the grounds of the lack of building permits (an order may target more than one structure). Only 4% (36) were actually executed, while the rest of the demolitions were based on orders issued in previous years.



المصدر: تقرير الأمم المتحدة "OCHA"، 2015، ص 27

## ❖ أثر الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل على تثبيت الوجود المقدسي

منذ أن حط المستوطنون الإسرائيليون على أرض فلسطين؛ سيطروا على المقدرات الاقتصادية لها، مثل شركة الكهرباء والماء والشركات الزراعية والصناعية وغيرها. فكان حجم الخسارات الاقتصادية الناتجة عن وجود المستوطنات، وما يترتب عليها من قيود على الفلسطينيين في تنقلاتهم اليومية، ومصادرة مواردهم الطبيعية تبلغ في حدها الأدنى 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، علماً أن حساب الخسائر لا يشمل ثمن الموارد الطبيعية أو قيمتها الاقتصادية، وإنما القيمة المضافة لكافة مركبات الناتج المحلي، وما تنتجه من مداخل للقوى العاملة التي تعتبر محركاً في عجلة الاقتصاد. (أطرش، 2015)

مصادرة الأراضي تؤدي بطبيعة الحال إلى نقص في فرص الاستثمار؛ لقلّة وجود المساحات الكافية لإنشاء المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية، وبالتالي انخفاض فرص العمال وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع المقدسي؛ ففي القدس لا يوجد سوى منطقة صناعية واحدة في وادي الجوز، وهددت أكثر من مرة بنقلها إلى منطقة عطروت لتصبح مركزاً صناعياً بعيداً عن المركز.

مصادرة الأراضي الزراعية في القدس وعزلها بجدار الفصل العنصري، حيث اقتلعت جرافات الجيش الإسرائيلي الآلاف من أشجار الزيتون والحمضيات واللوز وغيرها من الأشجار، فضلاً عن الخضار وغيرها من المحاصيل. كانت الزراعة قطاعاً رئيسياً للاقتصاد الفلسطيني؛ إلا أن صعوبة التنقل للوصول إلى الأراضي أدت إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية فتحوّلت إلى أرض بور، أو يستخدمها الجيش الإسرائيلي؛ مما أدى إلى انخفاض كمية المحاصيل الزراعية، وتحويل المستهلك الفلسطيني إلى السوق الإسرائيلي، وارتفاع نسبة البطالة والفقر.

كما وأن الخسائر التي تصيب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، تتوزع بين تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة، بلغت قيمتها المضافة في القطاع الزراعي 153 مليون دولار سنوياً كخسارة للمحاصيل الزراعية، أما قطاع الصناعة فإنه يخسر 212.7 مليون دولار سنوياً، وتصل خسائر قطاع السياحة إلى 63 مليون دولار، وقطاع الإنشاءات 60 مليون دولار، لتبلغ مجمل التكاليف المباشرة 488.7 مليون دولار، أما حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل بالذات فقد بلغت 385.3 مليون دولار بالأسعار الجارية. (أطرش، 2015)



ساهم اقتصاد القدس قبل الاحتلال الإسرائيلي بـ 15% في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن مساهمته في الوقت الراهن وصلت إلى 8% فقط. وهذا يدل على تركيز حكومة الاحتلال الإسرائيلي في سياستها على تهميش وتدمير اقتصادات مدينة القدس، فشهدت المدينة خلال الأعوام السابقة العديد من الهجرات التجارية من داخل مدينة القدس إلى خارجها في كافة أرجاء الضفة الغربية، وتركزت معظم الأعمال التجارية في الرام والعيزرية والخليل ورام الله وبيت لحم، حيث وصل عدد المحلات التجارية المغلقة عام 1999م إلى 5000 مؤسسة تجارية. (عبد الله، 2013، ص 29)

ولم يبق في القدس ما يشير إلى القطاع صناعي سوى بعض المهن اليدوية في البلدة القديمة، والمنطقة الصناعية الواقعة في واد الجوز، حيث تحتوي المنطقة على 162 ورشة معظمها كراجات لتصليح السيارات، ومع ذلك لم تسلم المنطقة من النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، فتسربت بعض المعلومات أن الحكومة الإسرائيلية تنوي نقل المنطقة الصناعية من واد الجوز إلى المنطقة الصناعية في عطروت وتسليم الأراضي لغايات بناء مستوطنة جديدة. وقبل عدة أعوام تسلم أصحاب الورشات في واد الجوز أوامر إخلاء لمحلاتهم لغايات توسيع الشارع. (عبد الله، 2013، ص 29)

فيما يتعلق بتأثير الاستيطان على القطاع السياحي في القدس، فإن إسرائيل انتهجت سياسات شاملة ومتكاملة للسيطرة على أهم قطاع في مدينة القدس، فبدأت مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء فنادق إسرائيلية ضخمة ومتطورة، وبالمقابل جمدت تطوير الفنادق العربية، وفرضت إجراءات تعقيدية ومبالغ طائلة في حالة تقديم مشروع لبناء فندق عربي جديد، وتحكمت في اتجاهات المجموعات السياحية، وحرصت على أن يتجول الزائر في أسواقها ويبيت في فنادقها، ويحصل على الترفيه من خلالها.

حاجة السكان في القدس إلى البناء بسبب التزايد السكاني، إلا أن معظم الأراضي إما هي أراض خضراء أو ملك للدولة أو يمنع البناء عليها لدوافع أمنية، وبالتالي ارتفاع الطلب على القطاع الإسكاني، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار البناء والشقق، نتيجة التكاليف الخيالية لعملية البناء في القدس.

وقيدت رخص البناء والسكن للمقدسيين، ووحدت من التوسع العمراني والسكاني لهم، وكبدت المستثمرين بمبالغ طائلة مما أدى إلى ارتفاع أسعار الشقق السكنية رغم صغر حجم الشقة، وهي سياسة لاثقال العبء على المواطن المقدسي، والضغط عليه لإخراجه من مدينته التي ضاقت به اقتصاديا ولم تعد تلبي احتياجاته الأساسية.



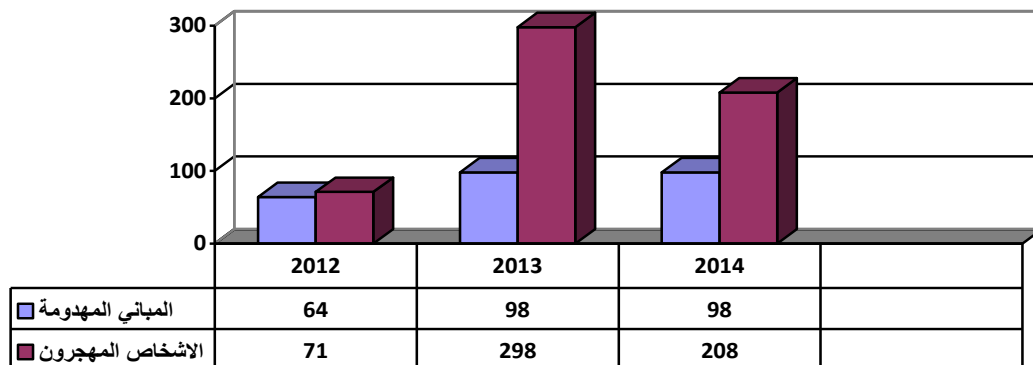
تشير الإحصائيات لعام 2011م، إلى أن كثافة السكان في كل غرفة سكنية يزيد بضعفين عن الحال لدى السكان اليهود، حيث بلغ عدد المستوطنين المقيمين في القدس الشرقية 200 ألف مستوطن يقطنون في 57 ألف وحدة سكنية، بالمقابل 303429 فلسطينياً في القدس يسكنون فقط في 46 ألف وحدة سكنية، حيث يحتاج المقدسيون إلى 60 ألف وحدة سكنية لتلبية احتياجاتهم. (دائرة شؤون المفاوضات- م.ت.ف.، 2012، ص10)

يضطر المقدسي آنذاك إلى بناء المنزل بدون ترخيص فوق البناء القديم الذي يقطنه، أو ما صنفته إسرائيل بـ "أراضي الدولة"، أو الأراضي التي انتزعت ملكيتها سابقاً من الفلسطينيين لغايات أمنية، أو نتيجة الطريقة التي يتم فيها إعداد الخطط لاستعمال الأراضي المملوكة لأشخاص، كذلك في تطبيق أنظمة الترخيص والبناء.

تسبب عمليات البناء بدون ترخيص بعشوائيات غير منظمة وربما لا تتناسب مع المقاييس الهندسية مما تشكل خطراً على البناء القديم. وحينما تكتشف سلطات الاحتلال الإسرائيلية أمر البيوت المبنية بدون ترخيص، تكلف صاحب البيت بهدمه بيده أو سيتم هدمه من خلال جرافات الاحتلال ويتكبد صاحب البيت بدفع رسوم وتكاليف الهدم مما يؤثر سلباً على دخل الفرد ومستواه المعيشي وحياته الاقتصادية.

هجرة المقدسيين إلى مناطق الضفة الغربية أو المناطق التي تصنفها بلدية الاحتلال بمناطق القدس خارج جدار الفصل العنصري، مثل كفر عقب والسواحة وراس خميس في مخيم شعفاط، حيث يتكبد المقدسي بدفع الأرنونا الإسرائيلية بينما لا تقدم له بلدية الاحتلال أي مقاييس أو معايير خدمتية سوى مراكز التأمين الصحي (كوبات حوليم).

الشكل رقم (13): عدد المقدسيين المهجرين من مدينة القدس بسبب هدم المباني والمنازل الخاصة بهم، خلال الأعوام 2012م، 2013م، 2014م.



المصدر: تقرير الأمم المتحدة "OCHA"، 2015، ص 9

يستنتج من ذلك، أن هنالك سياسة ممنهجة يتبعها الاحتلال الاسرائيلي تقوم على الاستيطان ومصادرة املاك الغير وتدمير البيوت، وعمل على تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية بين المدن والقرى، مما أدى الى تراجع العلاقات الإجتماعية بين المواطنين الفلسطينيين، وتقلص الأراضي الزراعية بسبب المستوطنات.

لا بد من اسرائيل ايقاف الاستيطان فوراً والعودة الى طاولة المفاوضات بشكل جدي والالتزام بالقرارات المتخذة، وتفعيل القرار رقم 465 لسنة 1980 لمجلس الأمن الدولي والضغط الدولي على اسرائيل لتنفيذه.

ويقع على عاتق القيادة الفلسطينية أن توحد جهودها بالتعاون مع المنظمات الدولية والأقليمية لوضع خطة شاملة تلزم بموجبها اسرائيل لوقف الإستيطان من أجل اعطاء الفرصة لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

### المبحث الثاني: جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس وتطويقها

تعود فكرة بناء جدار الفصل العنصري الحالي إلى مؤسس اتحاد الصهيونيين الإصلاحيين الزعيم اليهودي الروسي زئيفي جابوتينسكي 1880-1940م، الذي كشف عن آرائه من خلال دراسة أعدها سنة 1923م، وعنوانها: "الجدار الحديدي". (الرقب، 2010، ص 6)

اعيد طرح فكرة جدار الفصل العنصري مرة اخرى من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في عام 1995م في كل الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وطلب من وزير الشرطة آنذاك موشيه شاحل ترأس لجنة "منطقة التخوم" لوضع خطة لبناء الجدار في الضفة الغربية محافظا على المصالح والمناطق الحيوية الإسرائيلية، إلا أنه لم يطبق الفكرة خوفا من معارضة المستوطنيين له المقتنعين بأنه يعتبر تنازلا عن أرض (الآباء والأجداد)!! (الهندي، 2006، ص 168)

توالت أحداث الانتفاضة الثانية عقب اقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون للمسجد الأقصى، وأستغلت الحكومة الإسرائيلية ذلك، لتبدأ بمشروع جدار الفصل العنصري في ظل حكومة شارون عام 2002م، حيث امتد على طول الخط الأخضر مع عزل القدس بالجدار واقتطاع أجزاء من الضفة الغربية في مناطق مختلفة، بدعوى منع تسلل منفذي العمليات الفدائية إلى إسرائيل.

كشفت صحيفة معاريف الاسرائيلية في اب من عام 2003م، في مقال يحمل عنوان: "السور الذي سيوحد القدس" عن بدء بناء المقطع المحيط بالقدس بشكل سري، تحت حراسة أمنية مشددة، وذكرت أنه

يضمّ هذا المقطع من السور العديد من الأحياء العربية في شرقي القدس إلى إسرائيل، وهو ما يعني الضم الفعلي لعشرات الآلاف من الدونمات من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وعزل الشطر الشرقي من القدس عن بقية المناطق الفلسطينية. (الرقب، 2010، ص 18)

بدأت سلطات الاحتلال بإجراءات متسارعة من أجل تهويد القسم الشرقي من المدينة، فهو يضم 20 تجمعاً، منها 19 تجمعاً حضرياً ومخيماً واحداً للاجئين يسكنها 210209 نسمة، هذه التجمعات هي: بيت حنينا، شعفاط، مخيم شعفاط، الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور، القدس، بيت المقدس، الشياح، رأس العامود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، والتي تعرف اليوم باسم منطقة (J1). (بارود، 2005، ص 34)

تبنت سلطات الاحتلال خطوات عملية في إطار تهويد القدس الشرقية، وبتوصية من قيادة الشرطة والجيش، أعلنت الحكومة خطة لعزل القدس الشرقية كلياً عن الضفة الغربية، وتهدف هذه الخطة إلى خلق وقائع عبر إجراء تغييرات جوهرية جغرافية وديموغرافية لتهويد المدينة، وطمس هويتها العربية، وطابعها الحضاري والإسلامي، وذلك من أجل إحكام السيطرة على المدينة المقدسة. (ملحيس، 2003، ص 66)

وتمهيداً لذلك، وقع رئيس الأركان شاؤول موفاز على أوامر مستنداً على أنظمة الطوارئ لسنة 1945م، تشير إلى نشر الحواجز والأسيجة في مناطق القدس، وأصدر أوامره بإزاحة الجدار في أي اتجاه كان بما يخدم المصالح الأمنية، ولم يأت ذلك من قبيل الصدفة بل تم استغلال الظروف الأمنية السائدة في تلك الفترة (انتفاضة الأقصى)، وفرض أهداف سياسية وفرض واقع جديد على مسألة القدس من أجل إزاحة حدود بلدية القدس بما يمهد الطريق لإنشاء القدس الكبرى.

جمعت الحكومة الاسرائيلية في فكرة جدار الفصل العنصري بين الرؤية الأمنية بالرؤية السياسية لتحقيق عدة أهداف وهي: (بارود، 2007، ص 16)

1- تحسين الدفاع عن القدس.

2- تحقيق نظرية القدس الكبرى (من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً).

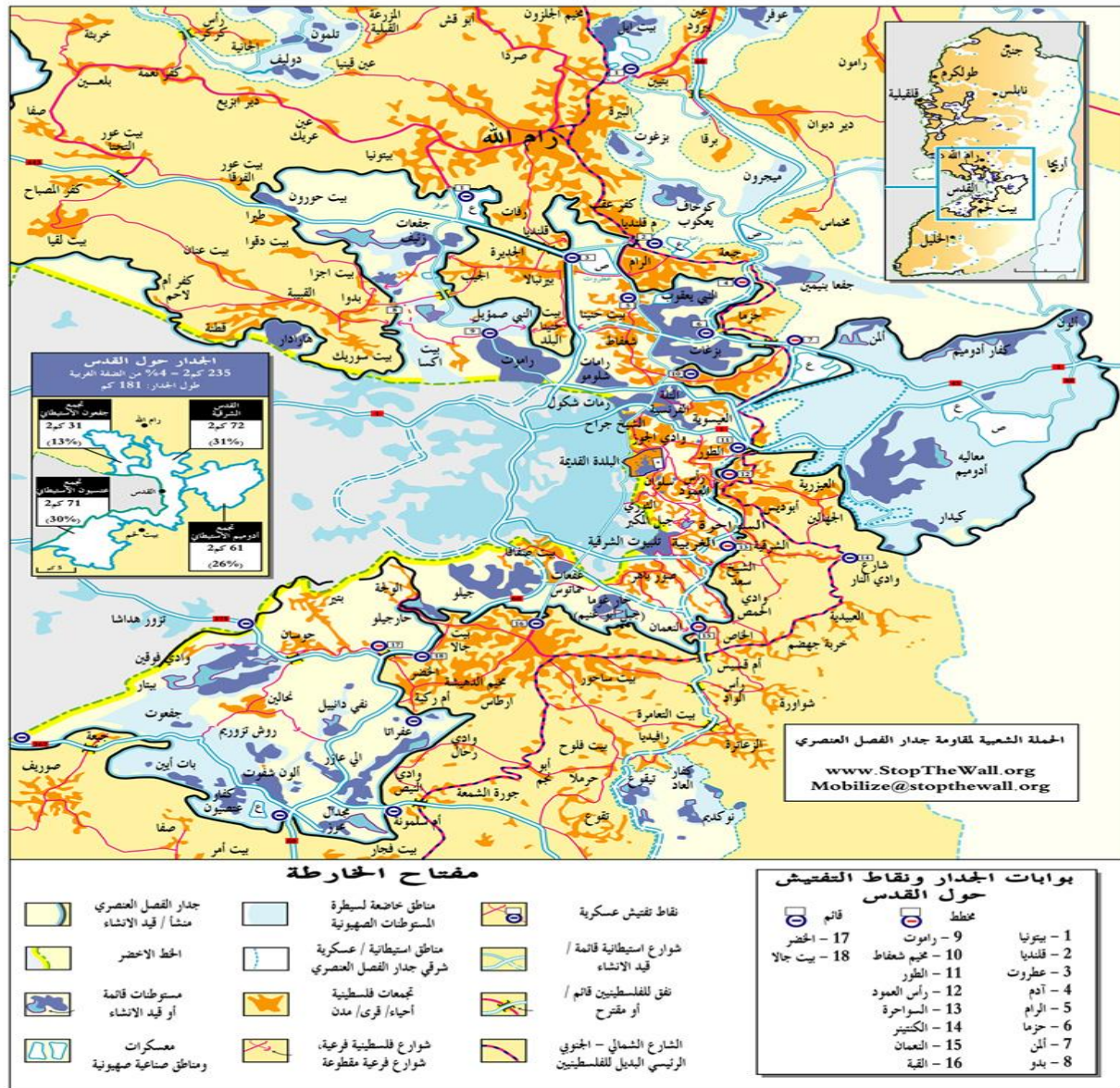
3- خلق تمدد وتطور القدس الشرقية خاصة أبو ديس والعيزرية باعتبارها مناطق فلسطينية.

4- ضم الأحياء الاستيطانية الكبرى إلى مدينة القدس (معاليه أدوميم وجبعات زئيف)، وإدراجها ضمن الحدود الجغرافية للمدينة، وبالتالي الإخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح اليهود بعد أن أثبتت الدراسات أن الزيادة الطبيعية لوحدها ساهمت في رفع نسبة السكان العرب في المدينة المقدسة إلى 35% من المجموع الكلي لسكان القدس كاملة.

5- إخراج قرى ومناطق عربية من الحدود الجغرافية للمدينة، وبالتالي التخلص من أعداد كبيرة من السكان العرب خاصة مناطق كفر عقب، مطار القدس. (ملحيس، 2003، ص 66-67)

الشكل رقم (14): مسار جدار الفصل العنصري ونقاط التفتيش الإسرائيلية

## الجدار حول القدس عزل وحصار وتهجير



المصدر: الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري

أحكمت الحكومة الإسرائيلية الخناق على المقدسيين باتمام بناء الجدار المحيط بقرية زعيم، في منتصف هذا العام (2015م)، وصادرت العديد من أراضيها لغايات بناء مستوطنة E1، والتي ستؤدي إلى خلق تواصل عمراني بين مستوطنة معاليه أدوميم وبين القدس، والذي سيعزل القدس الشرقية عن سائر أجزاء الضفة الغربية، وسيقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها. وبالتالي إفشال مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات توصل جغرافي على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م بما فيها القدس الشريف، وبالرغم من أنّ إسرائيل تخطط لشقّ شارع بديل للفلسطينيين يربط بين هاتين المنطقتين، إلا أنّ الحديث يدور عن حلّ موضوع المواصلات فقط. (بتسليم، 2013 )

حقق الجدار وعملية فصل القدس عن محيطها الفلسطيني سياسة الخنق التي طالما سعت إلى تحقيقها دولة الاحتلال في القدس منذ العام 1967م، إذ سيعزل عند اكتماله أكثر من 160,000 فلسطيني من شرقي القدس عن مدينتهم، كما سيعزل المناطق الصناعية والحركة التجارية بشكلٍ كامل، خاصةً بعد أن تمّ نقلها إلى الضواحي بعد اتفاقية أوسلو، عندما أحكمت حكومة الاحتلال حصارها على القدس، ومنعت أبناء الضفة الغربية من الدخول إليها.

#### ❖ تاريخ الجدران في العالم: (العارضة، 2007، ص 14-15)

- 1) **سور الصين العظيم:** من أشهر الجدران في العالم، امتد 10 آلاف كم، وبدأ بناؤه في القرن الثاني ق.م على يد امبراطور الصين الأول " كين سين هوانندي" بهدف حماية الأراضي التي يسيطر عليها، لكن السور لم يمنع المغول من غزو الصين، وتجاوزا السور عبر الانفاق من مناطق بعيدة ودخلوا العاصمة بكين سنة 1550 م.
- 2) **سور روما:** بني في عهد الامبراطور اوغست، عام (64-14 ق.م)، عندما امتدت سلطة روما داخل أوروبا، وبهدف حماية حدودها أقامت خطوطاً دفاعية على شكل أسوار، وسلمتها لأمرء محليين للدفاع عن الامبراطورية، امتد بطول 800 كم، وعندما احتل الامبراطور أدريان الأراضي البريطانية ودمرت الأسوار والمواقع الدفاعية وانتهت الأسطورة.
- 3) **جدار كمبوديا:** قرر حكام كمبوديا تعزيز حدودهم مع تايلند، فأقاموا جداراً بطول 800 كم بهدف منع هجمات الخمير الحمر، إلا أن الهجمات استمرت.
- 4) **جدار برلين:** بدأ بناؤه عام 1961م، لوقف حروب الألمان الشرقيين نحو الغرب إلى أن 39 ألف شخص اجتازوه رغم الحراسة المشددة قبل أن يزال عام 1989 ، اثر انتهاء المعسكر الاشتراكي وقتل نحو 250 شخصا اثناء عمليات الهروب.

5) **بيغ وول:** الجدار الكبير والمقرر أن يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي على الحدود المكسيكية الأمريكية لوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين طوله المقرر 3200 كم، لكنه لن ينجز بسبب ارتفاع التكاليف المادية.

هذه لمحة عن جذور فكرة الجدار الفاصل في العالم ومثيله المطبق من قبل حكومة الاحتلال الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولعل اهم ما يلاحظ في الامثلة السابقة، أن معظم الجدران المقامة كانت بهدف حماية المدينة من الغزاة، وبالرغم من علة البناء، كانت النتيجة فشل الغاية المرادة بالحماية، وسقوط الجدران وانتهاء الاساطير، الا أن الامر مختلف في فلسطين، فالغزاة يبررون بناء الجدار بأنهم يحاولون أن يحموا الوطن من اصحابه الشرعيين!

#### ❖ اثر جدار الفصل العنصري على حياة المقدسين:

انتهاك جدار الفصل العنصري أهم الحريات الا وهي حرية التنقل للفلسطينيين، وبهذه الخطوة تم فصل القدس بشكل فعلي عن بقية الضفة الغربية، وعزلها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وهو الاثر الاكثر ضررا للمدينة.

وبالتالي، منع التجار والمستهلكون من الضفة الغربية الوصول إلى أسواق القدس الشرقية، ومعظم الأعمال التجارية في غزة منقطعة بشكل شبه كلي عن اقتصاد القدس، ويمنع الجدار الفاصل الحركة الطبيعية للناس من الضفة الغربية إلى الأسواق في القدس الشرقية، فاعتاد سكان أبو ديس من تلبية احتياجاتهم الشرائية من القدس الشرقية لقربها من البلدة القديمة، اما الان فيضطرون للسفر إلى بيت لحم أو رام الله.

كما ويتطلب على التجار الذين يجلبون منتجات زراعية إلى القدس الشرقية عبور حواجز عسكرية رئيسية على الجدار الفاصل. عملية الموافقة على التصاريح التجارية إلى القدس الشرقية مشابهة لعملية الموافقة على التصاريح التجارية للدخول إلى إسرائيل، وهي عملية معقدة ومكلفة. كما ويمنع دخول البضائع من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القدس الشرقية إلا في حالة سفرهم عبر إسرائيل أو عبر حاجز عسكري إسرائيلي. يتم نقل البضائع من شمالي الضفة الغربية بشكل أساسي عبر حاجز بيتونيا العسكري (في بعض الأحيان عبر قلنديا) ومن ثم إلى حاجز عطاروت العسكري. يجب دفع ضريبة البلدية وتخليص الرسوم على كافة البضائع التي تمر. تحدد السلطات الإسرائيلية ما يمكن استيراده إلى إسرائيل، وبالنسبة للمنتج الزراعي، تقدم وزارة الزراعة لائحة إلى نظيرتها الفلسطينية. وفي حال كانت البضائع المستوردة من

الضفة الغربية تلبي المعايير المطلوبة (بما فيه مقاييس الصفة، والحجم والجودة)، يمكن لشخص يحمل بطاقة هوية مقدسية مع شاحنة مرخصة من قبل إسرائيل أن ينقل البضائع إلى إسرائيل ومن خلال حاجز عسكري تجاري، وهذا يتطلب عمليات نقل من شاحنة إلى شاحنة تفريغ من شاحنة فلسطينية وتحميل إلى شاحنة إسرائيلية. كل تلك المعوقات التي تواجه المرء في طريقه إلى القدس زادت التكلفة بشكل كبير. (تقرير الامم المتحدة رقم 7، 2007، ص 43)

قامت اسرائيل منذ العام 1994 وحتى عام 2007، بإغلاق ٢٨٠ محال تجاري في القدس الشرقية، منها 50 محال في البلدة القديمة، إما بسبب تراكم الضرائب، أو وجود املاك الغائبين، أو لقربها من سور القدس بدوافع امنية. كما أن هنالك العديد من محال البقالة الصغيرة تتنافس فيما بينها على عدد متضائل من المستهلكين. إضافة إلى ذلك، تناقصت القوة الشرائية لسكان القدس الشرقية. (تقرير الامم المتحدة رقم 7، 2007، ص 43)

ارتفعت نسبة البطالة في القدس بعد جدار الفصل العنصري ب 4 سنوات (2006م) إلى حوالي 19.3% مقابل 8.3% في اسرائيل، يلاحظ أن النسبة الأعلى الموجودة في القدس. وصل الاجر الشهري للسكان الاسرائيليين الى 7233 شيكل إسرائيلي جديد، بينما وصل الأجر الشهري للسكان الفلسطينيين في محافظة القدس الى حوالي 3365 شيكل إسرائيلي جديد في حال كان العمل في إسرائيل أو مستوطنة إسرائيلية، ويصل الى 2556 شيكل إسرائيلي جديد في حال كان العمل في القدس الشرقية أو بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: الربع الثالث من عام 2006م)

بالإضافة الى ما تم مصادرته من الاراضي لغايات البناء، حيث بلغ الجدار في منطقة القدس مساحة 230 كم<sup>2</sup>، وهو ما يساوي 4% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية المحتلة، وسيعزل أكثر من 230000 مواطن مقدسي عن بقية الضفة الغربية، وسيفصل أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية عن القدس الشرقية. (بارود، 2007، ص 17)

كما وسيضم فعلياً ثلاث كتل استيطانية كبرى، تحيط بالقدس الشرقية إلى إسرائيل هي كتل مستوطنات "جيفون وعصيون وأدوميم"، ناهيك عن توسيع بعض الكتل الاستيطانية حول القدس على حساب الأراضي العربية الفلسطينية. (دائرة شؤون المفاوضات، 2006، ص 3)

جدول رقم (9): المجتمع الفلسطيني المتأثر بجدار الفصل العنصري

المكان	عدد القرى والبلدات	عدد السكان (ألف مواطن)	% من سكان الضفة
جيوب غرب الجدار الأساس	53	115500	5
جيوب شرق الجدار الأساس	28	147700	6.4
شرق القدس	23	210000	9.1
القرى والبلدات المحاذية للجانب الشرقي للجدار	102	402400	17.5
<b>المجموع</b>	<b>206</b>	<b>875600</b>	<b>38</b>

المصدر : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني.

الجدول رقم (10): نسبة الأسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب تقديراتهم بتأثير جدار الضم والتوسع، 2013:

النسبة	اثار بناء جدار الضم والتوسع
52.2	صعوبة زيارة الأهل والأقارب
53.1	صعوبة ممارسة النشاطات الاجتماعية
62.4	صعوبة ممارسة النشاطات الترفيهية والثقافية والدينية
24.7	صعوبة الوصول لمؤسسات التعليم
19.0	صعوبة متابعة شؤون الاسرة مع الدوائر الخدماتية المختلفة
19.4	ترك / تغيير العمل
15.9	تدهور العلاقات الاقتصادية
39.8	صعوبة الوصول للخدمات الصحية



52.5	زيادة تكلفة المواصلات
8.4	تغير مكان الإقامة
31.5	انخفاض الدخل
10.0	تدهور الزراعة
16.3	مصادرة الاراضي
1.9	أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص 193

أثر جدار الفصل العنصري على حياة الفلسطينيين جميعا وحاصر المقدسيين وعزلهم عن أهاليهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودمر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، الزراعية والتجارية، فهناك 37% من القرى الفلسطينية تعتمد على الزراعة أصبحت من دون مصدر اقتصادي، وبذلك تفقد 50% من الأراضي المروية، و12 كم من شبكات الري التي تم تدميرها، بالإضافة إلى تجريف 5.7% من الأراضي الزراعية المروية شكلت خسارة للمزارعين المحاصيل والاستفادة منه، وبالتالي أي ضرر يصيب القطاع الزراعي سيؤدي إلى خسارة 6,500 فرصة عمل، وتدمير أهم الصناعات المعتمدة على الزراعة مثل صناعة زيت الزيتون خاصة بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج 22,000 طن من زيت الزيتون كل موسم، وكذلك تأثيره على إنتاج الفاكهة والخضار، الذي كان يصل 50 طن من الفاكهة، ومليون طن من الخضراوات، وبالتالي ستحرم حوالي 10.000 من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل. (عرييد، 2012، ص 35)

يمكن تلخيص العواقب الاقتصادية لبناء الجدار إلى أربعة عواقب رئيسية، وهي:

1- فقدان الموارد الاقتصادية: ينتج عن عمليات المصادرة الدائمة للموارد الاقتصادية أو اتلافها أو

تعذر استخدامها، إلى خسارة وفقدان دائم لها.

2- ضياع الاستثمار المحتمل: أدت المخاطر غير المتوقعة، وعدم لمس الأمان الدائم بالمنطقة إلى

تناقص فرص الاستثمار الاقتصادي، خاصة لدى المنتجين الزراعيين، فلا يجزمون بقدرتهم على

الزراعة بسبب اقترانهم بالتصاريح والموافقات الإسرائيلية، ويسري ذلك على المناطق خارج جدار

الفصل العنصري وداخله، فلا يمكن الحديث عن رخاء أو تسهيلات اقتصادية. وحتى لو أراد

مستثمر أن يستثمر في المنطقة المغلقة، فإن القيود الإسرائيلية ستجعل هذا الاستثمار مستحيلاً من الناحية العملية.

3- زيادة تكاليف الصفقات: نظراً لصعوبة وصول الناس أو عدمه؛ (بحاجة لتصاريح، والمرور من خلال البوابات) والسلع (بحاجة لنقلها من شاحنة إلى أخرى أثناء الشحن)؛ فأصبحت تكاليف النقل والإنتاج، الزراعي تزداد وفقاً لمتوالية هندسية.

4- ارتفاع معدل البطالة: نظراً لصعوبة تنقل الفلسطينيين بين القرى والمدن الفلسطينية، واقتران العمل بتصاريح إسرائيلية مؤقتة وبإجراءات معقدة.

أدت هذه العواقب الاقتصادية، التي تسبب بها جدار الفصل العنصري، إلى حرمان الفلسطينيين من قدرتهم على استخدام أصولهم الاقتصادية، وتحديد سياساتهم الاقتصادية وتسبب في زيادة الفقر لدى السكان.

وجاء في تعقيب للمدير العام "جيسكا مونتل" في مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم"، أن الآثار السلبية المترتبة على إقامة الجدار تكمن في تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس المحتلة، وتخفيض عدد السكان العرب داخل المدينة عن طريق تهجيرهم بالقوة، والحفاظ على ما تسميه بالتوازن الديمغرافي. (الريماوي، 2011)

يتضح أن الهدف الإسرائيلي لإقامة هذا الجدار هو قطع التواصل الفلسطيني وتفكيك أوصال مشروع الدولة الفلسطينية، من خلال فرض سياسة الكنتونات على أراضي الضفة الغربية (3 كنتونات: شمال، ووسط، وجنوب)، وإلى قطع التواصل السكاني فيما بينها، في المقابل سيتم خلق تواصل وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، وربطها بشبكة طرق حديثة وسريعة وبنية تحتية متطورة جدا وشاملة. وبالتالي ستكمل إسرائيل سياساتها التطويرية من خلال المستوطنات، وتزدهر اقتصاديا بينما تفرض قيودا وإجراءات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة لتقييد أي مشاريع اقتصادية داخل القدس الشرقية.

لا يمكن الحديث عن جدار الفصل العنصري دون التطرق الى المعابر المحيطة بالجدار، فبعد عام 2009م أضاف الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة معابر جديدة تحيط بمدينة القدس؛ ليصبح مجموع المعابر النافذة إلى المدينة المقدسة 13 معبرا وحاجزا إسرائيليا، تشبه بعضها مواصفات المعابر الدولية، وما تبقى منها هي حواجز عسكرية تتخللها إجراءات تفتيش وتدقيق شديدة.

تعزل الحواجز الإسرائيلية المدينة القدس عن محيطها الفلسطيني، بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أعداد الوافدين إلى المدينة، والتحكم بأوقات فتح المعابر وإغلاقها، ومراقبة المواد والمنتجات الفلسطينية والتحكم في تصديرها إلى القدس.

وكخطوة تصعيدية لصد المخططات الاسرائيلية، لا بد من بلورة خطة عمل لتنشيط الفعاليات الشعبية ضد الجدار، وتفعيل الدور الإعلامي للمؤسسات المحلية والإقليمية، وتسليط الضوء على الآثار المترتبة على الجدار، وتفعيل دور لجان التضامن الدولية، من أجل إشراكها جنباً إلى جنب مع الأهالي المتضررين، رفع مستوى الوعي لدى أبناء شعبنا بمخططات الجدار الحالية والمستقبلية، وتوفير الدعم اللازم للسكان مادياً ومعنوياً، وإقامة المشاريع الاستثمارية من أجل توفير فرص العمل للسكان، وإتباع أسلوب البناء العمودي من أجل استغلال الأراضي.

### المبحث الثالث: سحب الإقامة "الهويات" من المواطن المقدسي

منذ أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية ضم القدس عام 1967م، بدأت بالتخطيط لقلب الميزان الديموغرافي الإسرائيلي- الفلسطيني في القدس، وباشرت العمل على خلق أغلبية يهودية إسرائيلية في القدس، لتصل نسبة عدد السكان اليهود إلى 70% مقابل 30% فقط من السكان العرب.

تطبيقاً لهذه السياسة وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي آليات وخطط مباشرة وغير مباشرة لتهجير المقدسيين، فمنعت المواطنين العرب من وضع مخططات للبناء والسكن في المناطق العربية، واجهدتهم في دفع المبالغ الطائلة لمنح تراخيص البناء، وسحبت إقامة كل من تسول له نفسه أن يسكن خارج حدود بلدية الاحتلال سابقاً، وخارج نطاق جدار الفصل العنصري لاحقاً.

أجرت وزارة الداخلية الإسرائيلية بتاريخ 1967/6/26م؛ مسحاً إحصائياً لسكان القدس، وبناء عليه تم منح السكان المتواجدين في ذلك الوقت بطاقات الهوية الإسرائيلية، فهذا الإجراء الخطير حرم كل من كان خارج البلاد وخارج حدود البلدية التي رسمتها سلطات الاحتلال آنذاك من حقه في الإقامة في وطنه أو عودته إليه. (دويك، 2002، ص 19)

عرف المقيم آنذاك في الأمر العسكري رقم 234 الصادر بشهر آذار لعام 1968م بأنه: "من يوجد في المنطقة بشكل مشروع ويقع محل سكناه الدائم في المنطقة". والمقصود بالمشروع أي من شمله الإحصاء وحصل على هوية تثبت شخصيته وتمنحه إذناً بالعمل والإقامة داخل حدود دولة الاحتلال الإسرائيلي.

منحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي السكان المقدسيين الهوية الإسرائيلية الزرقاء، التي تكسبهم حق الإقامة الدائمة، ولا تكسبهم حق المواطنة في وطنهم، بالإضافة إلى أنها اشترطت على المقيم الفلسطيني أن لا يغادر البلاد لمدة تزيد عن سبع سنوات متواصلة، بالرغم من التناقض بين مسمى "الإقامة الدائمة" وتطبيقه على أرض الواقع "عدم المغادرة لمدة سبع سنوات متواصلة"، فإن مفهوم المواطنة الدائمة المبهم تغير تدريجياً مع مرور الوقت.

ففي عام 1988م، فرض القرار رقم (282/88) الصادر عن محكمة العدل الإسرائيلية على المقدسيين اثبات "مركز الحياة" والمقصود بذلك، تلك الإثباتات الورقية التي تدل على أن المقدسي يعيش ضمن حدود بلدية القدس، ويدفع ضريبة الأرنونا وفواتير المياه والكهرباء، بالإضافة إلى الأوراق التي تثبت ملكية البيت أو عقد الإيجار... وغيرها من الشروط التعجيزية، وبموجب هذا القرار الجائر يحق لوزارة الداخلية الإسرائيلية سحب بطاقة الهوية من كل مقدسي أصبح مركز حياته خارج المدنية، حتى لو كانت إقامته خارج المدينة لفترة أقل من سبع سنوات. (دويك، 2002، ص 77)

أدى القرار السابق إلى فقدان العديد من المقدسيين حقهم في الإقامة داخل مدينتهم. بالإضافة إلى القرارات الإسرائيلية في إلغاء حق الإقامة الدائمة للمقدسيين في الحالات التالية:

1- التواجد لمدة سبع سنوات خارج البلاد فأكثر.

2- إذا حصل على إقامة دائمة في دولة أخرى.

3- إذا حصل على جنسية دولة بلد آخر.

بناء على ذلك، يمكن تقسيم الخليط السكاني في شرقي القدس، وفقاً لنوع الهوية الشخصية إلى المجموعات التالية: (الجعبة، 2012، ص 15-16).

1) المقدسيون المقيمون داخل جدار الفصل العنصري ويحملون الهوية الزرقاء، وهم الشريحة الأكبر، فهم مقيمون ضمن حدود بلدية الاحتلال وملتزمون بتقديم الأوراق الثبوتية التي تثبت مركز حياتهم في القدس.

2) أزواج مقدسيون يحملون الهوية الزرقاء ويسكنون في الضفة الغربية، بعضهم يملك عنواناً داخل حدود البلدية الإسرائيلية (أي ما يثبت أنهم سكان القدس حسب الأوراق المقدمة كعقد إيجار أو

سند ملكية وارنونا وفواتير كهرباء ومياه وتلفون وحلغان يمكن وثائق طبية ومدرسية وكشف حساب بنكي وقسيمة راتب وجميعها اسرائيلية ).

(3) مقدسيات متزوجات من زوج يحمل هوية فلسطينية، ويسكنون في الضفة الغربية، ويحمل أطفالهم هوية الضفة الغربية.

(4) أزواج فلسطينيون من الضفة الغربية، يسكنون داخل القدس مع زوجاتهم بتصريح أو بغير تصريح، وبدون أمل بالحصول على جمع الشمل، قد يحمل أطفالهم هوية زرقاء.

(5) زوجات من الضفة الغربية يسكن مع أزواجهن في القدس بتصريح أو بدون تصريح، ولا أمل لهنّ بالحصول على جمع الشمل، ويحمل أطفالهن هويات زرقاء.

(6) مقدسيون يسكنون أو يعملون بصورة دائمة أو مؤقتة خارج فلسطين، لذلك يحرص الكثير منهم على التواصل مع القدس بزيارات متقاربة.

(7) مقدسيون يحملون الهوية الزرقاء، ولكن يسكنون خارج جدار الفصل العنصري، وهم معرضون لفقدان حقوقهم في القدس بمجرد تغيير حدود البلدية، وهي مسألة قيد الدراسة في دوائر القرار الإسرائيلي.

(8) فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948، ويسكن أغلبية هؤلاء في القدس الشرقية، وبعضهم يسكن في الأحياء الإسرائيلية، ومنهم من يسكن في المستوطنات التي أنشئت بعد عام 1967م على أراضٍ واقعة ضمن حدود مدينة القدس.

(9) مقدسيون ممن تجنسوا وقبلوا الجنسية الإسرائيلية، ويقدر عددهم بين 15000 إلى 20000 نسمة.

(10) مقدسيون نقلوا مركز حياتهم إلى المناطق التي احتلت عام 1948م، مثل أبو غوش وعين رافا وبيت نقوبا واللد والرملة والمثلث وغيرها.

تسارعت وتيرة سحب سلطات الاحتلال الإسرائيلي للهويات في سنوات الألفين تمهيداً لتنفيذ فكرة "أوسع رقعة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان"، فأصدرت قانون مؤقت الجنسية والدخول إلى إسرائيل، جاء هذا القانون للحد من إمكانية لم الشمل بين الأزواج الفلسطينيين المقدسيين، وبين الأزواج الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. (الحلبي، 2006، ص17)

يمكن تلخيص أهم عناصر سياسة سحب الهويات وإثبات مركز الحياة بالتالي:

- إلغاء الإقامة وذلك بسحب الهويات المقدسية من الأشخاص الذين لم يثبتوا مركز حياتهم في القدس.

- رفض لطلبات لم الشمل وتعقيد الطلبات البيروقراطية والتعجيزية لإثبات مركز الحياة.

- رفض تسجيل الأطفال في هويات والديهم وعدم إعطائهم أرقام هوية، وعدم تسجيلهم في سجل السكان، وذلك إذا كان أحد والديهم من الضفة الغربية وخاصة إذا كانت الأم، حيث جاء في الأمر العسكري رقم 1208 الصادر عام 1979م، ما يحدد مهلة ومقدارها 10 أيام للتبليغ عن الولادة داخل الأراضي المحتلة، وشهر لمن ولدوا خارج البلاد ليتمكنوا من الحصول على رقم للهوية. (جبريل، 1998، ص 36)

لعب التأمين الوطني الإسرائيلي دوراً رئيسياً في هذه القضية، حيث جند العديد من المتطوعين لرصد تحركات المقدسيين، ومراقبة أماكن إقامتهم، وممتلكاتهم في الضفة الغربية، وهذا يدل على الارتباط الوثيق بين شبكة المعلومات في المؤسسات الحكومية الإسرائيلية. ومن أكثر الانتهاكات خطورة هو ما يقوم به التأمين الوطني الإسرائيلي من أجل الحصول على المعلومة، مثل اقتحام بيوت المقدسيين ليلاً، وتصويرهم داخل بيوتهم الواقعة خارج حدود بلدية القدس لتقديمها كدليل على أنهم غير مقيمين فعلياً في القدس.

ارتفعت نسبة مصادرة حق الإقامة مترافقاً مع عملية السلام ومحاولة إسرائيل فرض حقائق على الأرض، وكسب الوقت لصالح سياساتها الاحتلالية، تشير الاحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية الاسرائيلية الى مصادرة وإلغاء 5768 بطاقة هوية مقدسية في الفترة بين 1967-1998م -كما هو مبين في الجدول رقم 11- بينما ازدادت وتيرة سحب الهويات خلال الاعوام 1995-1998 بشكل كبير - كما هو مبين بالشكل رقم (15).

الجدول رقم (11): عدد الهويات المصادرة خلال 1967-2013م

السنة	عدد الحالات	السنة	عدد الحالات	السنة	عدد الحالات
1967	105	1983	616	1999	411
1968	395	1984	161	2000	207
1969	178	1985	99	2001	300
1970	327	1986	84	2002	250
1971	126	1987	23	2003	272
1972	93	1988	2	2004	16
1973	77	1989	32	2005	222
1974	45	1990	36	2006	1363
1975	54	1991	20	2007	289
1976	42	1992	41	2008	4577
1977	35	1993	32	2009	725
1978	36	1994	45	2010	191
1979	91	1995	96	2011	101
1980	158	1996	739	2012	116
1981	51	1997	1067	2013	106
1982	74	1998	788	2014	107
المجموع				15021	

المصدر: الزغبر، 2007، ص 19، المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 1999، ص 303

المصدر: الفتاوي، 2015

صعدت اسرائيل هجمات الشرسة على القدس ببناء جدار الفصل العنصري عام 2002م، الذي أخرج العديد من الفلسطينيين المقدسيين من دائرة حدود القدس، فأصبحت منازلهم خارج جدار الفصل العنصري وخارج حدود البلدية الإسرائيلية كمنطقة ابو ديس والعيزرية والشيخ سعد والسواحة والرام وغيرها من المناطق، وبالتالي أدى ذلك إلى سحب الهويات الإسرائيلية منهم لعدم قدرتهم على إثبات مركز حياتهم في القدس. بالإضافة إلى سياسة تجميد ملفات لم الشمل للعائلات المقدسية منذ 2002/05/12م بقرار حكومي رقمه 1813، وإيقاف تقديم طلبات تسجيل المواليد الذين ولدوا خارج البلاد، وغيرها من السياسات والخطط الإسرائيلية التي تنتهك حقوق المقدسيين. (زغير، 2007، ص 12)

اصبح عددا من أحياء القدس على الجانب الآخر من الجدار، تضم هذه الأحياء مثل كفر عقب، سميراميس، رأس خميس، ورأس شحادة أكثر من 100,000 نسمة من السكان المؤهلين للحصول على خدمات البلدية، لكنهم لا يحصلون على شيء، يمرون بشكل يومي عبر نقاط التفتيش من أجل الوصول إلى أماكن عملهم أو الدراسة في القدس الشرقية. وتخفيفاً للمعانى لجأ العديد إلى ايجاد مدارس لأطفالهم وفرص عمل في الضفة الغربية. ونتيجة لذلك أصبح وضعهم تحت تهديد وشيك بفقدان وضع إقامتهم، وبالتالي عد قدرتهم على اثبات "مركز الحياة" وفق القانون الإسرائيلي بأن يبقوا سكانا في دولة إسرائيل. (حبيب الله، 2015، ص 25)

تشير الأرقام والإحصائيات في الشكل البياني المرفق في الأسفل، شهدت الأعوام (1995-1999م) انخفاضاً ملموساً في هذه السياسة الصهيونية؛ ليصل عدد المواطنين الذين تم سحب هوياتهم (من 200- إلى 300) مواطن في كل سنة، أما في عام 2006م فارتفع العدد إلى (1363) مواطنا تم سحب هوياتهم، لتعود سياسة سحب الهويات المقدسية للارتفاع من جديد، حيث ارتفعت بنسبة 500% في الأعوام الأخيرة، ووصل عدد الأشخاص الذين تم سحب هوياتهم لآلاف المواطنين المقدسيين، وقد سجل في عام 2007م (4000) مواطن مقدسي تم سحب هوياتهم وإبعادهم عن مدينتهم، كما وشهد عام 2008م العدد الأكبر لسحب الهويات المقدسية منذ 40 عاماً حيث وصل العدد إلى (4500) مواطن مقدسي (تقرير: شبكة فلسطين للحوار، 2010). ليصل عدد من سحبت هوياتهم من المقدسيين منذ 1967م إلى عام 2011 إلى ما يقارب ربع مليون مواطن فلسطيني. (عيسى، 2015)

أن السبب في ارتفاع نسبة سحب الهويات عام 2008، يعود إلى خطوة وزير الداخلية السابق منير شتريت من حزب "كاديما"، ويعقوب غانوت مدير عام وزارة الاستيطان، وهي خطوة تعتمد على التفتيش



على السكان والتحقق من الوضع القانوني لآلاف سكان القدس المحتلة من عام 2008، وهي النسبة الاعلى منذ الاعوام السابقة.

اسقطت الداخلية الاسرائيلية حق الإقامة عن 107 مقدسياً خلال العام 2014م. ووصل عدد طلبات لم الشمل للزواج والاولاد في مكتب الداخلية الاسرائيلي لعام 2012-2013م، الى 1255 طلب صودق على 405 طلب، وتم رفض 174 طلب، وتجميد 84 طلب، و 592 طلباً قيد المعالجة. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015، ص 185-186)

وفيما يتعلق بتسجيل المواليد الجدد لعام 2012-2013م، لابوين احدهما يحمل بطاقة الإقامة الدائمة، بلغ عدد الطلبات 2944 طلب، تم الموافقة على 2444 طلب، ورفض 500 طلب، وبالتالي حرمانهم من الحصول على رقم هوية و الالتحاق بمدارس القدس والاستفادة من الخدمات الصحية في مدينة القدس. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015، ص 186)

طرححت إسرائيل مشروع "البطاقة الذكية"، التي أقرتها وزارة داخلية الاحتلال عام 2009م، ودخلت حيز التنفيذ في تموز 2013م، ووضعتها تحت التجربة لمدة عامين في مرحلة تجريبية Pilot- وبعد انقضاء العامين وفي حال نجحت وزارة داخلية الاحتلال في تطبيقه سيتحول إلى قانون إلزامي، حسب ما جاء في قانون "قاعدة البيانات البيومترية".

ينص قانون "قاعدة البيانات البيومترية" على أن كل شخص في دولة إسرائيل سيحمل بطاقة هوية ذكية، تجدد كل فترة، وتحمل تفاصيله البيومترية. كما ينص القانون على إنشاء قاعدة بيانات بيومترية فيها كل معلومات الشخص حامل الهوية (بيومتري - تعني وسائل تشخيص بيولوجية مثل بصمة الإصبع - مثل بصمة العين).

أدت السياسات الإسرائيلية إلى نزوح العديد من العائلات المقدسية إلى الضفة الغربية، بسبب الروابط العائلية، أو الدراسة في جامعاتها، والزواج المتعددة بين حملة هوية القدس الزرقاء وبين حملة هوية الضفة الغربية، و لتعذر دخول أحد الزوجين إلى القدس بسبب هوية الضفة الغربية، يختار الزوجان السكن في المناطق الواقعة خارج جدار الفصل العنصري، وفي الوقت نفسه ضمن حدود بلدية القدس، مثل كفر عقب وضاحية السلام ومخيم شعفاط، التي لاقت إقبالا ملفتا ونمو هائلا في عدد المباني، والتي لا تخضع لأي من معايير التخطيط المرتفعة جدا والخدمات والشروط الصحية، علاوة على عدم توفر الحد الأدنى من الشروط الاجتماعية والبيئية. (خمايسي، 2013، ص 33)

وجذبت هذه المناطق أهل القدس الذين ليس بمقدورهم دفع الإيجارات العالية في القدس، أو شراء شقة في القدس. حيث تقتقد هذه الأحياء المكتظة إلى الحقائق ومواقف السيارات، ومشكلات الصرف الصحي ومشكلات اجتماعية وبيئية.

يؤكد ذلك قول ليبرمان وزير خارجية إسرائيل في تشرين الثاني 2014م: "إن فلسطيني القدس ليسوا مواطنين في إسرائيل، ويمكن إلغاء صفة الإقامة الدائمة الخاصة بهم" (حبيب الله، 2015، ص 25)

ازدادت وتيرة سحب الهويات تزامنا مع الهبة الشعبية في القدس التي نتجت بسبب سلسلة من الاقتحامات للمستوطنين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك، والاعتداء على المرابطين والمعتكفين عام 2015، حيث كشفت القناة الإسرائيلية الثانية من التلفزيون الإسرائيلي عن توجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بسحب الهويات الزرقاء من ربع سكان القدس لا سيما مخيم شعفاط وكفر عقب والسواحة ( 80 ألف نسمة)، و230 ألف مقدسي غيرها ممن يقيمون في الأحياء العربية الخاضعة لحدود بلدية الاحتلال وتقع خارج جدار الفصل العنصري.

#### ❖ أثر سحب الهويات الزرقاء من الفلسطينيين على تثبيت الوجود في مدينة القدس

يمكن تقسيم الهجرة خارج مدينة القدس، بعد سحب الاقامات من المقدسيين، الى عديد من الانماط، يمكن تبويبها على النحو التالي:

2- هجرة خارجية: فهجرة المقدسي إلى خارج فلسطين للبحث عن فرص عمل تمكنه من العيش حياة أفضل وبدون حواجز وجدار وتصاريح... الخ، مما يقلل الإنتاج وتدوير رأس المال داخل فلسطين، ويقلل من نسبة الاستهلاك داخل الأسواق الوطنية.

3- هجرة رأس المال والكفاءات إلى الضفة الغربية، وعادة تكون الفئات المهاجرة من الطبقة الوسطى والعليا من المجتمع المقدسي. لقد أصبح عدد كبير من المحلات التجارية في رام الله والعيزرية والرام ملكا لأشخاص من القدس.

وينطبق هذا الأمر على المصانع والأعمال الصغيرة والمتوسطة. وهذا يعبر عن حقيقة أن القدس قد ضاقت على أصحاب رؤوس الأموال والمقاولين وأصحاب المصانع والحرفيين؛ وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبسبب الضرائب الباهظة. ومن الواضح أن رام الله وباقي المدن الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وخصوصا الخليل وبيت لحم والعيزرية والرام، قد شكلت عناصر جذب للتجار واصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين المقدسيين، أدى الى عزوفهم وهروبهم من الضرائب الاسرائيلية

والاجور المرتفعة للمحال في القدس، واجور العمال الخاضعة لقوانين العمل الاسرائيلية والحد الأدنى للاجور.

4- هجرة المؤسسات الأهلية، نظرا للظروف الحياتية القاسية في مدينة القدس، والإجراءات الإسرائيلية المتتالية لإفشال هذه المؤسسات ودورها الريادي في خدمة المجتمع المقدسي، وعدم قدرة هذه المؤسسات تكملة المشوار بدفع الإيجار المرتفع للمبنى، وأجور الموظفين المقترن بالحد الأدنى للأجور الإسرائيلية، وتردد المانحين وانقطاع التمويل في بعض الأحيان، اضطرت بعض المؤسسات للهجرة من القدس إلى محيطها حيث بلغ عددها 165 مركزا ومؤسسة وجمعية غادرت القدس بإرادتها. (نسبية، 2014)

5- القرارات الإسرائيلية الجائرة بإغلاق المؤسسات الفلسطينية التجارية والصناعية، أهمها الغرفة التجارية والصناعية التي أغلقت عام 2001م، وبالتالي تشيبت المرجعية التجارية والصناعية في القدس، وضياح التاجر الفلسطيني، وعدم ارتكازه ضمن مرجعية واستراتيجية تجارية معينة، وارتفاع احتمالية هجرته خارج مدينة القدس.

6- إغلاق المحال التجارية وبعض الأسواق المركزية في البلدة القديمة، أهمها سوق البازار الذي اشتهر ببيع الفواكه والخضر، وامتاز بأرضه المرصوفة بشكل رائع، وهي من الأسواق الأولى التي تعرضت للتهويد مباشرة. فبعد أن كان سوقاً عربياً تحوّل إلى دكاكين لليهود يبيعون فيها تحفاً يهودية للسائحين. (سمحان، 2015، ص 32)

بالإضافة إلى سوق الدباغة الذي كان يعتبر المركز التجاري الأول في فلسطين والسوق الأنشط من بين أسواق القدس؛ لكنه وبعد التغيرات التي طرأت على المدينة بات الآن، شبه خالٍ، دكاكينه مغلقة في معظم الأحيان بعد أن كانت الخيار الأول لتجهيز العرائس على وجه الخصوص، لما تحويه من محال لبيع الجلود والأحذية وغيرها، إلى أن وصل عدد المحال التجارية المغلقة في البلدة القديمة في القدس إلى 250 محل تجاري. (ابو ميالة، 2015)

الوضع الاقتصادي في مدينة القدس ينذر بتفاقم مشكلة الفقر ونسبته، حيث أن أكثر من 77% من ابناء مدينة القدس يعيشون تحت مستوى الفقر (دراسة مؤسسة التامين الوطني، 2013)، وجزءا من هؤلاء المقدسيين هم فئة التجار، فأصحاب المحال التجارية وأصحاب الديون أصبحوا غير قادرين على تغطية مصاريف (إيجار، أرنونا، سعر البضائع وتخليصاتها الجمركية، كهرباء، مياه، ترميمات)، وبالتالي

سيتعرضون للمساءلات القانونية من حكومة الاحتلال الإسرائيلية، الأمر الذي قد يؤول إلى وضع اليد الإسرائيلية على المحل التجاري لتغطية الديون! هذا التفاقم السريع ينبئ بخطورة تهدد وجود المقدسيين وثباتهم في وجه كل تلك الإجراءات الاحتلالية، ويجعل واقع المدينة المقدسة المحتلة في صراع بقاء.

للد من سحب الهويات يجب دعم صمود المقدسيين في مدينة القدس، من خلال قطاع البناء والاسكان، والدعم الاستثماري الاقتصادي، وتوعية فلسطيني القدس لمخاطر واهداف المخططات الاسرائيلية، وكيفية التصدي لها، وترابط وتكاتف المؤسسات الوطنية والاهلية للمحافظة على ما تبقى من شعب في القدس.

### المبحث الرابع: فرض الرسوم والضرائب والمخالفات على المواطن المقدسي

تعتبر الضريبة أهم مورد يمول الخزينة العامة للدولة، ووسيلة لتحقيق أهداف مالية اقتصادية واجتماعية، تتمثل في تقليل الفارق المادي بين مختلف الفئات وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة. ولكن عندما تتحول الضريبة إلى سياسة احتلالية ممنهجة لتحقيق هدف سياسي بحت، فهذا ما ترفضه القوانين والتشريعات الدولية، إلا أن ما يحدث حقيقة في مدينة القدس التي تتعرض لحملة شرسة من قبل المحتل الإسرائيلي لتهودها وتهجير سكانها العرب منها.

تجبي الضرائب وهي الدفعة التي يدفعها المواطن القاطن في الدولة من أجل تمويل الخدمات المقدمة من الدولة، بطريقتين: ضريبة مباشرة وأخرى غير مباشرة.

- الضريبة المباشرة: هي الضريبة التي تدفع من دخل الفرد أو الأرباح التي يحققها من مشروعه مباشرة سواء أكانت من أنشطة اقتصادية دائمة أو كانت من صفقات مالية لمرة واحدة. بشكل عام، تُفرض ضريبة الدخل تصاعديا على أرباح أفراد بينما تُفرض ضريبة الشركات بنسبة ثابتة 26.5% على أرباحها. ضريبة الربح المالي وضريبة تحسين الأراضي مفروضة على أرباح من صفقات مالية لأفراد (بشكل عام، بنسبة 25%) ولشركات بنسبة تُحول على أرباحها الجارية. (الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب الاسرائيلية)

- الضريبة غير المباشرة: هي الضريبة التي يدفعها المواطن مقابل عقار أو خدمة أو منتج قام بشرائه، مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة العقارات.

تقع مهمة جباية الضرائب في القدس على عاتق مصلحة الضرائب الإسرائيلية، التي تستخدم أساليب عدة للكشف عن تهرب التجار من الضريبة، أبرزها التنكر بشخصية المشتري وشراء بعض المنتجات للكشف عن التزام التاجر بالمهام الضريبية.

يمكن تفصيل الضرائب كالتالي:

(1) ضريبة على دخل الأفراد والشركات.

(2) ضريبة القيمة المضافة: وهي الضريبة التي تدفع مقابل المشتريات، وهي تمثل الفرق بين ثمن بيع السلعة أو الخدمة وثمان شراء المواد والخدمات الداخلية، التي استثمرت في إنتاجها حتى التسويق. . وتصل في القدس بنسبة 17 % من قيمة المبيعات، وتشكل 30% من مجمل إيرادات الدولة من الضرائب.

(3) ضريبة الأملاك: وهي ضريبة كانت تدفع من قبل المواطنين والمقيمين في دولة إسرائيل إلى أن ألغيت عام 1999م، وكانت تحسب بنسبة 3.5% من قيمة الأرض.

(4) ضريبة تحسين ملامح المدينة: هي تلك الدفعة للسلطة المحلية مقابل ارتفاع قيمة الأرض في أعقاب إقرار خارطة مفصلة "خرائط بناء مدينة" أو تغيير الخريطة الأصلية. ويتم تحديد حجم ضريبة التحسين بنصف قيمة التحسين، أي نصف الفرق بين قيمة الأرض باستعمالها الجديد، وقيمتها باستعمالها القديم. إلا أنه واقعيًا هي ضريبة إسرائيلية تفرض عند استصدار تصاريح البناء في شرقي القدس، تتراوح قيمتها الأولية من 150 ألف شيكل إسرائيلي وتصل إلى 600 ألف شيكل بحسب المنطقة وموقع البناء، غير مصاريف توكيل محامي وخرائط المهندسين وغيره من الإجراءات والتعقيدات التعسفية: (منتدى الاعمال الفلسطيني، 2012، ص 14).

يتعمد الاحتلال وبدون أسباب قانونية ورسمية في إطالة مدة الموافقات على البناء تتراوح بين 5-10 سنوات في المناطق المسموح للفلسطينيين البناء فيها، وفي حال تم الحصول على الرخصة فإنه لا يستطيع البناء أكثر من طابقين وكراج لا يعلو عن 180سم. (عودة، 2008، ص 79-80)

يعيش أكثر من 75% من المقدسيين في بيوت ضيقة، غير مرخصة، سكانها مصنّفون في فئة الفقراء ومتوسطي الدخل، الذين لا يمكنهم دفع رسوم رخصة وأيضاً تكلفة البناء. (عودة، 2008، ص 80)

إذا تمكن الفلسطيني من الحصول على رخصة بناء في القدس، فإنها تكون مشروطة في نسبة البناء المسموحة من الأرض بعد أن تستولي بلدية الاحتلال على 40% منها كحصة مخصصة للبلدية!!! ففي جبل المكبر لا تتجاوز نسبة البناء الفلسطيني المسموح به 37% من مساحة الأرض، بينما في مستعمرة "أرمون هنتسيف" تصل نسبة البناء 90% من مساحة الأرض، وفي بيت حنينا 50% بينما في مستعمرة "بسجات زئيف" على أراضي بيت حنينا تتراوح نسبة البناء بين 90% - 120% من الأرض. (عودة، 2008، ص 80)

(5) ضريبة التأمين الوطني: يدفعها كل مقيم في دولة الاحتلال الإسرائيلية بما فيها سكان القدس الشرقية، فمن بلغ عمره 18 عاماً أو أكثر ملزم وفق القانون أن يكون مؤمناً في التأمين الوطني وأن يدفع رسوم تأمين، ما عدا امرأة متزوجة ربة بيت لا تعمل ومن قدم إلى البلاد وأصبح مقيماً إسرائيلياً لأول مرة وهو فوق سن 62 عاماً. ويلزم التأمين الوطني من لا يدفع رسوم تأمين في الموعد المحدد بالقانون بدفع غرامات تأخير وفوائد وارتباط بجدول غلاء المعيشة.

- يدفع رب العمل لمصلحة العامل كل ما يتعلق بضريبة التأمين الوطني بنسبة 10% من الدخل وتشمل (ضريبة دخل وضريبة التأمين الصحي وضريبة التأمين الوطني). بينما يدفع من لا يعمل ضريبة التأمين ومقدارها 160 شيكل شهري.

(6) ضريبة الأرنونا "المسقوفات": هي الضريبة التي تفرضها بلدية الاحتلال الإسرائيلي سنوياً على مواطني المدينة من المقدسيين واليهود، وعلى التاجر والمواطن سواء كان مستأجراً أو مالكاً مقابل الخدمات المقدمة لهم، وهذه الضريبة تفرض على المباني السكنية والتجارية بتقديرات مختلفة.

(7) الضريبة المترتبة على السلفة أو الغرامة أو الفائدة أو الضريبة المتراكمة (مثل مخالفة ضريبة الدخل عند كشف رأس المال).

(8) ضريبة رخصة الراديو والتلفزيون: وهي ضريبة تفرضها سلطة تلفزيون إسرائيل على مشاهدة قنوات التلفزيون الإسرائيلي، علماً أن عدداً كبيراً من المقدسيين لا يجيدون اللغة العبرية ولا يشاهدون هذه المحطات، وبموجبها يدفع المقدسيون ثلاثمائة دولار سنوياً مقابل استخدامهم للتلفزيون والراديو.

(9) الضريبة التي تفرض على التاجر، وتشمل ضريبة رخص المهن، وضريبة رخصة لافتة المحل، ويحصل الاحتلال سنوياً على حوالي 8500 دولار على كل 100 متر من المحلات التجارية،

حيث تراكمت الضرائب على التجار الفلسطينيين إلى أن وصلت إلى حوالي مليون ونصف المليون شيقل.

بالإضافة إلى الرسوم والمخالفات والغرامات المتعددة والمرهقة للمواطنين المقدسيين، من ضمنها:

(1) غرامات على البناء بدون ترخيص .

(2) رسوم هدم المنازل.

(3) رسوم مصادرة البضائع.

جدول رقم (12) أنواع للضرائب حسب ما ورد على الموقع الرسمي لمصلحة جباية الضرائب الإسرائيلية

	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	ضرائب أخرى
(1)	ضريبة الدخل	ضريبة جمارك	الضرائب المفروضة على صفقات عقارية
(2)	ضريبة ربح المال	ضريبة شراء	ضريبة الأجر والربح
(3)	ضريبة تحسين الأراضي	ضريبة القيمة المضافة	
(4)		رسوم للوقود	

المصدر: الموقع الرسمي لمصلحة جباية الضرائب الإسرائيلية

يصنف العبء الضريبي في إسرائيل أعلى بنسبة 15% من معدل العبء في الدول الصناعية المتطورة؛ إذ يشكل 63% من ميزانية إسرائيل (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2012، ص 14). فقد بلغت مدخولات مصلحة الضرائب الإسرائيلية في عام 2014م، 248.4 مليار شيقل جديد. (الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب)

وتتجلى العنصرية الإسرائيلية في التفرقة بين المواطن العربي في شرقي القدس واليهودي الإسرائيلي المستوطن في شقها الغربي، حين يدفع العربي أربعة إلى خمسة أضعاف ما يدفعه المستوطنون، بينما يحصل الأخير على تسهيلات في الدفع والخدمات والمرافق والمباني العامة والبنية التحتية والصيانة والنظافة الدائمة، وانعدامها في الأحياء العربية. (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2012، ص 15)

كما يُلاحظ من التمييز بين العرب واليهود في تطبيق التخفيضات الضريبية التي يستحقها ذوو الدخل المحدود أو كبار السن والعائلات كثيرة العدد، والعاطلون عن العمل أو المرضى العاجزون عن العمل، بينما يعامل المقدسيون الفلسطينيون بدون دراسة وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي.

كما تميز بلدية الاحتلال الإسرائيلي بين الفلسطينيين في القدس الشرقية والمستوطنين في النفقات المخصصة للخدمات، ففي عام 2003م بين مثير مرغلين عضو مجلس بلدية الاحتلال السابق " أن القدس الشرقية تتلقى 12% فقط من الإعفاءات البلدية، وهذه النسبة مذهلة لعدة أسباب: أهمها أن الفلسطينيين في القدس الشرقية يشكلون 33% من سكان المدينة؛ ومعدل الفقر لديهم يزيد على ضعفي معدل الفقر بين السكان اليهود؛ ولديهم نسبة أعلى من الأطفال ويشكلون 42% من سكان القدس بالنسبة إلى عدد السكان الإجمالي ". (مرغلين، 2006)

تتعاون بلدية الاحتلال الإسرائيلي مع القضاء الإسرائيلي في تنفيذ السياسة الحكومية المتفق عليها من جميع أطراف الدولة في ملاحقة المقدسيين قانونيا في القضايا المتعلقة في جباية الضرائب، وتنفيذا لقرارات المحكمة يتم مصادرة أملاك المدين والحجز على حساباته في البنوك وبيته بما فيه الاثاث والأجهزة، ولم يسلم التاجر المقدسي من هذه الإجراءات وهو أكثر من يعاني من غطرسة الجباية الضريبية.

طالت ضريبة الارنونا وغيرها من الضرائب المؤسسات الفلسطينية العريقة مثل المسرح الوطني الفلسطيني "الحكواتي"، وهو أول مسرح أنشئ في فلسطين حيث بني عام 1950م، الا أنه يعاني منذ ثلاث سنوات من تراكم الديون التي وصلت في مجملها إلى 600 ألف شيكل للجهات الإسرائيلية مثل "الأرنونا" والتأمين والشركات الفلسطينية مثل شركة الكهرباء التابعة لمحافظة القدس، بينما طالبت شركة تأمين الموظفين الاسرائيلية المسرح من خلال المحكمة بتسديد ديونها المستحقة والبالغ قيمتها 180 ألف شيكل<sup>3</sup>.

وبالمقارنة مع باقي محافظات الوطن الفلسطيني، فلا يوجد محل تجاري أو مؤسسة فلسطينية تم اغلاقها بسبب التراكم الضريبي، فالمحلات تغلف في كافة الضفة الغربية اما لانخفاض نسبة البيعات أو عدم الجدوى الاقتصادية، أو تكرار السلعة، تذبذب الاسعار، أو الوضع الامني غير المستقر في فلسطين وغيرها من الاسباب.

<sup>3</sup> مقابلة مع عامر خليل: مدير مسرح الحكواتي، 2015/11/26



وبالمقارنة بين القدس ورام الله من حيث المحلات التجارية والاسواق والقطاع الاسكاني، لوجدنا أن عدد المحال التجارية اكثر، وازدهار المباني في رام الله والقرى المجاورة لها، تزايد العرض والطلب سواء على قطاع الاسكان أو قطاع التجارة والصناعة، اسواق مكتظة، وسهولة التجول وحرية الحركة، وسهولة الترخيص التجاري وفتح الملفات الضريبية.

فلو تلاشت ضريبة الارنونا عن المباني والمحلات التجارية في مدينة القدس، وأعطت اسرائيل للمقدسيين حرياتهم في السكن والعمل، سيكون التطور والازهار للاقتصاد المقدسي كما هو الحال في مثيله في رام الله وبيت لحم ضمن اطار النمو الاقتصادي الطبيعي.

هذا التهجير الصامت للمقدسيين يضعهم أمام مفترق طرق؛ إما دفع الضرائب والديون المتراكمة أو السجن أو تسليم العقار للسلطات الإسرائيلية، حيث أشارت الإحصاءات الواردة عن مركز القدس للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية أن هناك نحو 80% من المقدسيين مديونين لضريبة الأرنونا، والتي قد تصل إلى نصف مليون دولار.

نستخلص من الفصل السابق، أن الممارسات والاجراءات الاسرائيلية هي سياسات تراكمية ممنهجة تصاعدية، تزداد وتيرتها يوما بعد يوم، وتتفاقم نتائجها سنة بعد سنة، وتؤثر سلبا على المجتمع المقدسي سياسيا واقتصاديا واجتماعية.

لا يمكن فصل الانتهاكات الاسرائيلية كلا على حدى، بل تأتي مجمل الممارسات جملة واحدة، فمصادرة الاراضي الفلسطينية تأتي بهدف بناء المستوطنات، وهدم المنازل وسحب الهويات وفرض الضرائب تهدف لاقتلاع وتهجير الفلسطينيين من القدس، مقابل ازدهار عمراني في الجانب الاسرائيلي، وانتعاش اقتصادي اسرائيلي، وهجرة يهودية متزايدة، ينتج صراع ديمغرافي اسرائيلي- فلسطيني على القدس لا ينتهي.

لو لم يتبع الاحتلال الاسرائيلي هذه النهج في سياساته، لما كانت القدس بطلتها الحالية، بل لبقيت محط انظار العديد من التجار والوافدين والحجاج العرب والمسيحيين، لترك المجال لها أن تزدهر كباقي المدن الفلسطينية مثل رام الله والخليل وبيت لحم.

## تأثير الممارسات الاسرائيلية على الأداء الاقتصادي في شرقي القدس (1967-2015م)

### مقدمة

تأثرت القدس كباقي أراضي فلسطين بالاحتلال الإسرائيلي عام 1948م، إلا أن التأثير الملموس على أرض الواقع عند صدور قرار ضم شرقي القدس إلى غربيها وإعلانها العاصمة الموحدة "الدولة إسرائيل"، أعلنت حكومة إسرائيل ومن طرف واحد توحيد القدس الغربية والشرقية سويةً، ضاربة بعرض الحائط كل القرارات والاتفاقيات الدولية، وذلك بتاريخ 1967/06/28م.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت سياسة عزل سكان القدس عن أهلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، وحصارهم في مساحة ضيقة جدا لا تتناسب مع الازدياد السكاني، وطلبت منهم إثبات مركز حياتهم (انهم سكان القدس) كل فترة (7-3 سنوات) للحفاظ على الانتماء المقدسي.

سعت إسرائيل إلى دمج المقدسيين في أنظمة العمل والتعليم والنظام المالي والاقتصادي والضرائبي والصحي والاجتماعي، بالرغم من معارضة المقدسيين في بداية الأمر لفكرة الدمج وخاصة في التعليم إلا ان المقدسيين استسلموا لذلك للحفاظ على وجودهم داخل المدينة المقدسة.

أثرت السياسات الإسرائيلية على القطاعات الرئيسية في القدس الشرقية، حيث أحكمت سيطرتها على الأماكن السياحية والتجارية، وأغرقتها بالضرائب والتعقيدات الإجرائية، فجعلت اقتصاد القدس تابعا ومرتبطا باقتصادها لا قائدا قائما بحد ذاته، ومقابل ذلك أنعشت الاقتصاد في الشق الغربي وطورته؛ مما يلفت انتباه السائح والزائر.

زاد الوضع سوءاً عند بناء جدار الفصل العنصري، فأضحت القدس عبارة عن مدينة محاصرة تماما لا يدخل إليها ولا يخرج منها أي شخص إلا بقرار حكومي إسرائيلي، فأصبح زائروها فقط هم المقدسيون، ومن تصدر لهم إسرائيل التصاريح، وأعداد متفاوتة من السواح والحجاج حسب الوضع الأمني في القدس.

رغم الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة لتهويد القدس، وفصلها عن بقية الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها ترتبط بشكل وثيق مع المناطق الفلسطينية في النواحي الاقتصادية، فكما جاء في تقرير للبنك الدولي (1) يمكن رصد أوجه الارتباط بينهما في الآتي: (شعث، 1988، ص 148)

- 1) تمر معظم وسائل النقل بين شمال وجنوب الضفة الغربية بالقدس.
- 2) تعتمد السياحة في الضفة على المزارات السياحية في القدس الشريف.
- 3) تقع أغلب مراكز الصحة والمستشفيات التي تخدم الضفة في القدس الشرقية.
- 4) تشمل القدس الشرقية على معظم المكاتب التمويلية والتسهيلات التسويقية والبنية الثقافية والاجتماعية التي يحتاج إليها الفلسطينيون.
- 5) تضم شبكة الطاقة بعض مناطق القدس الشرقية، والتي تخدم، تحديداً، المناطق من رام الله إلى بيت لحم.

بالرغم من هذا الارتباط بين القدس والضفة الغربية، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي تسبب بضرر كبير في اقتصاد القدس، نتيجة السياسات الإسرائيلية التالية: (على سبيل المثال وليس الحصر):

- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إدخال المنتجات الزراعية والصناعية إلى القدس، كي تخلو أسواقها من المنتجات الفلسطينية لصالح السلع الإسرائيلية، بعد الترويج لها.
- اعتماد العملة الإسرائيلية عملة رئيسة للبلاد، الأمر الذي نتج عنه إغلاق المصارف العربية.
- إغلاق عدد من الفنادق العربية، نتيجة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على القطاع السياحي، وزيادة الإقبال على الفنادق الإسرائيلية، دون العربية. (بظاظو، 2011، ص10)
- أوقفت السلطات المحتلة الإسرائيلية تحويلات العاملين من الخارج.
- فرضت ضرائب باهظة على البضائع العربية التي تحتاجها القدس.
- إصدار قانون التنظيمات الإدارية والقانونية، رقم 5728 لعام 1968م، والذي استوجب إعادة تسجيل الهيئات والشركات العربية، كمؤسسات إسرائيلية خلال مدة ستة أشهر إذا كان مركزها القدس، أما الفروع فيمكنها أن تُسوي وضعها، وتصبح مستقلة، خلال المدة المشار إليها أعلاه. (بظاظو، 2011، ص10)

بعد هذه الاجراءات الاسرائيلية بحق مدينة القدس وأهلها، سيتم الحديث خلال هذا الفصل عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية في القدس، ولكن قبل عرضها، لا بد من التطرق الى بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد المقدسي، ومن هذه المؤشرات عدد السكان ومعدل النمو والاستهلاك والدخل وذلك لبيان التفاوت بالاداء مابين الاقتصاد المقدسي والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والاقتصاد الاسرائيلي.

الجدول رقم (13): مؤشرات ديمغرافية مختارة لمحافظة القدس عام 2013-2015.

المؤشر	محافظة القدس	الضفة الغربية وقطاع غزة	الملاحظات
السكان منهم: * (* احصائيات عام 2015)	419108 أفراد يتوزعون: 260324 (J1) 158784 (J2)	4682.5 مليون منهم: 2862.5 الضفة الغربية 1820.0 قطاع غزة	يشكل سكان القدس ما نسبته 9.0% من سكان الاراضي الفلسطينية، 14.6% من مجموع السكان في الضفة الغربية. ويشكلون 46% من عدد السكان ( عرب، يهود )
داخل حدود المدينة *	260.3 الفا		62% من سكان محافظة القدس
خارج الجدار *	158.8 الفا		من سكان محافظة القدس 38%
عدد المساكن في محافظة القدس منهم: داخل المدينة خارج المدينة	67.9 الفا  44.7 الفا 23.2 الفا	466.7 الفا	14% نسبة المساكن في القدس بالنسبة للاراضي الفلسطينية.
معدل النمو السكاني	1.88	2.99	62% من نسبة النمو في الاراضي الفلسطينية
معدل الخصوبة الكلية	4	4.6	انخفاض معدل الخصوبة في القدس يرتبط بغلاء المعيشة وعدم توفر السكن.
متوسط حجم الاسرة	4.7	5.3	
متوسط عدد الغرف	3.7	3.6	
متوسط كثافة السكن	1.4	1.5	يفسره انخفاض نسبة النمو في مدينة القدس
متوسط استهلاك الاسرة (دينار)	1501	985.8	تشكل 152% بالنسبة للاستهلاك في الاراضي الفلسطينية وتمثل 74% من نسبة الاستهلاك في اسرائيل.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص 28. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

2013. المصدر: الصفدي، 2015، ص 13-14

وفقا لاحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية العام 2013 هو 404,165 نسمة، أما المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي فقد ذكر بأن الرقم هو 300,100 نسمة في نهاية العام 2012، في حين أن منظمة بمكوم الإسرائيلية ذكرت بأن الرقم هو 372,000 نسمة في بداية العام 2013، والتناقض في الأرقام دليل على حساسية قضية التركيبة السكانية، لصالح الاحتلال الاسرائيلي وسياساته. (حبيب الله، 2015، ص 29)

### معايير المعيشة

تعتبر الاجور والرواتب من قطاعات العمل الاسرائيلي من أهم مصادر الدخل الرئيسية التي تعتمد عليها الاسر في محافظة القدس، حيث بلغت نسبتها 40.0%، يليها أجور ورواتب من القطاع الخاص، ثم مخصصات التأمين الوطني، موزعة كالتالي:

جدول رقم (14): التوزيع النسبي للاسر الفلسطينية في محافظة القدس حسب المنطقة والمصدر الرئيسي للدخل، 2013

منطقة J2	منطقة J1	القدس	المصدر الرئيسي للدخل
1.9	0.7	1.2	الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الاسماك
7.4	6.0	6.5	مشاريع للأسرة (غير الزراعية)
17.5	2.2	7.8	أجور ورواتب من الحكومة
40.3	13.1	23.1	أجور ورواتب من القطاع الخاص
15.2	54.2	40.0	أجور ورواتب من قطاعات العمل الاسرائيلية
0.5	21.3	13.6	مخصصات من التأمين الوطني
1.4	0.3	0.7	تحويلات من داخل فلسطين
2.8	0.0	1.0	تحويلات من الخارج
8.7	0.1	3.2	مساعدات اجتماعية

أجور ورواتب من هيئات دولية	1.0	1.2	0.8
دخول ملكية	0.6	0.2	1.2
أخرى	1.3	0.7	2.3
المجموع	100	100	100

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص 103)

### الفقر في القدس:

يبلغ متوسط دخل الفرد الاسرائيلي اليهودي في القدس 32 الف دولار سنويا، بينما لايتجاوز دخل المواطن المقدسي ثلث المتوسط لدخل الاسرائيلي. ويشير تقرير مؤسسة التامين الوطني الاسرائيلية الى ان اكثر من 77% من ابناء مدينة القدس يعيشون تحت مستوى الفقر مقابل 23% بين مستوطني القدس. (دراسة مؤسسة التامين الوطني، 2013)

وتصل نسبة الفقر الحقيقي لدى اليهود بشكل عام الى 15% بينما يعاني فلسطينيو عام 1948 داخل الخط الاخضر من نسبة فقر تزيد عن 48% وهذا السبب الذي يؤدي الى ارتفاع نسبة الفقر في اسرائيل لتصل الى 23%، وان كانت تقل كثيرا عن مستواها في القدس الشرقية. وتختلف إحصائيات الفقر والفقر المدقع في مدينة القدس باختلاف مصادر المعلومات، ولكن جميع المعطيات بغض النظر عن مصادرها ترى قضية الفقر في القدس قضية محورية تؤثر على النسيج المجتمعي، الاقتصادي وتؤثر على قدرة الناس على الصمود. تعتبر نسبة الفقر في القدس الاعلى مقارنة بمدن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وكذلك اسرائيل.

أما أشكال المهن التي ينخرط فيها، معظم المقدسيين فهي مهن لا تدر ربحاً كبيراً للأسر، ولا تسمح لهم في غالب الأحيان أن يتطوروا أو يطوروا كثيراً في مهنتهم، وهذا لا يساعد كثيراً في تغيير حالة الفقر بشكل جذري. فحسب الاحصاءات فإن الغالبية الساحقة من القوى العاملة المقدسية تعمل في المستوطنات الإسرائيلية وداخل إسرائيل أو في الضفة الغربية، وهذه النسبة ترتفع بازدياد على حساب الأعمال الحرة او التوظيف الذاتي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

## القوى العاملة ومعدلات البطالة:

وصل معدل المشاركة في القوى العاملة في محافظة القدس 35.3% وهي تقل بحوالي 13% عن نسبة مشاركة القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية التي تبلغ 44.8%، ويعني بالمشاركة نسبة عدد الذكور والاناث الحاصلين على وظائف ويعملون بالأجور او في إدارة اعمالهم الخاصة الى عدد الافراد من رجال ونساء من الداخلين في القوى العاملة. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

وبينما تصل نسبة مشاركة الذكور في الضفة الغربية الى 70% والنساء 17% اي بمعدل 44% الا انه بالنسبة لمشاركة المقدسيين في القوى العاملة تقل عن الضفة الغربية، وتعكس هذه المؤشرات احدى نقاط ضعف الاقتصاد المقدسي مقارنة بمحيطه الفلسطيني في الضفة الغربية من جهة والفجوة الهائلة مع الاقتصاد الاسرائيلي حيث تبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة 70%، كما يعزى ذلك الى ضعف الاقتصاد المقدسي عن توفير وظائف للنساء كما هو الحال في مدن الضفة الغربية الاخرى.

بالمقابل بلغ معدل البطالة 17.9% في محافظة القدس لافراد 15 عاما فاكثر، في حين بلغت البطالة في الاراضي الفلسطينية 23% منها 26.7% في الضفة و 34.1% في قطاع غزة، ويعزى انخفاض معدل البطالة في محافظة القدس ب 9% عنه في الضفة الغربية الى سهولة وصول العمالة المقدسية الى سوق العمل الاسرائيلي للعمل الذي يقوم باستغلال فائض العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة للعمل في وظائف كثيفة العمل. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

ويصل عدد القوى العاملة في القدس الشرقية الى 56 الف عامل، ويشكل ذلك ما نسبته 8% من الاجمالي. اما بالنسبة للبطالة في صفوف المتعلمين ممن أمضوا 12 سنة فاكثر في الدراسة فتصل إلى 25% وهي متقاربة مع معدلاتها في الضفة والقطاع تقريبا.

اما بالنسبة لمعدل البطالة في صفوف العمالة المقدسية فما زالت مرتفعة مقارنة بنسبة البطالة في صفوف الاسرائيليين التي تصل الى 5.9% وهذا يعزى الى اعتماد السوق الاسرائيلي على العمالة الاجنبية كثيفة العمل بديلا من العمالة الفلسطينية بشكل عام و العمالة المقدسية بشكل خاص. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

وتبلغ نسبة مشاركة المرأة العاملة في محافظة القدس 7.6% مقارنة بالمرأة العاملة في الضفة الغربية 17.2%، وتقترب هذه النسبة مع تلك النسبة للمرأة العاملة في قطاع غزة ما يؤثر سلبا على مستويات دخل الاسرة الفلسطينية في القدس. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013)

ويعزى ذلك الى ان ظروف العمل المتاحة للمرأة المقدسية للعمل في اسرائيل لا تلائم عاداتنا وتقاليدينا فنتفضل المكوث بالبيت عن العمل وبالتالي يثقل كاهل رب الاسرة بمتطلبات الحياة المرتفعة في ظل غلاء المعيشة المرتفع والالتزامات العالية مقارنة بالمحافظات الاخرى كما يستدل من المؤشرات المذكورة بعدم قدرة الاقتصاد المقدسي على توليد وظائف للمرأة.

بعد الحديث عم مؤشرات الحياة في مدينة القدس، سنتناول في هذا الفصل القطاعات الرئيسية الموجودة في القدس واقعها الحالي ونقاط الضعف والقوى، وسبل انعاشها، القطاعات هي: المبحث الأول - قطاع السياحة في القدس، المبحث الثاني - قطاع التجارة والصناعة في القدس، المبحث الثالث - قطاع الاسكان والبناء والمقاولات في القدس.

### المبحث الاول: قطاع السياحة في القدس

يحتل القطاع السياحي ركناً اساسياً في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لكون فلسطين غنية بالموارد السياحية الجاذبة للسائحين بمختلف دياناتهم.

يعتمد القطاع السياحي على الحركة السياحية، وزيارة المواقع السياحية والترفيهية والمطاعم في مدن بيت لحم والقدس وأريحا، والتي تمتاز بمكانتها الدينية والتاريخية كمدینتي بيت لحم والقدس، حيث كان السائحون يوفرون مصدراً للدخل لباعة التحف والهدايا والصور التذكارية، سواء من أصحاب المحال التجارية المخصصة لهذه الأغراض، أم باعة متجولون.

وكان هذا القطاع يتركز في أماكن معينة وليس في جميع أرجاء تلك المدن، حيث يعتمد على القرب من الفنادق، ومن طرق النقل ومحطاته المعدة للسياح، ولم يكن يعتبر هذا القطاع سوقاً يومياً كباقي القطاعات، بل كان موسمياً حسب السياحة الدينية، ومحصوراً في أماكن ونقاط بيع معينة، لذلك لم تنشط حركة الفنادق وشركات السياحة في فترة الحكم الإسرائيلي للضفة والقطاع، ولم تكن هناك أماكن أثرية تحت إشراف فلسطيني، فلم تتواجد وزارة سياحة أو وزارة أوقاف وشؤون دينية، جميعها كانت تحت إشراف إسرائيلي، بحيث تذهب الحصة الكبرى لصالح إسرائيل، من حيث مردود الفنادق والنقل والمبيت والمأكل، وكان هذا النشاط يفتقر لأبسط مقومات الإشراف من الجانب الفلسطيني.

عانى النشاط السياحي والفندقي بشكل كبير من خسائر مالية، سواء لأصحاب الفنادق المقدسين، أم الباعة، فقد تأثر هذا القطاع تأثراً كبيراً نتيجة للوضع الأمني، وخاصة أثناء فترة الانتفاضة الأولى، حيث أدى الوضع الأمني إلى إجماع كثير من الأفواج السياحية عن زيارة مدينة القدس، بسبب الإعاقة



والتحريض من الجانب الإسرائيلي بالدعايات المغرضة والإشاعات للسواح بعدم القدوم إلى البلدة القديمة خوفاً على حياتهم.

تعتبر السياحة أهم الركائز الاقتصادية في مدينة القدس، ومورداً أساسياً وثابتاً لعدد واسع جداً من تجار المدينة المقدسة. ففي ظل التراجع في قطاع الصناعات والحرف اليدوية التي كانت منتشرة في شرقي القدس، بدأت تزداد نسبة المعتمدين على قطاع السياحة أكثر فأكثر، حيث تضاعفت محلات بيع التحف الشرقية في البلدة القديمة، حتى وصلت إلى أن الغالبية الساحقة من محلات البلدة القديمة هي محلات سياحية لبيع مختلف أنواع التحف والمجوهرات.

امتازت واشتهرت شوارعها بأكملها باعتمادها على السياحة بالدرجة الأولى مثل "سويقة علون" و"حارة النصارى" و"الدباغة" و"باب السلسلة"، وإن أي تراجع في الوضع السياحي يؤثر على مجمل هذه المحلات وعلى علاقتها التجارية، وقدرتها الشرائية من احتياجاتها المتنوعة.

تتمتع مدينة القدس بمكانة دينية عريقة؛ فهي مهبط الديانات السماوية، ويؤمن بقدسيته أكثر من نصف سكان الأرض؛ فيها أهم الأماكن الدينية المقدسة، وتعتبر مشهداً من أهم المشاهد الثقافية على مر العصور، سكنها العديد من الأقوام من كافة الأجناس، كانت وما زالت مطمعا لكل الغزاة.

تمتاز البلدة القديمة بحاراتها وشوارعها وأزقتها، وبالأماكن الدينية من كنائس ومساجد وأديرة وتكايا، إضافة للعديد من المقامات والمزارات والمتاحف والمكتبات، حيث يوجد فيها حوالي 742 موقعاً، بما في ذلك 60 موقعاً أثرياً رئيساً، وحوالي 682 معلماً تراثياً كالقبور والكهوف والقنوات وبرك المياه والمنشآت الصناعية، إضافة إلى ما يربو عن 700 مبنى تاريخي، جعل منها قبلة للسياح من شتى بقاع الأرض. (عيسى، 2014)

أظهرت دراسات أجريت حول السياحة في مدينة القدس أنّ العامل التاريخي يشكّل دافعاً رئيسياً للسياح القادمين إلى المدينة المقدسة، حيث شكّل هذا العامل للفئة العمرية: أقلّ من 20 عاماً ما نسبته 3.9%. بينما في الفئة العمرية 21-40 عاماً فقد شكّل العامل التاريخي عاملاً مهماً لزيارتهم لمدينة القدس، فوصلت نسبته لديهم 45.6%، بينما الفئة العمرية 41-60 عاماً، فقد كان العامل التاريخي هو الثاني في دوافع الزيارة بنسبة 28.6%. (حماد، 2010، ص 17)

يتأثر قطاع السياحة ويؤثر في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طردياً مع الحركة السياحية فيها، فكلما تطوّرت الحركة السياحية كلما ارتفع الطلب على السلع والخدمات،

ولكن يعتمد الأثر المضاعف للسياحة وأهميته النسبية في الاقتصاد على مدى استغلاله للمصادر المحلية، بالمقارنة مع استغلاله للمدخلات الأجنبية.

يشكل القطاع السياحي ما نسبته 40% من اقتصاد مدينة القدس، بينما تصل نسبة مساهمة القطاع التجاري إلى 25%، والباقي عبارة عن قطاع خدماتي ونسبته 25%. (ابو السعود، 2013، ص 54). لذلك فهي تعتمد بشكل أساسي في البنية الاقتصادية على القطاع السياحي بشكل مباشر.

### ❖ الخدمات السياحية في القدس

#### أولاً: الفنادق في القدس

اهتمت فلسطين بإقامة الفنادق وأماكن المأوى والمبيت للسياح والزائرين، حيث أقيمت غالبيتها قبل نهاية القرن التاسع عشر في المدن الفلسطينية الكبرى التي تستقبل السياح، وكانت تابعة إما لشركات أجنبية أو محلية أو لشركات مشتركة، وارتكزت معظمها في مدينة القدس.

بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تذبذبت أعداد الفنادق تبعاً للمتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن هذا الاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة. وهنا سيتم عرض عدد الفنادق في سنوات متفرقة كأمثلة على تفاوت عدد الغرف الفندقية، وهي كالتالي:

- بلغ عدد الفنادق في شرقي القدس عام 1964م 40 فندقاً. (صلاح الدين، 1996، ص 28)
- بينما ووصل عدد الفنادق في القدس الشرقية عام 1972م إلى 34 فندقاً مقابل 23 فندقاً في القدس الغربية، وصنفت درجات هذه الفنادق على النحو الآتي:

جدول رقم (15): عدد الفنادق في القدس الشرقية والغربية حسب الدرجة السياحية وعدد الغرف سنة 1972م:

الدرجة السياحية	القدس الشرقية		القدس الغربية	
	عدد الفنادق	الغرف	عدد الفنادق	الغرف
خمسة نجوم	3	402	2	633
أربعة نجوم	4	308	10	1139

191	2	584	10	ثلاثة نجوم
165	6	361	12	نجمان
36	3	148	5	نجمة واحدة
-	-	-	-	غير مبيت

المصدر: جمعية الدراسات العربية، 1985، ص 103

- شهد عام 1981م ارتفاعا طفيفا في عدد الفنادق العربية في شرقي القدس فوصل إلى 38 فندقا، تحتوي على 2105 غرفة فندقية، مقابل 30 فندقا إسرائيلية في غربي القدس بـ 4701 غرفة فندقية.
- لم يتغير الحال كثيرا عامي 1985-1986م، غير زيادة فندق واحد في الجانب الشرقي ليصبح الحال 39 فندقا، بينما حافظت القدس الغربية على 30 فندقا؛ ولكن بزيادة عدد الغرف الفندقية لتصبح 4997 غرفة.
- بدأت الانتفاضة الثانية في القدس مما أثر سلبا على الحركة السياحية مما تسبب بإغلاق نصف عدد الفنادق الموجودة، في حين حافظ عشرون فندقا على أوضاعها السياحية في شرقي القدس، إلى أن وصل عدد الغرف الفندقية إلى 900 غرفة فقط.
- بقي عدد الفنادق 20 فندقا تحتوي على 907 غرفة فندقية في شرقي القدس خلال عام 2003م، بينما ارتفع قليلا في عام 2004 فوصل إلى 23 فندقا بـ 985 غرفة فندقية.
- كما سجل عام 2013 م وجود 23 فندقا بـ 1688 غرفة فندقية. (دحل، 2013)

جدول رقم (16): المؤشرات الرئيسية في محافظة القدس، 2014

2014	المؤشر
24	عدد الفنادق
1612	عدد الغرف
3530	عدد الأسرة
678.0	متوسط اشغال الغرف

42.1	نسبة اشغال الغرف
1256.7	متوسط اشغال الأسرة
35.6	نسبة اشغال الأسرة
177602	عدد النزلاء
458701	عدد ليالي المبيت

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015

يدل هذا التفاوت في عدد الفنادق التي كانت تعج بها شرقي مدينة القدس قبل السيطرة الفعلية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، على تراكم السياسات الإسرائيلية الممنهجة في تخفيض عدد الفنادق وتقليص الفائدة والمردود السياحي للجانب العربي، ولعل اخرها ما حصل في فندق إنتر جبل في الطور (الاقواس السبعة/سفن ارتشز)، حيث سيطرت حكومة الاحتلال الاسرائيلي على الفندق بسبب وجود مالكيين غائبين، وحسب قانون املاك الغائبين تم مصادرته للجانب الاسرائيلي، وحاليا تقوم اسرائيل بترميمه وتهيينته رغم وجود ملكية أردنية به.

استقطبت الشركات السياحية الاسرائيلية العديد من السائحين الاوروبيين فور الانتهاء من بناء الفنادق الثلاث الموجودة في الشيخ جراح، كما انها استقطبت العديد من السواح ذوي الدخل المحدود من (اندونيسيا والباكستان ودول العالم الثالث) باسعار خيالية، بعد أن تعاقدت مع فنادق بيت لحم ورام الله، وشركات النقل العربية باسعار منخفضة لا تتجاوز ثلث المبلغ المدفوع، وربحت ثلثي المبلغ لمجرد التنسيق.

هذه السمسرة الاسرائيلية وإن كانت تعود بفائدة لبيت لحم ورام الله الا أنها تضر وبالمدى البعيد في المستوى السياحي والاقتصادي للفلسطينيين، ومن هنا تكون اسرائيل احكمت السيطرة على القدس بالفنادق الضخمة والمجهزة لاستقبال رجال الاعمال والسواح الاجانب، وتحكمت بالحركة السياحية في بيت لحم ورام الله.

تشمل هذه السياسة منع العرب من استثمار الأراضي الموجودة لبناء الفنادق، هذا إن وجدت أراض تصلح لبناء الفنادق، وإن منحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تراخيص لذلك! فهي تعرقل وتوجل أي مشاريع إصلاحية للفنادق الموجودة في شرقي القدس.

اتبعت السياسة الإسرائيلية أسلوباً ممنهجاً من خلال مرشديها السياحيين في نشر الذعر في نفوس السياح، فأقنعت السائح بعدم الشراء من شرقي القدس لعدم سرقة أو وقوعه في غبن فاحش من قبل التجار المقدسيين، بالإضافة إلى جعل شرقي القدس الواجهة النهائية للزائر ليكون قد انفق ما أنفقه في غربتها. وبهاره بالأسواق والمنتجات الإسرائيلية.

بالرغم من أن 85% من السائحين يزورون البلدة القديمة إلا أن نزلاء الفنادق العربية لا يتجاوز 18% مقابل 82% هم نزلاء الفنادق الإسرائيلية، أما إجمالي الدخل السياحي للأراضي المقدسة، لا تتجاوز 8%، بينما يستفيد الإسرائيليون 92% مما ينفقه السائح. (أبو السعود، 2013، ص 55)

يعود سبب ارتكاز العائدات المادية لصالح الجانب الإسرائيلي لأن السياح لا يقضون أوقاتاً في التسوق بالقدس الشرقية، بل يقومون بزيارة الأماكن المقدسة والعودة إلى القدس الغربية في نفس اليوم، غالباً لكون معظم فنادق القدس الغربية تقع على خط التماس مع الشرقية بالإضافة إلى توفر وسائل الترفيه والخدمات اللوجستية الأخرى. فالقدس الشرقية تغلق أنشطتها التجارية ومحلاتها التسويقية قبل الثامنة مساءً في الصيف وبحدود السادسة مساءً في الشتاء مما يحول دون قضاء السائح ساعات إضافية في القدس الشرقية. بينما تستمر الأسواق الغربية حتى وقت متأخر من الليل.

كما وتعتمد إسرائيل على السياحة الداخلية من حيث عدد ليالي المبيت التي شكلت 12 مليون ليلة ما يمثل 53% من مجموع ليالي المبيت وأيضاً من ناحية الإيرادات حيث حققت السياحة الداخلية 10 مليارات شيكل مانسبته 50% من مجموع الإيرادات. وفي ذات الوقت تعتمد السياحة في الضفة الغربية بشكل أساسي على السياحة الداخلية من حيث ليالي المبيت وخاصة في محافظتي بيت لحم وإريحا. (صفدي، 2015، ص 91)

حققت القدس الشرقية 22 مليون شيكل، بينما حققت إسرائيل 20 مليار شيكل، يعزى إلى ارتفاع عدد الفنادق في إسرائيل 334 فندق، بنسبة إشغال 68%، بينما لا يوجد في القدس الشرقية سوى 24 فندقاً ولا تتجاوز نسبة الإشغال 41%. (صفدي، 2015، ص 91)

#### ثانياً: مكاتب ووكالات السفر والسياحة

انتشرت مكاتب السياحة والسفر في مدينة القدس قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكان بعضها له فروع في باقي مناطق الضفة الغربية، ولكن بعد بناء جدار الفصل العنصري ومحاصرة القدس وعزلها، أغلقت العديد من المكاتب السياحية أبوابها.

بالمقارنة بعدد المكاتب السياحية الإسرائيلية في شقها الغربي يلاحظ التركيز الهائل على زرع الرواية الإسرائيلية وغرسها في عقول السياح، فقد بلغ عدد المكاتب الإسرائيلية عام 1988م حوالي 60 مكتبا رئيسيا يتفرع منها 21 مكتبا، وفي عام 1992م وصل عددهم إلى 73 مكتبا رئيسيا يتفرع منها 19 مكتبا. (الفليت، 2013، ص 37)

تضائل عمل مكاتب السياحة في شرقي القدس بين الأعوام 2000 - 2004م، وتحول بعضها إلى مراكز لبيع تذاكر السفر فقط، إلى أن وصل عددها إلى 48 مكتبا في القدس. (جاد الله، 2013، ص 43)

### ثالثا: الأدلاء السياحيون

المرشد السياحي في القدس: وهو الشخص الذي يقوم بمرافقة السائحين والزوار والوفود الأجنبية إلى المعالم والمواقع السياحية والتاريخية والأثرية.

يتعرض الواقع الإرشادي في القدس إلى صعوبات ومعوقات كثيرة أهمها الرواية الإسرائيلية ومنافسة الإرشاد الإسرائيلي، مما يؤثر في عمل المرشدين بالإضافة إلى تصريح مزاوله مهنة الإرشاد السياحي التي تتطلب مهارات ومؤهلات محددة.

انتجت الحواجز العسكرية والإغلاقات وإقامة جدار الفصل العنصري درجات وتقسيمات للأدلاء السياحيين، وهي:

- 1) الأدلاء المحليين، مثل أدلاء القدس.
- 2) أدلاء الضفة والذين لا يحملون التصاريح (عام).
- 3) أدلاء الضفة من حملة التصاريح (عام مع تصريح).

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على منح آلاف الرخص لأدلاء يهود، وحرصت حرصاً شديداً على إعدادهم حسب توجهات السلطة الإسرائيلية. وبالمقابل فقد حرمت مئات بل آلاف الأدلاء العرب الذين تقدموا للحصول على رخصة دليل سياحي دون مبررات مقبولة، مما دفع عشرات منهم إلى العمل بدون رخص كأدلاء سياحة متجولين، رغم ما لهذا العمل من صعوبات لأن الشركات الرسمية لا تتعامل معهم، ولا يحق لهم قيادة مجموعات سياحية سوى بعض الأفراد الذين يفدون وحدهم. حيث وصل عدد الأدلاء السياحيين 260 دليلا مقدسيا و44 فلسطينيا يحملون تصاريح تخولهم العمل في القدس مقابل ما يقارب 11000 دليل إسرائيلي. (أبو السعود، 2013، ص 57)

## رابعاً: المطاعم السياحية

اشتهرت القدس وخاصة البلدة القديمة بمطاعمها السياحية التي تحمل تراث المكان وأصالة السكان، فقد بلغ عدد المطاعم السياحية عام 1988م حوالي 25 مطعماً، ولكن هذا العدد انخفض في العام 1994م إلى 13 مطعم سياحي؛ ويعود هذا الانخفاض والتذبذب في عدد المطاعم إلى العراقيل والإجراءات والتراخيص والضرائب التي تفرضها سلطات الاحتلال على التاجر المقدسي، ليتراجع عددها مرة أخرى في العام 2009م ويصل إلى 9 مطاعم مرخصة من قبل وزارة السياحة الإسرائيلية، توزعت بين الشيخ جراح والمصرارة والزهراء. (الفليت، 2013، 37)

يشكل العامل الأمني والسياسي سبباً رئيساً في انخفاض أعداد المطاعم السياحية، بالإضافة إلى عدم استقرار العاملين والدخل المنتظم في المطعم، ناهيك عن المنافسة الشرسة التي يتعرض لها من المطاعم الإسرائيلية؛ مما يؤدي إلى تذبذب الأوضاع الاقتصادية في القدس.

## خامساً: الصناعات السياحية في القدس

أثرت السياسات والانتهاكات الإسرائيلية على الصناعات السياحية في مدينة القدس، فقد عانت هذه الصناعات من الركود الاقتصادي؛ بسبب الظروف الأمنية والسياسية في المنطقة، حيث تتحكم سلطات الاحتلال بالأسواق والمواد الخام.

نتيجة للظروف السياسية، انخفض عدد متاجر البيع بالتجزئة في القدس الشرقية من 510 متجراً في العام 1986 إلى أقل من 300 متجراً في العام 1990، دون أن يشهد نشاط المتاجر المتبقية ارتفاعاً تعويضياً. وشكلت نسبة متاجر السلع السياحية في شرقي القدس حوالي 89% من مجموع متاجر السلع السياحية في فلسطين. (حماد، 2010، ص 31)

تأثرت هذه الصناعة بالمعيقات الآتية:

- المنافسة "الإسرائيلية" الشرسة، وتتمثل في منافسة الإنتاج الغربي في القدس في السعر؛ بسبب ضعف الهيكل التنظيمي والإداري في المصانع العربية.
- حرمان الفلسطينيين من زيادة مصانعهم، أو توسيع المصانع القائمة في الوقت الذي تقوم فيه كل أشكال الدعم للصناعات اليهودية.
- فرض أنواع مختلفة ومتعددة من الضرائب الباهظة.
- تدني مستوى الدخل.

- ارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج.
- غياب المصادر الإيمانية.
- صعوبة التسويق الخارجي.
- النقل وهو من أكبر العقبات التجارية والسياحية في القدس، حيث تتطلب تكاليفها باهظة.

هذه المعوقات أدت في النهاية إلى إغلاق المصنع أو المنشأة، وذلك في إطار السياسة الإسرائيلية والهادفة إلى تفرغ المدينة من سكانها وتجارها العرب، وإضفاء الطابع اليهودي على المدينة في المستقبل، ولتعزيز وجود أكثرية يهودية في المدينة، وفرض واقع جديد عليها.

تتطبق هذه المعوقات على الخدمات السياحية الأخرى مثل: المطاعم السياحية، وشركات النقل السياحي، والأدلاء السياحيين، ومكاتب ووكالات السياحة والسفر، والهيئات السياحية الموجودة، الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على مجمل القطاع السياحي في مدينة القدس الشريف.

ويعكس مدى تأثير السياحة على اقتصاد القدس الأثر المضاعف للسائح، عندما يقيم في إحدى الفنادق العربية، ويترتب على إقامته أخذ وجبتين من الطعام يومياً، وشراء بعض البضائع السياحية واستخدام وسائل النقل المحلية، بما في ذلك شرقي القدس، فوجد أنّ الأثر المضاعف يتراوح بين 60% و70% حسب نوع وحجم التسهيلات المستخدمة، وبالأخذ في الاعتبار جميع السائحين الذين يزورون المواقع المقدسة في المدن الفلسطينية دون التقيد بالإقامة فيها، يقدر التسرب إلى الاقتصاد الإسرائيلي بحوالي 90%، بمعنى أنّ الاقتصاد الفلسطيني يجني خمسة سننات فقط من كلّ دولار يصرفه السائح أثناء زيارته للأراضي المقدسة، وهذا يوضّح بجلاء تأثير الممارسات الإسرائيلية المختلفة على القطاع السياحي في القدس خاصة. (الخوaja، 1997 )

تمتاز مدينة القدس بمكانتها الدينية السياحية الجذابة، لاحتوائها على الأماكن الدينية والتاريخية، ويمكن أن تستقطب عدد كبير من السواح الاجانب والعرب بالتعاون مع المحافظات التاريخية الاخرى مثل بيت لحم والخليل وأريحا وغيرها.

كما ويمكن من شركات السياحة العربية الاعتماد وبشكل مباشر على السائحين من الدول العربية المجاورة مثل الاردن ومصر وسوريا ولبنان لتعزيز وتنمية السياحة في القدس.



تحاول اسرائيل جاهدة تقليص عدد الفنادق والمطاعم السياحية بطرق عدة منها ما هو مباشر كوضع اليد، أو بطرق غير مباشرة مثل فرض الرسوم والضرائب التي تتراوح بين 40% - 55% على الدخل. (صفدي، 2015، ص 95)

ومن نقاط الضعف في القطاع السياحي، ضعف تأهيل الفنادق السياحية والمطاعم والمحلات التجارية وعدم كفاية البنية التحتية لها، مقابل الفنادق الاسرائيلية الضخمة والمصنفة بخمس نجوم، ومقارنةً مع ارتفاع عدد الفنادق في مدينة بيت لحم الى أن وصل الى 44 فندق.

يعاني العاملون في الفنادق والمطاعم السياحية من ضعف المهارات اللغوية، والارشادية السياحية، من الممكن أن تتبنى جامعة القدس في فروعها في القدس فكرة تخصصات سياحية مثل الادلاء السياحيين والاستثمار السياحي واللغات الاجنبية.

منافسة الفنادق الفلسطينية في بيت لحم، للفنادق العربية في القدس، فإن سعر الغرفة 25 دولار لليلة الواحدة، بينما سعر الغرفة في القدس تصل الى 65 دولار. (صفدي، 2015، ص 95)

كما ويتوجه المقدسيون الى اقامة مناسباتهم خارج نطاق مدينة القدس، ليتمكن الامل والاصدقاء من الضفة الغربية من مشاركتهم المناسبة، رغم محدودية مثل هذه الاماكن في القدس وارتفاع اسعارها، لا بد من ايجاد وسائل مناسبة لدعم مثل هذه المراكز وتسويقها.

## المبحث الثاني: قطاع التجارة والصناعة في القدس

### أولاً: التجارة في القدس

تعتبر أنشطة التجارة الداخلية من الأنشطة المنتشرة بشكل كبير في القدس، فحسب بيانات العام 1997 بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع 2913 منشأة يعمل بها 5467 مشتغلاً. وتتركز المنشآت العاملة في نشاط تجارة التجزئة واصلاح السلع الشخصية، حيث تشكل ما نسبته 81% من إجمالي عدد المنشآت في القدس وما نسبته 70% من إجمالي عدد المشتغلين في قطاع التجارة الداخلية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص 216)

وبلغ حجم الانتاج لقطاع التجارة الداخلية 80.4 مليون دولار فيما بلغت القيمة المضافة التي حققها هذا النشاط لنفس العام 59.1 مليون دولار. وبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين 7482 دولاراً في العام، وبلغ متوسط إنتاجية العامل من الانتاج 14683 دولار في العام، وبلغ متوسط إنتاجية العامل بأجر من الانتاج 48369 دولار في العام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص 216)

جدول رقم (17): التوزيع النسبي للعاملين في القدس حسب النشاط الاقتصادي، 1996-1998 ومقارنته بعام 2014

النشاط الاقتصادي	1996	1997	1998	2014
الزراعة والجراحة والصيد	0.7	1.0	0.7	1.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.8	13.1	13.6	13.8
البناء والتشييد	17.3	13.9	16.8	31.7
التجارة والمطاعم والفنادق	29.9	30.9	30.4	20.7
النقل والمواصلات والاتصالات	10.1	11.9	9.6	8.1
الخدمات والفروع الأخرى	27.2	29.2	28.9	23.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص 183)، (مسح القوى العاملة، 2014، ص 94)

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسبة العمالة على قطاعي التجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات والفروع الأخرى، مقابل ارتفاع نسبة العاملين في مجال البناء والتشييد، وهذا يدل على زيادة الطلب في سوق العمل والتركيز على قطاع الإسكان والبناء.

جدول رقم (18): التوزيع النسبي للعاملين من القدس حسب مكان العمل، 1996-1998

مكان العمل	1996	1997	1998
الأراضي الفلسطينية	62.8	63.8	54.4
إسرائيل والمستوطنات	37.2	36.2	45.6
المجموع	100	100	100

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص 183)

كانت تعتمد التجارة في القدس على المتسوقين من أهلها، وسكان القرى المجاورة، وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطيني 48، بعض اليهود (خاصة الشرقيين منهم)، والسائحين والحجاج الأجانب.

اعتمد قطاع التجارة في القدس بعد إتمام عمليات بناء جدار الفصل العنصري، على أهالي القدس فقط، وبعض حاملي التصاريح من الضفة الغربية، وفلسطيني 48، وبعض السواح، مما أدى إلى تراجع الطلب المحلي بنسبة 40% على منتجات وخدمات مدينة القدس، بسبب تحول العديد من التجار إلى العمل في إسرائيل، أو إقامة العديد منهم مشاريع في رام الله وبيت لحم. (صفدي، 2015، ص 3).

وقد أدى تقلص عدد المتسوقين في القدس إلى انخفاض الحركة التجارية. حيث انخفض بعد الانتفاضة الثانية إلى حوالي 40% من المتسوقين المعتادين بشكل دائم أو جزئي، وذلك للأسباب التالية:

1. إقامة الحواجز العسكرية.
2. ارتفاع تكلفة نقل البضائع من الضفة إلى القدس والعكس نتيجة الحواجز العسكرية وطول المسافات بعد إقامة جدار الفصل العنصري.
3. فرض الضرائب المتعددة على المقدسيين بمبالغ عالية التكلفة على التاجر بدون مراعاة مقدار دخله. انتشار الباعة المتجولين وازديادهم؛ لمحاربة البطالة في صفوف الشباب؛ مما يؤثر على التجار الرسميين دافعي الضرائب. (Trish Silkin and Amer Madi.2011.p 31)

4. انخفاض متوسط دخل الفرد في المدينة، وارتفاع نسبة البطالة لتصل الى 17.6% تقريباً (تقرير القدس الإحصائي 2014)، وبالتالي تنقلص رغبة للمواطن للتسوق، وتقتصر المشتريات على المواد الغذائية والأساسية.

بعد الانتفاضة الأولى قل عدد المتسوقين اليهود في القدس الشرقية، وانقطع تماماً بعد الانتفاضة الثانية. (Trish Silkin and Amer Madi.2011.p 31)

5. تتحكم إسرائيل بالجولات السياحية للزائرين وقللت عدد ساعات الزيارة للحرم القدسي الشريف. انقطاع كلي لأهل الضفة وقطاع غزة عن دخول القدس، مع إقامة الجدار وأكثر من 120 ألف مواطن يجتازون حواجز عسكرية بمعاونة للوصول إلى المدينة. ( Trish Silkin and Amer Madi.2011.p 31)

6. اضطر التجار والمؤسسات التجارية المقدسية إلى الاستغناء عن بعض موظفيهم نتيجة انخفاض المبيعات.

منع دخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواق القدس، وفرض مخالفات ضخمة ومحاكمة من يقوم بذلك، وخاصة المنتجات الغذائية وبالذات الحيوانية كالألبان والأجبان والبيض واللحوم والأدوية، وهي منتجات أقل سعراً من المنتجات الإسرائيلية المماثلة. (Trish Silkin and Amer Madi.2011.p 31)

كل الأسباب السابقة تشير إلى مدى العزلة الاقتصادية التي فرضت على القدس، مما أدى إلى تراجعها بشكل تدريجي وملحوظ.

تشير الإحصائيات لعام 2014م، إلى أن التوزيع النسبي للعاملين في مدينة القدس، صنفت 4.3 كصاحب عمل، و 13.7 يعمل لحسابه، و 80.1 مستخدم بأجر سواء يعمل بإسرائيل أو في مناطق السلطة الفلسطينية أو ضمن القطاع الخاص، 1.9 عضو أسرة بدون أجر. (مسح القوى العاملة الفلسطينية، 2014، ص 106)

يلاحظ أن النسبة الأكبر من المجتمع المقدسي هو من الفئة العمالية، يليها من يعمل لحسابه الشخصي. بينما وصل عدد المنشآت الخدمية عام 2013م في محافظة القدس 2463 منشأة موزعة كالتالي:

جدول رقم (19): عدد المؤسسات والعاملين واهم المؤشرات الاقتصادية لانشطة الخدمات في محافظة

القدس حسب النشاط الاقتصادي، 2012

(القيمة بالالف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين	الانتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	558	2098	16037.8	71567.0	28274.9	43292.1
الأنشطة العقارية الإيجارية	17	44	35.7	1092.8	175.8	917.0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	320	706	4037.0	16489	7548.7	8940.9
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	130	730	2600.1	40883.5	1830.9	39052.7
التعليم	269	3568	16654.4	34931.8	8271.8	26660.0
الصحة والعمل الاجتماعي	391	2774	21320.4	90566.4	11852.4	78714.0
الفنون والترفيه والتسلية	103	639	5362.5	10453.1	2536.1	7917.0
أنشطة الخدمات الأخرى	675	1903	6214.9	26087.2	5884.0	20203.2
المجموع	2463	12462	7222.8	292071.4	66374.6	225696.9

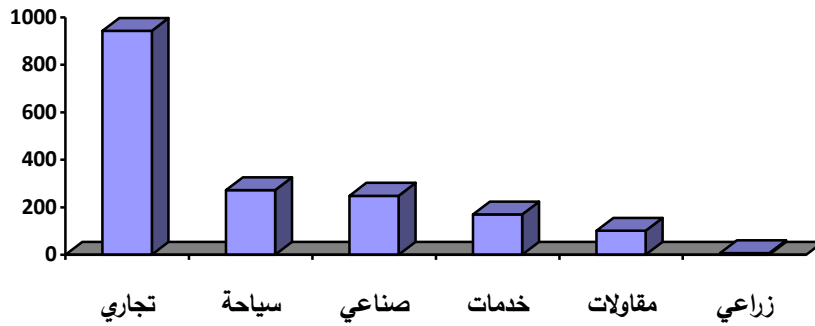
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 182)

إضافة إلى التجارة الداخلية فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في التجارة الداخلية عام 2014 في محافظة القدس 5,273 مؤسسة يعمل بها 12,134 عاملاً. وبلغ حجم الإنتاج لأنشطة التجارة الداخلية في محافظة القدس 162.8 مليون دولار. وبلغت القيمة المضافة التي حققتها هذه الأنشطة لنفس العام 111.7 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 185).

بينما ارتفعت قيمة الواردات السلعية المرصودة لمحافظة القدس لعام 2012 بنسبة 7.5 % مقارنة مع عام 2011 وبلغت حوالي 319.5 مليون دولار أمريكي. كما ازدادت الصادرات السلعية المرصودة لمحافظة القدس بنسبة 41.7 % مقارنة مع عام 2011 وبلغت حوالي 51.8 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 189).

تشير احصائيات الغرفة التجارية في القدس، أنها قامت بتسجيل تسعة آلاف مؤسسة تجارية منذ تأسيسها عام 1936م، منها من كان في غربي المدينة وأعيد تفعيل ملفاته. أما الآن فيوجد لدى الغرفة التجارية 3000 ملف اقتصادي (تجاري وصناعي)، 1250 ملف مفعل فقط، وذلك بسبب كون القانون الإسرائيلي الذي لا يلزم ولا يعترف بعضوية الغرفة التجارية للتجار حملة الهوية الزرقاء (أبو السعود، 2013، ص 116).

الشكل رقم (15): التوزيع النسبي للأعضاء المسجلين في الغرفة التجارية، حسب القطاعات الاقتصادية

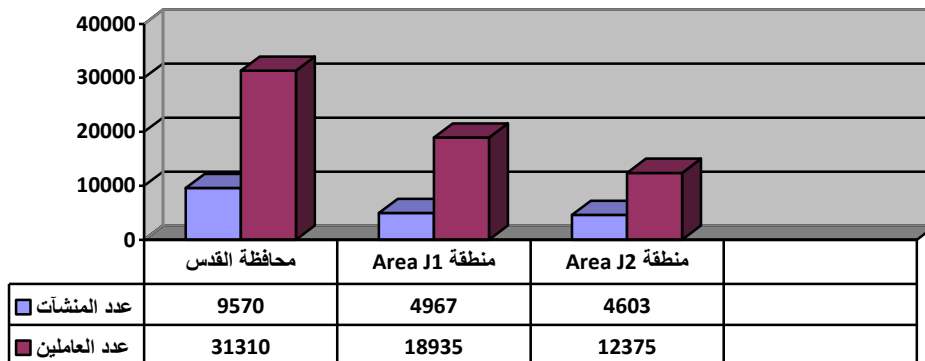


المصدر: أبو السعود، 2013، ص 116

نلاحظ من الشكل أن معظم المسجلين في الغرفة التجارية هم أصحاب المحال التجارية (943 ملف تجاري)، ونسبة المسجلين من القطاع السياحي (272 ملف لا يشمل محلات السنتوارية فهي مسجلة تجارياً وليس سياحياً)، يعتبر القطاع السياحي أهم قطاع في دخل الاقتصاد المقدسي، حيث تشكل السياحة نسبة 40% من اقتصاد المدينة (أبو السعود، 2013، ص 116).

ذكر في كتاب القدس الإحصائي السنوي عام 2014م، أن عدد المنشآت العاملة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي 2012، هو 10464، 4967 في مناطق (J1)، و 4603 في مناطق (J2).

الشكل رقم (16): عدد المنشآت العاملة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 142

موزعة على الأنشطة الاقتصادية المبينة في الجدول رقم (20) التالي:

جدول رقم (20): عدد المنشآت العاملة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، 2102

عدد المنشآت	النشاط الاقتصادي الرئيسي
6	التعدين واستغلال المحاجر
1111	الصناعات التحويلية
9	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
10	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
34	الإنشاءات
5461	تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
162	النقل والتخزين
608	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
68	المعلومات والاتصالات
82	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
14	الأنشطة العقارية
335	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
149	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
86	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي
530	التعليم
477	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي

161	الفنون والترفيه والتسلية
1110	أنشطة خدمات اخرى
-	أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم افراداً وأنشطة الاسر المعيشية في انتاج سلع وخدمات غير محددة لاستخدامها الخاص
30	أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية
21	غير مبين
10464	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 143

نلاحظ من الجدول السابق أن لتجارة الجملة والتجزئة النصيب الأكبر (5461 منشأة)، يليها الصناعات التحويلية.

إلا أن التاجر المقدسي يواجه وبشكل كبير ضغوطات إسرائيلية، بعد أن كان هو المستورد الرئيسي للمواد سابقاً، ومع العزلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها إسرائيل، اضطر التاجر المقدسي اللجوء إلى تجار الجملة الإسرائيليين، مما جعل المقدسيين وسطاء بين التجار الإسرائيليين والصفة، إلا أنه ومع مرور الوقت استغنى التاجر الإسرائيلي عن المقدسي بإقامة علاقات مباشرة مع تجار الضفة (أبو السعود، 2013، ص 116).

بالإضافة إلى أن إسرائيل تعتمد في سياستها التسويقية على حجم مبيعات عال، وعلى مشتريات ضخمة ووكالات عالمية رسمية؛ فالخصومات التي يحصل عليها التاجر الإسرائيلي لا يحصل عليها التاجر المقدسي لضآلة الكميات المطلوبة لديه؛ فيلاحظ المشتري أن التاجر الإسرائيلي يعرض البضائع بطريقة مغرية للمتسوق العربي بخصومات تناسبه وبمراكز تجارية جذابة، وإمكانية التقسيط عن طريق الفيزا التي لا يعتمد عليها التاجر المقدسي، ويفضل الدفع النقدي للمحافظة على السيولة المادية التي تمكنه من شراء بضائع جديدة.

يتعرض التاجر المقدسي إلى منافسة تجارية من تجار الضفة الغربية أيضاً، فعلى الرغم من أن إسرائيل تخالف من يهرب مواد غذائية ولحوم من الضفة، إلا أن البعض يغامر ويتجرأ ويتجه نحو مناطق C مثل العيزرية والرام وغيرها كالخليل أيضاً للتبضع، وشراء الملابس، فالمتسهلك المقدسي يجد في الضفة ما يطلبه بأسعار أقل مما هو في القدس، نظراً لأن التاجر المقدسي يضيف على السعر الأصلي للبضائع ما



يغطي نفقاته من أجرة المحل وأرنونا وكهرباء ومياه وضرائب إسرائيلية، فيدفع التاجر المقدسي ثلاثة أضعاف الضرائب الذي يدفعها التاجر في الضفة (أبو السعود، 2013، ص 116).

كما يواجه التاجر المقدسي منافسة من قبل اصحاب البسطات التجارية، حيث لا يترتب عليهم الالتزامات التجارية المترتبة على صاحب المحل التجاري، فالبسطات غير مشمول بالنظام الضريبي، وتعفى من ضرائب و توفر فواتير الكهرباء والمياه، فيكون الدخل لصاحب البسطة مريحا صافيا.

نتيجة لكل هذه الضغوطات على التاجر المقدسي؛ اضطر بعضهم إلى فتح محال تجارية في مناطق الضفة الغربية، وآخرون أغلقوا محالهم وحولوها إلى بيوت سكنية، ومنهم من حولها إلى مخازن لتخزين البضائع. مما ادى الى تقلص عدد المحلات التجاري، وخاصة بعد الانتفاضة الثانية، فوصل عدد المحلات المغلقة عام 2004م إلى 480 محلا معظمها في البلدة القديمة (أبو السعود، 2013، ص 116).

كما وتعمدت بلدية الاحتلال الإسرائيلي إهمال تحسين الطرق والمظهر العام لشرقي المدينة المقدسة بما يجذب السائح لها، رغم أن الميزانية المرصودة للقدس ضخمة جدا، بالمقابل حسنت أسواق غربي القدس وطورتها، كما فعلت في سوق مآمن الله، فحافظت على شكله التراثي وحولته إلى مركز تجاري فيه بعض العلامات التجارية العالمية والمقاهي والاستراحات التي جذبت السائح الأجنبي وسكان المدينة.

الشكل رقم(17): تبيين الصورتين الفرق في اهتمام بلدية الاحتلال الاسرائيلي في المراكز التجارية في القدس الغربية، واهمالها الشق الشرقي



سوق خان الزيت - البلدة القديمة شرقي القدس

المصدر: منتدى المسافرون العرب



المركز التجاري مآمن الله (سوق ماميللا) - غربي القدس

المصدر: Mamilla Hotel Jerusalem, touryourway

كما وطورت شارع يافا ومنعت دخول السيارات الخاصة إليه، واقتصر دخوله على المشاة وسيارات الأجرة والباصات والقطار الخفيف، فهو من أكثر المناطق التي تعج بالناس لاحتوائه على مراكز حكومية ومراكز تجارية، بينما بقي شارع صلاح الدين بدون ترميم وبدون تلقي أي خدمات؛ فمقدار الخدمات التي تقدمها بلدية الاحتلال الإسرائيلي لشرقي القدس لا يتجاوز 7% من مجموع الضرائب التي يدفعها التجار. أما تجار شارع صلاح الدين فيعانون من دخول المياه وتجمعها في محلاتهم التجارية نظرا لاستواء حواف الشارع مع حواف مداخل المحلات، ويعانون أيضا من عدم وجود إنارات ليلية بالشوارع، وعرقلة المتسوقين بالبلاط القديم المتعرج، كما وتهمل بلدية الاحتلال تنظيف شوارع القدس وغسلها بانتظام، وتوفير حاويات للنفايات ووضعها في مكان لائق لذلك وليس في منتصف الشارع، والأهم من ذلك كله؛ إصدار المخالفات للسيارات المتوقفة، مما يدفع المتسوقين إلى العزوف عن التسوق نظرا لعدم وجود مواقف للسيارات<sup>4</sup>.

الشكل رقم (18): تبين الصورتين الفرق في اهتمام بلدية الاحتلال الإسرائيلي في شوارع القدس الغربية، وإهمالها لشوارع الشرق



إهمال بلدية الاحتلال الإسرائيلي ترميم شارع صلاح الدين وصيانته

المصدر: تصوير الباحثة



تحسين الطرق في شارع يافا

المصدر: تصوير الباحثة

ومن الأمور الأخرى التي أثرت على التجارة في القدس؛ القانون الإسرائيلي عام 2003م والمتعلق برفع الحماية عن قيمة الإيجارات على المستأجرين، أثناء الركود الاقتصادي والتجاري، فلجأ بعض المالكين إلى المحاكم الإسرائيلية وحكمت المحكمة حسب ما يراه المخمن والخبير الإسرائيلي بعد مقارنته مع الوضع التجاري المزدهر في غربي المدينة (أبو السعود، 2013، ص 116).

<sup>4</sup>مقابلة مع تجار القدس: وكالة معا، 2013.

كما أن حصة مدينة القدس في الميزانية التطويرية للسلطة الفلسطينية تراجت كثيرا؛ فحجم إنفاق السلطة الفلسطينية على القدس قليل جدا، ولا يتناسب مع متطلبات الوضع الراهن، ولا يذكر مقارنة بالنفقات الضخمة التي تخصصها بلدية الاحتلال لغربي القدس.

ففي تصريحات لرئيس بلدية الاحتلال نير بركات بتاريخ 2015/02/14م إن ميزانية بلدية القدس في العام 2015م ستصل إلى نحو مليار ونصف المليار دولار (بزيادة قدرها 27 مليون دولار عن السنة الماضية 2014م مما يمثل زيادة قدرها 5.8%). وميزانية التنمية والتطوير لعام 2015م إلى 1.8 مليار (بزيادة قدرها 500 مليون والتي تشكل 38.5%). ومجموع الزيادة في ميزانية بلدية القدس للعام الحالي تصل إلى حوالي 13%. حيث تم تخصيص 300 مليون شيكل لخطة تنفيذية لمشاريع في القدس الشرقية، مدة الخطة 5 سنوات منها 100 مليون شيكل للشؤون الأمنية (سيتم إضافة المزيد من أفراد الشرطة وحرس الحدود) و200 مليون للبنية التحتية التي أشار إلى أنها في القدس الشرقية مازالت غير مناسبة، وفيها فارق كبير عن القدس الغربية. (ماهر، 2015)

اقتصر الدعم الفلسطيني للمقدسيين بصورة فردية بقرار خاص من الرئيس ياسر عرفات -رحمه الله- كمساعدة الأفراد التي هدمت منازلهم والمؤسسات التي واجهت أزمات مادية كدفع أجور موظفيها أو دفع مستحقات إيجار المؤسسة، وقد تقلصت تلك المساعدات بوفاة الرئيس أبو عمار، وانقطعت بانتخابات المجلس التشريعي عام 2006م، ومن ثم غاصت السلطة الفلسطينية بأزمة مالية حادة ومديونية عالية للبنوك، وشح في المانحين الدوليين.

ظهرت بعض المبادرات المقدسية الفردية وأخرى من لجان في القدس، في عام 2014م، نظمت لجنة تجار شارع صلاح الدين في القدس حملة الربيع للتسوق، ضمن برنامج "عيشة البلد"، لتشجيع الفلسطينيين على الشراء من أسواق البلدة القديمة، ودعم التجارة الوطنية، بدءا بتاريخ 2014/4/19 واستمرت 4 أيام، وعرضت فعاليات للأطفال وجولات ثقافية في البلدة القديمة، وعروضات موسيقية وطنية تراثية.

لعبت غرفة التجارة والصناعة العربية في القدس، بالتعاون مع مؤسسة التعاون؛ دورا مهما في تدريب وتشغيل العديد من الخريجين الجدد العاطلين عن العمل، بعد أن أمنت لهم تدريبات مهنية مثل الحدادة والنجارة والحلاقة والتصميم الإلكتروني، بالتالي قلصت نسبة البطالة بين صفوف الشباب المقدسي، فقد بلغ عدد طلبات الخريجين 770 طالبا، استعادة منهم 337 خريجا بواقع 2002242 ساعة تدريبية، 44% ذكور، 56% إناث، وفر لـ231 عاملا في مجالات مهنية مختلفة. (الغرفة التجارية الصناعية العربية القدس، 2015).

يكن الاستفادة من المميزات التي تتمتع بها اسواق مدينة القدس بقربها من الاماكن الدينية، مما يتيح الفرصة امام التجار الفلسطينيين والجهات الرسمية للتميز في تسويق السلع والبضائع التي تشتهر بها المدينة، كالقهوة العربية، والبهارات والزعر الخضر البلدي والكعك، وغيرها.

كما ويجب اعادة احياء الاسواق المغلقة مثل سوق الحصر، احيائه باعادة افتتاح المحال المغلقة بدعم من الجهات الرسمية، وبما أن ليس للحصر مكان في زمننا هذا، يمكن أن يحول لسوق بيع السجاد، حيث تفتقر البلدة القديمة لهذه السلعة، مما يضطر بالمستهلك لاقتنائها من القرى المجاورة مثل العيزرية والرام ورام الله.

العمل على تشجيع التاجر المقدسي بالانضمام الى الغرفة التجارية وتوعيته لاهمية إنضمامه، وتفعيل دور الغرفة التجارية في تقديم الدعم والاستشارة القانونية والضريبة للتاجر المقدسي، وتقديم دورات في كيفية ادارة رأس المال، وادارة المشاريع التجارية، ودورات قانونية توعوية.

تشكيل لجنة من تجار البلدة القديمة وقانونيين لممارسة الضغط على بلدية الاحتلال الاسرائيلي بضرورة تقديم واجباتها من ترميم وانارة ونظافة مقابل ما يدفعه التاجر المقدسي من ضرائب تعود بفائدة للحكومة الاسرائيلية دون نتائج على أرض الواقع.

### ثانيا: الصناعة في القدس

أما بالنسبة للقطاع الصناعي قبل بناء حدار الفصل العنصري الاسرائيلي، فترصد الإحصاءات انخفاض عدد المنشآت الصناعية، بحوالي 21%، وذلك لحساب الصناعات الإسرائيلية، التي بدأت تغزو القدس، وتحل محل الصناعات المحلية، باعتبار أن القدس تدخل ضمن منطقة التنمية الصناعية. (عبد الحق، 1991، 102)

دعمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسات التوطين "الإسرائيلي" فيها عن طريق تقديم امتيازات وإعفاءات مالية لرجال الصناعة الإسرائيليين، الذين سينقلون صناعاتهم إليها. (عبد الحق، 1991، 102)

ازدهرت القدس وخاصة البلدة القديمة قديما بصناعات متعددة ذكرت في الفصل السابق مثل صناعة الجلود، والشمع، وعصر الزيتون والحفر على أخشابه، وصناعة الصابون، والنسيج والملابس ودباغتها، وصياغة الذهب، والقش، والنحاس، والفخار.

وتعتبر الصناعات السابقة التراثية التقليدية مهنا وحرفا اشتهر بها أهلها وسكانها والعائلات المقدسية العريقة، إلا أن بعض هذه الحرف التقليدية اندثرت بوفاة الأجداد أو الآباء نظرا لعدم جدواها الاقتصادي للظروف الاقتصادية العامة في القدس، بالإضافة إلى منافسة سعر السلعة المستوردة، وتغير طلب المستهلك وذوقه (قرش، 2012، ص 7). (vii).

كانت الصناعة تشكل 14% من اقتصاد القدس لعام 1994م، ومن ثم تراجعت بشكل حاد، فاضطر عدد من المصانع إلى إغلاق مصانعها أو تقليص إنتاجها أو نقله إلى مناطق الضفة الغربية، كصناعة الأحذية، ومخايط الملابس، وصناعة المنتجات الجلدية، والمستلزمات الصحية للأطفال. (أبو السعود، 2010، ص 12)

يظهر الجدول رقم (21) المهن الحرفية التراثية التقليدية التي ما زالت تنتج في القدس، وسيعرض الجدول أيضا المهن التي فقدتها القدس لاسباب التطور البشري، ولكن ما يمنع أن تبقى القدس متطورة ومحافضة على التقاليد القديمة تشتهر بها، وهي:

الجدول رقم (21): المهن الحرفية التراثية التقليدية التي ما زالت تنتج في القدس، والمهن التي فقدتها القدس لاسباب التطور البشري

مهن ما زالت في القدس	عدد	حرف فقدتها القدس
الخزف (السيراميك)	3	البسط والحصر
التطريز	4	الفخاريات
الخيزران	2	الصناعات الخشبية
الأطراف الصناعية	1	السلال
المكانس	1	التنجيد
الفراشي	1	الصدف
النحاس	1	المبيض والنداف (القطن والصوف)
الشنط الجلدية	1	
المجموع	14	مجموع الصناعات المفقودة
		13

المصدر: قرش، 2012، ص 7

من الصحيح أن لا أحد في هذه الأيام يستخدم الحصر أو سلال القش لعامل الزمن، ولكن من الممكن أن تمتاز القدس بصناعتها وتسويقها كنوع من التراث الفلسطيني، ويمكن حصرها في محل واحد في البلدة القديمة، بدلا عن تكرار السلع وهي مشكلة تعاني منها البلدة القديمة، فمعظم التجار يتجهون نحو الملابس أو الطعام بينما يغيب عنهم السلع المفقودة في القدس.

فهناك سوء استغلال واهمال في استثمار الحيز المكاني في البلدة القديمة، فاسواق باكملها مغلقة في ظل غياب الاستراتيجية في الاستثمار.

ما زال هناك اثنتا عشرة منشأة حرفية تعمل في القدس، موزعة بين ثلاث جمعيات خيرية، وثلاث شركات عائلية خاصة، وثلاث أخرى فردية، وتتفرد مدرسة دار الأيتام بصناعة الخيزران، سيتم الحديث عن كل مهنة بشكل مفصل، كالتالي: (قرش، 2012، ص viii).

#### 1) حرفة الخزف ( القيشاني أو السيراميك):

اشتهر الأرمن في صناعة الخزف أو السيراميك، فقد جلبوها معهم إلى مدينة القدس في أوائل القرن التاسع عشر، ولا يزال يتداولها أحفادهم في المدينة. (موقع RT، 2012)

ويوجد الآن في مدينة القدس 3 ورش فنية لإنتاج الخزف، في شارع نابلس وفي البلدة القديمة وباب الجديد، يعمل بها 12 عاملا، 3 منهم هم أصحاب العمل. أما تحصيلهم العلمي فكان على النحو الآتي: 3 منهم يحملون الشهادة الجامعية الأولى، وواحد دبلوم مهني، والآخرون شهادة الثانوية العامة. تباع المنتجات مباشرة إلى الزبائن بمقدار 83% منها. وما لا يزيد عن 3% يصدر إلى الخارج، والباقي يوزع بين التجار الفلسطينيين والإسرائيليين مناصفة. وينقسم البيع المباشر بين ثلاث فئات وهم السائحون ونسبة شرائهم للمنتج مباشرة 63%، والإسرائيليون 30%، والفلسطينيين 7%. وفيما يتعلق باستيراد المواد الخام فمعظم المادة بما مقداره 85% من فلسطين (كما ذكر سابقا من مدينة جنين) أو من تجار فلسطينيين أو فلسطينيين 48، ولا يزيد عن 15% يؤخذ من إسرائيل. (قرش، 2012، ص 15)

تواجه هذه المهنة تحديات وضغوطات صعبة من الإحتلال الإسرائيلي، وخاصة بما تفرضه من ضرائب على المصانع وخاصة ضربية الأرنونا، كما وتعاني هذه الورش من قدم المعدات والأفران، فهي بحاجة إلى تحديثات للمحافظة على دوام هذه الحرف التقليدية، وبالرغم من تميز القدس بهذه المهنة لخبرة أصحابها على مدى عشرات السنين، ولما تضيفه منتجاتها من خصوصية المكان المقدس في رسوماته من الحيوانات كالغزلان، وأشجار الحياة الشهيرة في قصر هشام، والألوان الزاهية البراقة للسائحين، إلا

أنها لا تجذب المتسوقين اليهود؛ مما لا يشكل ضغطا عليها أو يفرض عليها قيودا من حكومة الاحتلال، إلا أنها تخضع أيضا لتقلب أسعار صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية، وتخضع لمنافسة محدودة من مصانع الخليل. (قرش، 2012، ص15)

الجدول رقم (22): عمر المعدات والآلات المستخدمة في المهن

سنة صنع الآلة	اسم الآلة	نوع الحرفة
غير محدد، باستثناء ماكينات جمعية شعاع فهي حديثة	ماكينات خياطة	التطريز
1960- قديمة	ماكينة خياطة- كوي لحام	صناعات جلدية (شنط وأحزمة)
1970- قديم	ماتور تلميع- منشار- برداخ	نحاسيات
2011- قديم	درل- آلة خزق للخشب	مكائن وفراشي
قديم- غير معروف	مضخة هواء ومفصات- 3 قوالب الية	الخيزران
2010-1980- غير معروف	1 ماكينة تصوير الية- 1 فرن الي- تلوين الخزف	الخزف (السيراميك)
	اله تدوير وقوالب صب (القوالب آلية بينما الرسم يدوي) - أواني عميقة - فرشاة صقل	تابع الخزف (السيراميك)

المصدر: قرش، 2012، ص 15

## (2) التطريز

تحتضن أربع جمعيات خيرية مقدسية هذه المهنة، حيث يبلغ عدد العاملات في مجال التطريز 63 عاملة، وهي المهنة الأعلى من حيث عدد العاملين بها، وجميعهن يعملن في البيوت إلا واحدة فقط تعمل في جمعية الاتحاد النسائي العربي. (قرش، 2012، ص16)

الجمعيات التي تسوق لهذه المنتجات هي:

1- جمعية الاتحاد النسائي العربي تأسست عام 1931م وهي من اقدم جمعيات الخيرية في القدس ومقرها واد الجوز، لديها عاملة تطريز واحدة فقط.

2- جمعية ميليا للتدريب والفن (المعروفة بجمعية قرط)، تأسست قبل عام 1967م ومقرها البلدة القديمة، تعمل لديها 40 عاملة وهو أكبر مشغل للتطريز في القدس.

3- جمعية البراء لسيدات القدس، أنشأت بعد 2001م في بيت حنينا، ولديها 7 عاملات.

4- جمعية شعاع النسوية، أسست بعد سنة 2001م ومقرها شعفاط، تعمل لديها 15 عاملة. (قرش، 2012، ص16)

التحصيل العلمي للمطرزات: 25 من العاملات تدرين في مدارس مهنية فلسطينية، 21 عاملة تعلمن من الجمعية المنتميات لها، 17 واحدة تعلمن من أمهاتهن وجداتهن بالوراثة. منهن واحدة حاصلة على شهادة جامعية أولى، و 12 منهن دبلوم مهني، 9 ثانوية عامة، 19 منهن أقل من الثانوية. (قرش، 2012، ص16)

تكمن نقاط القوة في هذه الحرفة، أن المواد المستخدمة هي فلسطينية ولا يتم استيراد أي مادة إسرائيلية، كما أن معظم زبائن هذه المنتجات هم فلسطينيون ولا يباع للأجانب سوى 20% من المنتجات، وبالتالي لا تتأثر بانخفاض السياحة الأجنبية، ولا يباع للإسرائيليين أي منتج، كما أن تكلفة التطريز غير عالية وإنما تتطلب جهدا كبيرا من العاملة. أما بخصوص نقاط الضعف فتكمن في قلة خبرة مجالس إدارة الجمعيات بماهية التطريز، الضرائب المفروضة على المنتجات، عدم تحديد ساعات عمل معينة لربات البيوت، تعود كمية الانتاج إلى أوقات فراغ العاملة في بيتها.

(3) الخيزران:

تتخصر مهنة صناعة الخيزران بمدرسة دار الأيتام الصناعية في عقبة السرايا في البلدة القديمة في القدس، وهي من أقدم المدارس المهنية في فلسطين حيث تأسست عام 1922م كملجأ للأطفال الفقراء والأيتام لمساندتهم وتعليمهم مهنة تؤهلهم للاعتماد على أنفسهم في المستقبل. وتقدم دار الأيتام التعليم الأساسي (قراءة وكتابة)، والتعليم المهني في مجالات متعددة هي: النجارة، والطباعة، والخيزران، والخياطة.



وقد أبدع خريجوها في مجالاتهم ونقلوا رسالة المدرسة ورسالتهم الشخصية إلى العالم، فمنهم من احترف مهنة الخيزران في غزة، وغيره في الشتات، والبعض منهم عاد ليكمل مسيرة تعليمه، فأصبح يعلم أجيالاً داخل المدرسة.

في قسم الخيزران يتدرب حوالي ثمانية طلاب لا يتقاضون أجراً، يستخدمون آلات بسيطة غير حديثة، مثل: مضخات الهواء والمقصات ومناشير لقص المواد الخام (الخيزران). ويبلغ إنتاج المدرسة 120-150 كرسي وطاولة سنوياً، بما قيمته عشرة آلاف دينار أردني. تباع (70%) من منتاجات المدرسة إلى الفلسطينيين، و 20% إلى الإسرائيليين و 10% إلى السائحين. أما المواد الخام فتستورد من خارج فلسطين عن طريق الإسرائيليين بعد أن كانت تستورد من قطاع غزة. (قرش، 2012، ص 18)

تعاني المدرسة من قلة المعدات والآلات الحديثة، وتمحور التدريب على يد معلم واحد، وانحصار توزيع المنتجات على المستهلك الفلسطيني، وعدم تصديرها إلى الخارج.

#### 4) الأطراف الصناعية:

تصنع الأطراف الصناعية في مؤسسة الأميرة بسمة في جبل الزيتون مقابل مستشفى المقاصد، فقد بدأت المؤسسة عام 1965م بالعمل كمركز للعلاج الطبيعي، وشلل الأطفال، ولذوي الاحتياجات الخاصة. ولكن وبسبب إغلاق مشغل رابطة المناضل الجريح؛ الذي كان مختصاً بصناعة الأطراف الصناعية آنذاك؛ افتتح قسم في مؤسسة الأميرة بسمة مختص بتصنيع الأطراف الصناعية وقدم هذا القسم خدماته أثناء الانتفاضة الأولى والثانية.

بالرغم من أن مساحة القسم كبيرة؛ إلا أنه يعاني من افتقار في الآلات الحديثة، وتراكم الديون الطائلة عليه؛ بسبب تقصير السلطة الفلسطينية في دفع مستحقات المتعاجين الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى العراقيل التي تواجه المؤسسة لإيصال الأطراف الاصطناعية إلى مناطق الضفة وغزة وما تكلفه من جهد ومال.

#### 5) المكناس والفراشي

ينحصر تصنيع المكناس والفراشي يدوياً في الورش التابعة لجميعية المكفوفين العربية في القدس، فقد تأسست فترة الانتداب البريطاني عام 1932م، وسجلت آنذاك في وزارة العمل تحت رقم 105، ويعمل في المشغل 15 عاملاً بأجر جميعهم من مكفوفين، تدربوا وعملوا في نفس المؤسسة، ينتجون ما بين 6000

إلى 10000 قطعة من الصنفين، وتقدر مدخولاتهم 64 ألف دينار أردني حسب حسابات سنة 2011م للجمعية.

تستورد المواد الخام من المكسيك وهولندا والهند، ويعمل المكفوفون على 5 آلات منها الحديث ومنها القديم، تسوق منتجاتها محليا إلى محلات التجزئة والمؤسسات وبلدية الاحتلال الإسرائيلي والأجانب، ويبيع القليل منها في معارض دولية في عمان وأردن.

تعاني المؤسسة من انقطاع الدعم المقدم من السلطة الفلسطينية، وصعوبة تسويق منتجاتها في الضفة الغربية نظرا لوجود الجدار، وتكلفة نقل المنتجات إلى مناطق الضفة، وقدم سيارة توزيع المنتجات. (قرش، 2012، ص17)

#### 6) النحاس (السمكرة)

السمكرة هي مهنة تقوم على إصلاح أدوات التدفئة القديمة والإضاءة كالفناديل والسراج وصوبات الكاز، وصناعة "دلو الزينكو"، وسخانات الماء اليدوية والبوابير.

الشكل رقم (19): قطعة نحاسية مزخرفة صناعة فلسطينية مقدسية



المصدر: شبكة هنا القدس للاعلام المجتمعي

صناعة النحاس والأعمال النحاسية والأوعية النحاسية تمر بأربع مراحل وهي الطرق والصب والسحب والكبس، يخلط النحاس مع الصفيح ويستخدم بشكل كبير في صناعة الأدوات المطبخية.

انتشرت صناعة النحاس المزخرف في العهد العثماني، فاشتهروا بصناعة الأواني والأباريق والفازات والأطباق والمعلقات المزخرفة بالرسم الهندسية الإسلامية، وأحيانا تطعيم النحاس بالفضة والذهب.

انتشرت هذه الصناعة في سوق الخواجات من البلدة القديمة في مدينة القدس، ولم يتبق منها سوى محل واحد باسم الشيخ أبو العبد، إلا أن هذه الصناعة تخدم القطاع السياحي فقط، ولا يشتري أهل البلد إلا القليل منها للزينة أو تصليح ما هو قديم، نظرا لاكتساح المنتج المستورد الأسواق، فهي مهنة تحتاج إلى التعلم والتدريب لأنها بحاجة إلى الدقة والحرفية<sup>5</sup>.

الشكل رقم (20): صور منتجات محل الشيخ أبو العبد الوحيد في صناعة النحاسيات في القدس



المصدر: شبكة هنا القدس للاعلام المجتمعي

## (7) الجلود

بدأت حياكة الجلود وصبغتها يدويا وبشكل بدائي، حيث تطورت تدريجيا إلى أن وصل عدد المدايح في فلسطين حوالي خمس عشرة مدبغة حديثة ومتطورة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي من جلود ذات مواصفات عالية. القدس

ترتكز الصناعات الجلدية على صناعة الأحذية والحقائب الجلدية فقد انتشرت هذه الصناعات في مدينة الخليل. وتجار البلدة القديمة قائمين على استيرادها.

تراجعت الصناعات الجلدية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت وما زالت تمر بها الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الحجم الكبير من البضائع المستوردة التي اكتسحت كافة المحلات الحرفية في البلدة القديمة، وإن كانت المنتجات الجلدية ستنافس البضائع المستوردة من حيث الجودة والتميز فهي لن تستطيع أن تنافسها من ناحية تدني الأسعار وغياب قوانين الحماية للمنتج المحلي.(حرف في البلدة القديمة، 2012)

<sup>5</sup>مقابلة مع الشيخ أبو العبد: شبكة هنا القدس، 2014

يوجد في البلدة القديمة في القدس ورشة عائلية خاصة تنتج الشنط والأحزمة الجلدية، تأسست عام 1967م، وأعاد الابن افتتاحها بعد وفاة والده عام 2011م. حيث يستخدم ماكينة خياطة قديمة، ويبيع مباشرة إلى المستهلك لمحدودية الإنتاج وعدم إمكانية البيع بالجملة للتجار. (قرش، 2012، ص 20)

الشكل رقم (21): صور منتجات محل الجلود الموجود في القدس

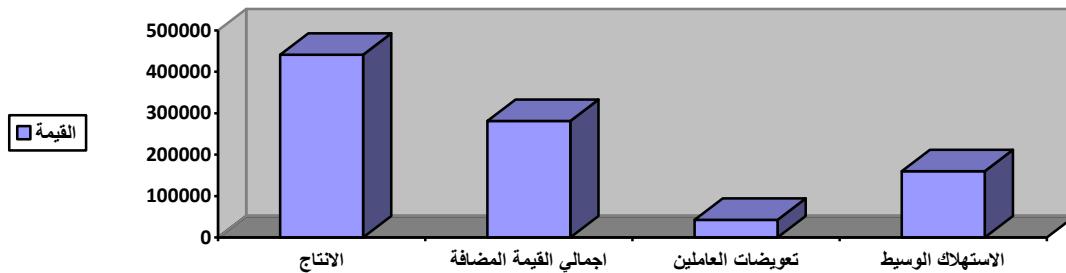


المصدر: حرف في البلدة القديمة، 2012

كما وتعتبر شركة سجائر القدس ومقرها في أبو ديس أكبر شركة صناعية في القدس، حيث أن الضرائب المدفوعة من قبل الشركة من أهم الضرائب المحلية التي يعتمد عليها دخل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تصل قيمة هذه الضرائب إلى 60 مليون دولار سنويا لخزينة الدولة (ابو السعود، 2010، ص 12).

بلغ عدد المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة خلال العام 2013 في محافظة القدس 1119 مؤسسة يعمل بها 4080 عامل، وبلغ حجم الانتاج لانشطة الصناعة 440.9 مليون دولار، بينما بلغت القيمة المضافة التبع حقتها هذه تاننشطة لنفس العام 281.0 مليون دولار. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015، ص 161)

الشكل رقم (22): أهم المؤشرات الاقتصادية لانشطة الصناعة في محافظة القدس، 2013، (القيمة بالألف دولار أمريكي)



المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015، ص 161

جدول رقم (23): عدد المؤسسات والعاملين و أهم المؤشرات الاقتصادية لانشطة الصناعة في محافظة القدس حسب النشاط الاقتصادي لعام 2013م:

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة
التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية	1114	3244	23744.8	251789.8	79065.0	172724.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	5	836	19089.9	189103.3	80845.1	108258.2
المجموع	1119	4080	42834.7	440893.1	159910.1	280983.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص 162

ولتطوير قطاع التجارة والصناعة في القدس، وتثبيت وجود الفلسطينيين، من خلال دعم صمودهم، وتنمية اقتصادهم وهو التحدي الأكبر في ظل الاحتلال الاسرائيلي، لا بد من تنظيم جولات سياحية محلية ودولية بالتركيز على المعالم التاريخية والدينية، وتشجيع المدارس الموجودة داخل المسجد الأقصى والاسبلة ومصاطب العلم، والمتحف الاسلامي.

تكمن أهمية إنشاء صناعة سياحية وطنية ذات رسالة ومضمون، في أن السياحة تمثل المجتمع السياحي والحضارة العربية، وذلك في ظل مهاجمة الاحتلال الاسرائيلي لحضارتنا وثقافتنا من قبل أدلاء السياحة. توحيد عمل المجتمع المقدسي، والتعاون بين كافة المؤسسات من أجل ابراز مدينة القدس محليا وعالميا. ولتحقيق ذلك لا بد من وضع برامج سياحية منظمة داخل مدينة القدس، وتنظيم دورات مكثفة لأدلاء لديهم الروح والرؤيا التاريخية والانتماء، وتطوير المعلومات والخرائط السياحية والتنسيق مع المشرفين على المؤسسات والزوايا التاريخية بالبلدة القديمة من أجل قيام الأفواج السياحية بزيارتها.

### المبحث الثالث: قطاع الإسكان والبناء والمقاولات في القدس

وضعت السلطات الإسرائيلية قيوداً هائلة على تطور الفلسطينيين في القدس منذ عام 1967م، لذلك يجد سكان شرقي القدس الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة نقص حاد في المساكن بسبب فشل وامتناع السلطات الإسرائيلية في عمل التخطيط اللازم والمناسب للأحياء الفلسطينية. إن عملية التنظيم والبناء في القدس هي جزء من السياسة العامة الإسرائيلية، يترتب عليها اعتبارات سياسية تتسم بالتمييز الممنهج والعنصري ضد المقدسيين. مقابل ما تشهده القدس بشقها الغربي تنظيماً واستثماراً هائلاً في الأحياء المأهولة بالسكان اليهود.

قامت إسرائيل بإلغاء جميع الخرائط الهيكلية الأردنية التي كانت سارية على الأرض، والذي كان من شأنه خلق فراغ تنظيمي تم تعبئته بصورة تدريجية حسب الرؤيا الإسرائيلية. وصادرت العديد من الأراضي بهدف بناء الأحياء اليهودية في القدس، وامتنعت بلدية الاحتلال عن إعداد خرائط هيكلية مستقبلية للمدينة في المنطقة الفلسطينية. في حين تمت المصادقة على بعض الخرائط المحدودة من أجل منع البناء الجديد، وأعلنت عن مساحات واسعة تحت مسمى مناطق خضراء. (حرحش، 2015)

تميزت الخرائط المعدة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتخصيص ما يقارب عن ٤٠٪ تحت مسمى مساحات مفتوحة للمناظر، والتي لا يسمح البناء عليها. وتبقى ما لا يزيد عن ١١٪ من المساحة القابلة للبناء في القدس الشرقية. (حرحش، 2015)

نتج عن الإجراءات الإسرائيلية حالة اكتظاظ سكاني في الأحياء الفلسطينية في القدس، يصل إلى ضعف الاكتظاظ في الأحياء اليهودية. فتؤكد بتسليم على أنه وفي عام ٢٠٠٢م، كانت نسبة الاكتظاظ لسكان العرب بالنسبة لتلك المخصصة لليهود ب ١١,٩ متراً مربعاً للفرد الواحد مقابل ٢٣,٨ متراً مربعاً للفرد اليهودي. (بتسليم، 2011)

تصنف القوى العاملة في هذا القطاع كحرف يمارسها أصحابها بشكل فردي، دون أن يكون هناك شركات لبناء العقارات أو شركات إنشاء، فكان الأغلب مقاولون يزاولون هذه المهنة بناء على العرض والطلب في سوق الإنشاءات، وحسب الأماكن والمناطق التي تشهد نمواً حضارياً وسكانياً، وكان أغلب العمل يتم في المدن وأحيائها (القدس، الخليل، نابلس، رام الله، ومدن في قطاع غزة) وغيرها من مدن أراضي عام 1967م.

وكانت الأجور تتفاوت حسب خبرة وصناعة الحرفي البناء، ولم تكن هناك أسعاراً ثابتة أو محددة، لأن أغلب العاملين في هذا القطاع كانوا يعملون بطريقة الأجرة اليومية، وحسب ما تتطلبه طبيعة العمل من

إنجاز، ويتم ذلك عن طريق الخبرة الشخصية بأصحاب المقاولات وبمكان العمل، وليس بناء على درجة علمية أو ما شابها من الحرف الأخرى، كالميكانيكا على سبيل المثال.

شهدت فترتي الثمانينيات والتسعينيات بناء مستوطنات كبيرة مثل مستوطنة معاليه أودميم شرقي القدس، وبسغات زئيف غربي القدس، وتوسيع الأحياء السكنية بشكل كبير في مناطق مثل: القسطل وباب الواد، ودير ياسين (أو جفعات شأوول بالعبرية)، وغيرها من المدن الإسرائيلية (تل أبيب، وبئر السبع، ويافني) التي شهدت توسعاً ونموً عمرانياً وسكناً، وشهدت أيضاً بناء مصانع وشركات، مما جعل حركة هذا القطاع تعتمد على الأيدي العاملة الفلسطينية، فكان مردوده المالي والاستراتيجي يصب لصالح الإسرائيليين من حيث إنشاء شركات مقاوله، ولم يكن لدى الفلسطينيين تجربة حقيقية في هذا القطاع بشكل مؤسسي وممنهج، إنما فردي وعشوائي.

السكن اللائق إحدى أساسيات الحياة، وأحد حقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها القوانين والمواثيق الدولية، فهو دليل على التطور العمراني والثقافي للشعوب، حيث يستغل التخطيط في استعمالات الأراضي للتطور وفي جميع المجالات السكانية، والبنية التحتية والبيئية.

يواجه الفلسطينيون في شرقي القدس التي تم توسيع حدودها بعد عام 1967م، مشاكل كثيرة في مجالات الإسكان، نتيجة السياسة العامة التي تتبعها سلطات الاحتلال من أجل الضبط السكاني والتقنين في إعطاء رخص البناء.

وتتسم سياسة التخطيط الإسرائيلي التي تحمل صبغة سياسية اتجاه المدينة بآليات تعمق الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال فرض الأمر الواقع بالقوانين الضاغطة للهيمنة الجيوسياسية.

ويذكر أن إسرائيل فور احتلالها شرقي القدس أصدرت أخطر القرارات التي تمكنها من استملاك الأراضي الفلسطينية بدون وجه شرعي كسلطة احتلال، فجاء القرار بتوقيف عمليات تسوية الحقوق في أراضي شرقي القدس، واعتماد ما تم تسجيله في سجلات الطابو.

بالإضافة إلى تطبيق قانون أملاك الغائبين لعام 1951م، الذي سمح لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على العديد من المباني والأراضي في القدس نظراً لغياب أصحابها، بناءً على الإحصاء السكاني لمدينة القدس التي أجرته وزارة الداخلية الإسرائيلية عام 1967م.

بناء على ذلك، صنفت دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية التابعة لجمعية الدراسات العربية الأراضي في شرقي القدس منذ عام 1967م، ووزعتها كما يأتي: (الروبيضي، 2012، ص 71-72)

1. ملكية خاصة مسجلة على اسم المالك أو المستفيد. وتتنوع الملكية الخاصة على:

أ - ملكية مسجلة رسمياً مع كوشان طابو.

ب- ملكية حق الاستعمال والاستفادة من دون تسجيل رسمي.

2. أملاك وقفية.

3. أملاك البلدية، وهي أراضي أمانة القدس الشرقية الفلسطينية المحتلة عام 1967م ونقلت بعد ذلك لبلدية الاحتلال الإسرائيلي.

4. أملاك آلت إلى دولة الاحتلال الإسرائيلية.

5. أراضٍ مختلف أو متنازع عليها بين الدولة والأفراد.

6. أراضي مشاع قرية مسجلة باسم مختار القرية لصالح الأهالي.

تعتبر سياسة الضبط والتقنين في السكن جزءاً من الصراع الديموغرافي والجغرافي للسيطرة على المدينة وتحقيقاً لأهداف واضحة وضعت عام 1973م ضمن سياسة الأغلبية والأقلية ضمن معادلة، 78% سكان يهود، و 22% عرب.

يقطن مدينة القدس 300200 شخص فلسطيني حسب إحصائيات شهر أيار من عام 2015م، ويشكلون ما نسبته 36.8% من سكان المدينة، الغالبية العظمى من سكان مدينة القدس العرب مصنفيين إسرائيلياً بأنهم مقيمون دائمون. (تقرير حقائق ومعطيات حول القدس الشرقية 2015م)

استطاع الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس من تحديد تسعة معيقات أساسية تمنع التوسع العمراني للسكان الفلسطينيين في مدينة القدس، وهي:

1) محدودية الأراضي المتاحة للبناء بسبب مصادرة الأراضي وإجراءات التنظيم التي تفرضها إسرائيل.

2) معيقات مالية وغير مالية تعيق من استصدار رخص بناء.

3) عدم وجود مخططات هيكلية للأراضي المتاحة.

4) محدودية البنية التحتية تحد من استصدار تراخيص.



(5) محدودية التمويل المخصص عند الأسر للبناء.

(6) ارتفاع تكاليف إقامة المباني والضرائب المفروضة.

(7) ضعف التعاون والتنسيق على المستوى المحلي ومشكلات في الملكية والطابو.

(8) هدم المنازل بسبب عدم الترخيص أو أي إضافات على المبنى غير مرخصة.

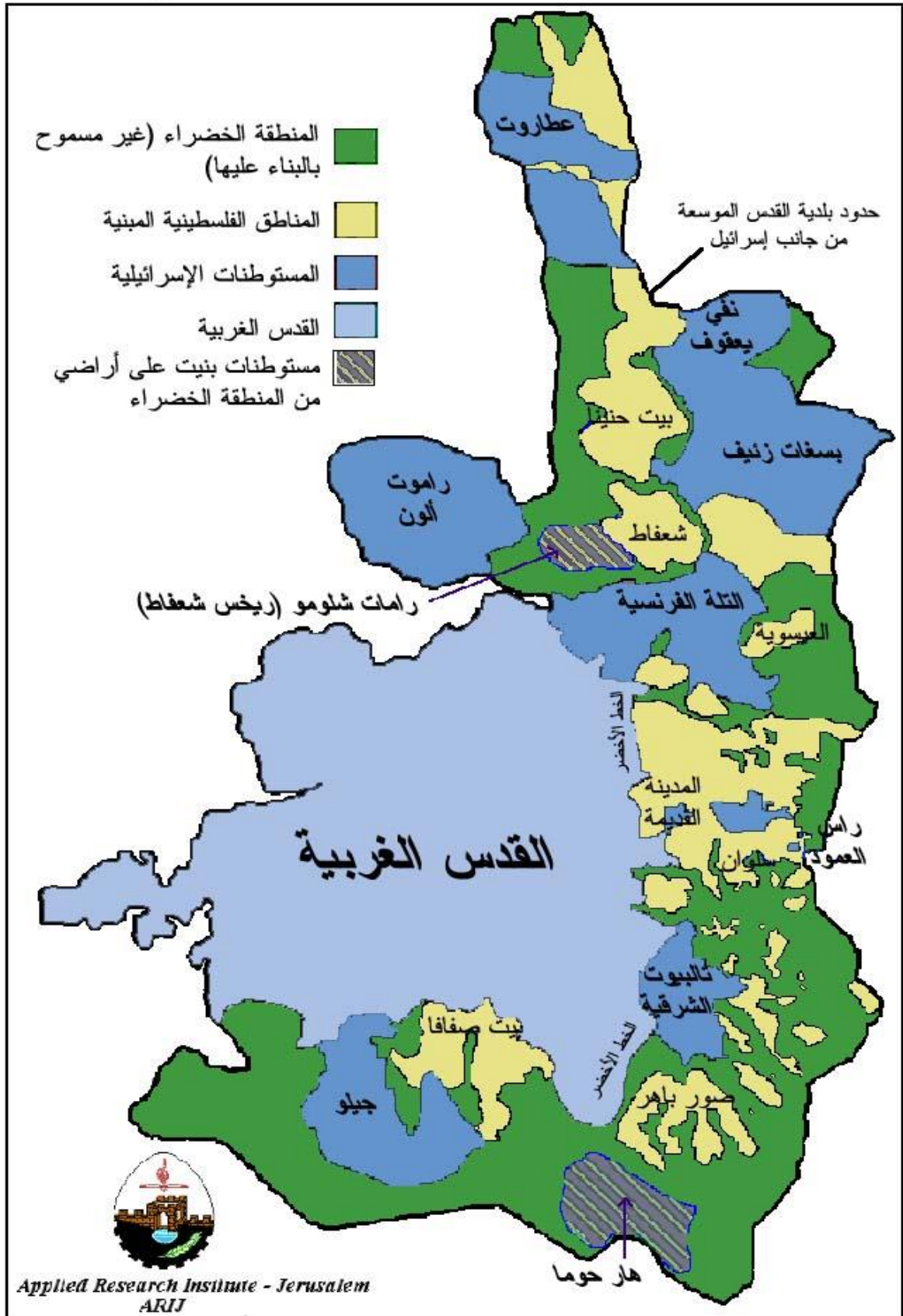
(9) فرض قيود على ترميم المنازل. (زغير، الرويضي، وآخرون، 2007، ص 12)

صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 25 كم<sup>2</sup> من الأرض منذ بداية الاحتلال، وأقامت 17 مستوطنة إسرائيلية طوقت مدينة القدس من جميع الجهات، وهو ما نسبته 34% من الأراضي المحتلة، وصنفت 54% من الأراضي كمنطقة خضراء أو مفتوحة، وأبقت ما يقل عن 12% من الأراضي لصالح البناء والسكن ولا تزيد مساحتها عن 10048 دونما. (عودة، 2008، ص 78).

إن نسبة البناء القسوى في الأحياء الفلسطينية تتراوح ما بين 25% إلى 50%، بالمقابل تصل في القدس الغربية والأحياء اليهودية إلى ما يتراوح ما بين 75% - 125%. (تقرير حقائق ومعطيات، 2015)

الشكل رقم (23): خارطة الأراضي المصادرة لبناء المستوطنات، والمصنفة بمناطق أمنية، ومناطق خضراء:

# مناطق بلدية القدس الموسعة من جانب إسرائيل



مترجمة بتصريف عن الأصل الإنكليزي - الحقوق محفوظة لمعهد الأبحاث التطبيقية بالقدس

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية - أريج

قسم راسم خمائسي في دراسته عن تحديات السكن والإسكان في القدس، السكن إلى ثلاثة أبعاد، وهي:

(1) البعد الكمي؛ أي كم تحتاج لتوفير حاجيات السكن.

(2) والبعد النوعي؛ ويعني أي نوع من السكن يجب توفيره لتلبية احتياجات المواطنين.

(3) والبعد المكاني؛ أي أين يمكن توفير السكن ليتناسب مع توزيع السكان الجغرافي.

واعتبر أزمة السكن في القدس من الممكن أن تشمل الأبعاد الثلاثة، بحيث لا يوجد توفير مناسب لها من حيث الكمية، والنوعية والمكان الذي تتوفر به.

يصنف السكن كقطاع إنتاج وخدمات فهو خدمة أساسية يجب توفيرها للمواطنين، يبين الشكل رقم 28 الإطار العام للعلاقة الجدلية والتأزيرية بين المركبات التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع الإسكان:

الشكل رقم (24): الإطار العام للعلاقة الجدلية والتأزيرية بين المركبات التي تؤثر بشكل مباشر على قطاع الإسكان



المصدر: خمائسي، 2013، ص 147

ملكية الأرض للبناء عليها، والحصول على مخططات بلدية القدس الإسرائيلية الهيكلية، هما الشرطان الأساسيان للسماح للفلسطينيين بالبناء على أراضيهم. إلا أن بلدية الاحتلال تعرقل إصدار كوشانات طابو أو إخراجات قيد تثبيت الملكية. كما وأنها تماطل في التصديق على المخططات الهيكلية التي تجيز البناء للفلسطينيين على أراضيهم.

بسبب افتقار مدينة القدس للمخططات الهيكلية التي تقدمها بلدية الاحتلال، وتعليق العديد من المخططات الهيكلية لجمعيات وأفراد مقدسين، اضطر المقدسيون إلى البناء بدون ترخيص، فوصلت نسبة البيوت التي شيدت من دون ترخيص إلى 39% من بيوت شرقي القدس، أي نحو 20000 بيت.

خطر فقدان المأوى بسبب نشاطات جمعيات إسرائيلية تسعى لتهويد القدس الشرقية، وذلك من خلال إقامة بؤر استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية، خصوصاً في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح.

بالرغم من أن المقدسين مرغمين على دفع الضرائب كأمثالهم الإسرائيليين - رغم أنهم مقيمون دائمون وليسوا مواطنين-، وخاصة فيما يتعلق بالسكن من ضريبة المسقوفات "الأرنونا"، إلا أن بلدية الاحتلال الإسرائيلي تخصص حوالي 5% فقط من ميزانيتها للقدس الشرقية، فالمبالغ المدفوعة من المجتمع العربي لا تتوازي مع الخدمات المقدمة، ومن ضمنها الأعداد والموافقة على المخططات الهيكلية للمناطق العربية.

تؤكد سياسة تقليص مساحات الأراضي الخاصة بالفلسطينيين والمخصصة لأغراض البناء، ما أشار إليه مستشار رئيس بلدية القدس لشؤون الفلسطينيين " عمير جيشن" في عهد تيدي كولك، عندما قال: إن المخططين في مكتب مهندس البلدية، عندما يبينوا حدود المناطق المخصصة للأحياء الفلسطينية، بأنها محصورة أصلاً في مناطق مبنية، وأخرى مجاورة، نظمت على أنها أراض خضراء، فإن هذا يعني أنها خارج أغراض التطوير. أو أن تظل غير منظمة حتى تكون هناك حاجة لأقامة مشاريع بناء يهودية. (مثير، 2006، ص39)

إن سياسة تيدي كولك رئيس بلدية القدس عام 1970م، لا زالت سياسة إسرائيل المعتمدة الى هذه اللحظة في البناء والسكن اتجاه الفلسطينيين؛ تجريد أو مصادرة أراضي الفلسطينيين من الأراضي التي يملكونها، وتطوير أحياء يهودية، من خلال وضع قيود على تطوير الأحياء الفلسطينية.

حسب ما جاء في مقال لـ"ايال وايزمان" حول الهندسة المعمارية الديمغرافية في القدس، فإن بلدية القدس "الاحتلالية" أصدرت منذ سنة 1967م، تصاريح بناء بمعدل سنوي يبلغ 1500 تصريح

للإسرائيليين اليهود، وبنيت 90000 وحدة سكنية لليهود في أنحاء القدس الشرقية كلها، في حين لم تصدر للفلسطينيين في المدينة إلا تصاريح بمعدل سنوي بلغ 100 تصريح فقط، الأمر الذي أوجد أزمة سكن لدى الفلسطينيين، بنقص أكثر من 25000 وحدة سكنية. (مقال:وايزمان، الهندسة المعمارية الديمغرافية في القدس)

إن النقص في الأراضي التي يمكن البناء عليها وفقاً للمخططات الإسرائيلية، أدى إلى ارتفاع سعر الأراضي، فبعد الشروع بإصدار رخصة البناء الذي يشمل توفير إثبات ملكية على الأرض، ومخطط مساحة مصدق، ومخطط هيكل مصدق، وحقوق بناء ممنوحة حسب مخطط هيكل مصدق... الخ. فإن التكاليف المالية لإصدار رخصة لبناء سكن يشمل شقة واحدة مساحتها حوالي 150 متر مربع، حسب إحصائيات خماسي، تكون كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (24): نموذج تكاليف رسوم إصدار رخصة لشقة مساحة 150 متر مربع عام 2012 لا يشمل تكاليف البناء وتكاليف مهنية أخرى

الرقم	الإجراء	التكلفة بالشيكل	القيمة بالدولار
1	فتح ملف	2,000	540.00
2	عمولة تطوير البناء (الربط مع شبكة المياه)	14,800	4,000
3	عمولة تطوير الأرض	18,500	5,000
4	ضريبة مجاري على الأرض	15,525	4,196
5	عمولة تطوير شبكة المياه	17,606	4,758
6	ضريبة ربط المجاري مع البناء	8,236	2,226
7	ضريبة ربط مع شبكة المياه	5,025	1,358

4,054	15,000	مخطط من أجل التسجيل	8
3,459	12,800	ضريبة تحسين	9
29,591	109,492	المجموع	

المصدر: خماسي، 2013، ص 181

يعاني سكان القدس من مشاكل أخرى في القطاع الإسكاني، تتمثل في إمدادات المياه والصرف الصحي، مما يزيد من صعوبات السكن، حيث أن 64% فقط من البيوت في القدس الشرقية مرتبطة بشبكة المياه بشكل منظم، فيما يصل تزويد المياه للشخص إلى 55% من مستوى الحد الأدنى الذي وضعته منظمة الصحة العالمية في المناطق الواقعة خلف الجدار.

وقد اعتبر ايال وايزمان "أن إنشاء أحياء/مستوطنات يهودية جديدة، إجراء مضاداً لحركة العمران الفلسطينية، وجرى تخطيط تلك الأحياء والمستوطنات بحيث تشكل أسافين بين الأحياء والقرى الفلسطينية، تحد من إمكان توسعها، وتجزئ التواصل العمراني الفلسطيني. فقد تم تخطيط حي رامات إشكول وحي التلة الفرنسية، مثالا، بحيث يشكلان قوساً ممتداً يفصل حي شعفاط الفلسطيني عن البلدة القديمة الفلسطينية وعن حي الشيخ جراح". مقال: وايزمان، الهندسة المعمارية الديمغرافية في القدس

هدم البيت الفلسطيني خسارة اقتصادية، تثقل كاهل المواطن المقدسي، فرغم التكلفة العالية لبناء منزل في القدس يضاف الى ذلك المخالفات السنوية لبناء منزل غير مرخص، ولا تعفيه المخالفة من أمر الهدم، كما ويخير المقدسي إما بهدم بيته بيده وتحمل عقبات فعلته!، وإما تقوم بلدية الاحتلال بهدم المنزل وتكليفه بنفقات الهدم العالية!

رصدت بلدية الاحتلال الاسرائيلي مبلغ 2.4 مليون شيكل، لهدم المنازل غير المرخصة في القدس الشرقية، وذلك خلال عام 2005م، لا يتضمن المبلغ ما يصرف على الصور الجوية، التي هدفها رصد البناء غير المرخص، حيث يقدر المبلغ المخصص للصور الجوية 200,000 شيكل. ولا تتضمن ما يدفع للمخبرين الذين يتم توظيفهم للكشف عن البناء غير المرخص في الأحياء العربية في القدس الشرقية، ولا يشمل ما يدفع للقانونيين الذين يحددون المخالفين بالبناء غير المرخص. (زغير، رويضي، واخرون، 2007، ص 13)

تفرض المحكمة الغرامة على المواطن المخالف، ويتم تحديد الغرامة حسب نوع البناء وموقعه وتسعيرته، فتصل المخالفة في معظم الأحيان إلى ضعف تكلفة الشقة المخالفة، وبما أن المواطن المقدسي لا يملك هذه المبالغ؛ يضطر إلى الموافقة على الصفقة المبرمة بين المحامي الموكل والنيابة العامة؛ لتخفيضها إلى النصف.

بلغ حجم المخالفات التي تجبها السلطات الإسرائيلية من السكان في القدس الشرقية، بسبب البناء غير المرخص، بين عامي 2001م-2006م، جمعت المحكمة المحلية ما مجموعه 153.240.833 شيكل، أي نحو 30 مليون دولار، علماً بأن 70% من الإيرادات تجمع من الفلسطينيين، والمبلغ الباقي يؤخذ عن طريق وزارة الداخلية الإسرائيلية. (زغير، رويضي، وآخرون، 2007م، ص 21)

سوق الإسكان في مدينة القدس الشرقية غير مستقر؛ نتيجة لعدد من المؤثرات الجيوسياسية، و الصراعات الديموغرافية، والإدارية، والسيادية في المدينة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي. ترتب على ذلك، عدم توافق العرض مع الطلب المتأثر بالزيادة الطبيعية وعوامل أخرى؛ مما أدى إلى نمو الضائقة السكنية وتفاقمها في المدينة عند الفلسطينيين.

في الوقت ذاته يعاني قطاع إسكان الفلسطينيين في المدينة من ضعف وانقباض، بحيث لا يشكل هذا القطاع عنصر جذب للاستثمار أو حتى عنصر استقطاب للأسر الفلسطينية كبيرة الحجم للمدينة وذوي الدخل المحدود، آخذين بعين الاعتبار ارتفاع نسبة الفقر في الأوساط العربية.

وتشير تقديرات احتياجات المقدسيين من الوحدات السكنية حتى عام 2020م، حسب ما ورد في مخطط هيكلي " القدس 2000"، بـ 83 ألف وحدة سكنية (بلدية الاحتلال الإسرائيلي، 2004).

في حين توصلت دراسات أخرى لتقدير هذه الاحتياجات إلى نفس العدد تقريباً (82 ألفاً)، ولكن مع إضافة مساحات جديدة تقدر بـ 7.7 ألف دونم ليصل مجموع مساحة الأراضي المخصصة للسكن في الأحياء العربية حتى عام 2020م إلى 16.6 ألف دونم، بمعدل خمس وحدات سكنى للدونم الواحد؛ وذلك تلافياً لخلق ازدحام سكني وإفساح المجال لتوفير أراضٍ للمباني العامة والمرافق والبنى التحتية. (Khamaisi. Nasrallah, 2007. P 100-104)

يساهم قطاع الإسكان بما نسبته % 10 من الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المختلفة في محافظة القدس، وتبلغ قيمة ذلك 51.1 مليون دولار في حالة زيادة العرض لتلبية الطلب المتزايد على الإسكان. (الصفدي، 2015، ص 53)

يمكن تطوير قطاع الاسكان بدعم من مؤسسات فلسطينية في تنفيذ مشاريع ترميم منازل البلدة القديمة كافة، وتوسيع دائرة عملها لتشمل المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، والتي تواجه هجمة اسرائيلية شرسة في تهويدها مثل سلوان وراس العامود والطور، في اطار تحسين ظروف الحياة فيها من خلال الحفاظ على ما هو موجود وتأهليه ليصبح اكثر صلاحية للسكن، وهذا يستدعي دعم هذه الانشطة لتثبيت وجود المقدسيين في القدس.

استغلال ما يتوفر من 4700 وحدة سكنية مصادقة عليها متاحة للبناء في القرى والبلدات المحيطة بمدينة القدس، الا انها تحتاج إلى تمويل واستثمار مالي سواء من قبل المستثمرين الفلسطينيين واصحاب رؤوس الاموال و/أو الداعمين والممولين العرب والمسلمين لتلبية الطلب المتزايد على الاسكان. (الصفدي، 2015، ص 54).

يعاني قطاع الاسكان في القدس من العديد المشاكل اهمها غياب التخطيط الجماعي للاراضي المتاحة للبناء، والنزاع العائلي على ملكية الاراضي المشاع، وتتفاقم المشكلة في حال وجود طرف أو عدة اطراف من الوارثيين خارج الوطن، مما يؤدي لمصادرتها من قبل حارس املاك الغائبين. تعتبر المشكلة الرئيسية في قطاع الاسكان قلة الاراضي بعد أن صادرت اسرائيل مانسبته % 87 من الاراضي الفلسطينية في القدس الشرقية.

يواجه المهندسون والعاملون في قطاع الاسكان مشكلة ضعف البنى التحتية في بلدات وقرى محافظة القدس من حيث الشوارع، والمياه، والكهرباء والهاتف.

كما أن العمل في قطاع الاسكان هي مبادرات جماعية أو فردية تقتصر الى متابعة الجهات الرسمية أو المعتمدة سواء من القطاع العام اوحتى الخاص لادارة عملية التخطيط للاراضي الامر الذي يؤدي الى خسارة مساحة كبيرة من الاراضي لصالح الاستيطان.

كل تلك المعوقات تؤدي الى ارتفاع اسعار الاراضي والتقليل من فرص الاستثمار من القطاعين العام والخاص في مدينة القدس، وفي ظل ارتفاع تكاليف البناء في القدس واحجام البنوك الفلسطينية عن تمويل الاستثمار دفع بالعديد من المقدسيين للبناء غير المرخص، واتجه الاخرين لمغادرة المدينة والبناء في القرى والبلدات المحيطة بمدينة القدس مثل كفر عقب والعيزرية وعناتا والرام وغيرها بحثا عن تكاليف اقل.



نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي معطيات إحصائية تعيد بارتفاع أسعار الشقق في الفترة 2008-2015م، بنسبة 74%، وبديل الإيجار بـ 65%، فيما ارتفع متوسط الأجر بنسبة 3.6% فقط لا غير. ووفقا لمعطيات الإحصاء ارتفع ثمن الشقة المتوسطة المكونة من 4 غرف خلال الفترة المذكورة بـ 579 ألف شيكل، ليقفز ثمنها من 783 ألف شيكل إلى مليون و 362 ألف شيكل، فيما زاد متوسط أجرة الشقة بحوالي 1473 شيكلا، فقفز بدل إيجار الشقة من 2258 شيكلا إلى 3731 شيكلا، مقابل ارتفاع الأجر التي يتقاضاها الإسرائيليون بـ 314 شيكل فقط من 8774 شيكل إلى 9008 شيكل فقط. وسجلت القدس ارتفاعا بنسبة 74%، وقفز متوسط ثمن الشقة فيها من 1,050,00 شيكل إلى 1,829,000 شيكل أي بزيادة قدرها 779,000 شيكل. (الاقتصادي، 2015)

ضمن هذه التناقضات، يعيش المواطن المقدسي بين المطرقة والسندان، رغم ارتباطه وصموده في القدس إلا أنه يتعرض لسياسة تهجيرية قمعية تمارسها سلطات الاحتلال، فإما أن يسكن في بيت مرخص مكتظ سكانيا، يفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، وإما سيكون معرضا لسلسلة من الإجراءات القانونية الإسرائيلية التي تأسره في مديونية طوال حياته نتيجة بناء غير مرخص. أو ما تسعى له إسرائيل من تهجير المقدسيين داخليا أو خارجيا، وإفراغ المدينة من سكانها.

يستخلص من هذا الفصل، أن القدس ما زالت تنبض بعض القطاعات الاقتصادية التي من الممكن استثمارها لصالح المقدسيين كخطة بديلة تحت الاحتلال الاسرائيلي، حيث تعتبر القطاعات الرئيسية في مدينة القدس، حيث يشكل قطاع السياحة 40% من مدخول المدينة الاقتصادي، رغم العقبات والتحديات التي يواجهها.

كما كانت وما زالت القدس تشتهر بأسواقها ومراكزها التجارية، إلا أنه لا بد من استثمار ما تم اغلاقه في البلدة القديمة من محلات تجارية وإعادة احياء الاسواق والحمامات والتكاية، والمراكز الصناعية، ووضع خطط استراتيجية خاصة بمدينة القدس، والية العمل عليها، والاهم من ذلك كله تنفيذها.

اما فيما يتعلق بقطاع الاسكان، فهو القطاع الابرز، لارتكازه على تثبيت وجود الفلسطينيين في مدينة القدس، ومحافظة على ما تبقى من الاراضي الفلسطينية، بالاضافة، الى ارتفاع الطلب، وقلة الاراضي، وقلة الاراضي الموافق عليها للبناء، إلا أن لا بد من وجود خطة سياسية منهجية في مدينة القدس تسعى الى الاستفادة من الاراضي المسموح البناء عليها، وخاصة في بيت حنينا، شعفاط، صور باهر، جبل المكبر.

### النتائج

إن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها عند تحليل ودراسة السياسات والممارسات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس وهي التالي:

- (1) أن مدينة القدس هي جوهر الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.
- (2) تسعى اسرائيل الى خلق امر واقع في مدينة القدس، من خلال الصراع الديمغرافي.
- (3) ازدهرت مدينة القدس فترة الحكم العثماني، واستمر الحال اثناء الانتداب البريطاني رغم التحضيرات والاجراءات والحقوق التي اعطاها الانتداب تحضيرا للاستيطان الاسرائيلي في القدس، كما حاول الاردنيون اعادة انعاش مدينة القدس، الا أن الاحتلال الاسرائيلي ضم القدس عنوة لشقها الغربي، ونهج سياساته ضد المدينة المقدسة وشعبها.
- (4) تؤثر الممارسات الاسرائيلية على مدينة القدس سلبا من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لانعدام الامن، وعرقلة مسيرة الحياة الاعتيادية في المدينة، وتعتبر الاجراءات الاسرائيلية من مصادرة الاراضي والاستيطان وسحب الهويات وفرض الضرائب جملة واحدة هدفها اقتلاع وتهجير المقدسين، والسيطرة الكاملة على الاراضي الفلسطينية بهدف اقامة دولة يهودية استيطانية.
- (5) تمتاز مدينة القدس بطابعها الديني المحفز للقطاع السياحي والتجاري، يمكن استغلال من هذه الميزة للمدينة للصالح الفلسطيني، اذا تم بلورته بطريقة سياسية منهجية، كما ويمكن الاستفادة من الطلب المرتفع لقضية السكن في القدس حفاظا على الهوية باستغلال الاراضي المسموح البناء عليها في اقامة المشاريع الاستثمارية.
- (6) عرقل الاحتلال الاسرائيلي ازدهار مدينة القدس، ونموها الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي، مقارنة مع نظيراتها من المدن الفلسطينية، مع ميزة خاصة تتمتع بها دينيا وجغرافيا واجتماعيا وتاريخيا، فهي قلب فلسطين وعاصمتها الابدية.

## التوصيات

### • على الصعيد الديمغرافي

(1) إعطاء الصراع الديمغرافي الأولوية في المفاوضات والمبادرات السياسية، بما يدعم التوازن السكاني، ويحفظ الحق والوجود العربي، ورفض الاحتلال الاسرائيلي وممارساته لخلق أمر واقع على الاراضي الفلسطينية.

(2) مجابهة سياسة الاستيطان، وسياسة جلب المستوطنين واقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية.

(3) الاصرار على الحق في حرية العبادة للفلسطينيين، وحماية الاماكن المقدسة من الهجمة الشرسة التي تتعرض لها، وتحميل المسؤولية للجهات المشرفة والتي تملك حق الوصاية على الاماكن المقدسة في القدس.

(4) اعادة منظومة مؤسساتية فلسطينية عربية رأسمالية تسعى لدعم وتثبيت صمود المقدسيين في القدس.

(5) تطوير سياسات خدماتية ويجاد حلول لقضية السكن من خلال تعزيز الاسكان الفردي والجماعي في القدس وضواحيها، ووضع خطط واليات تدعم عودة حملة الهوية الزرقاء للسكن داخل مدينة القدس.

(6) الحد من هجرة العرب المقدسيين من القدس الى خارجها، عن طريق تطبيق سياسة سكانية وفقا لخطط مرسومة، وتشكيل لجنة أهئية لاسكان العرب في القدس بمرجعية سياسية.

### • على صعيد السياسي

(1) وضع خطط سياسية ممنهجة تسعى الى التصدي للممارسات الاسرائيلية اتجاه القدس.

(2) ايجاد صياغة تفاهمية لبلورة العمل الموحد والهادف في القدس، من خلال توحيد مرجعيات القدس، واعطاء الطلاحيات اللازمة للعمل الفاعل في القدس.

(3) رصد توثيق ممنهج للانتهاكات الاسرائيلية، وتسليط الضوء الاعلامي، ودفع الرأي العام السياسي العالمي الى توحيد الجهود بهدف ايجاد حل نهائي لقضية القدس.

- 4) اخراج القدس من البنود العالقة والمؤجلة في ملفات وقضايا الحل النهائي.
- 5) ملاحقة اسرائيل قضائياً في المحاكم الدولية على الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية العنصرية التي تقوم بها اتجاه المقدسيين في القدس.
- 6) الاصرار على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن وخاصة بما هو متعلق في مدينة القدس، والممارسات الاسرائيلية، وعدم الامتثال للضغوطات كما حدث في قضية جدار الفصل العنصري.
- 7) دعم القطاعات الرئيسية في مدينة القدس، وتخصيص النصيب الاكبر من ميزانية السلطة الفلسطينية لصالح مدينة القدس.
- 8) تعزيز صمود المقدسيين في مدينة القدس، من خلال الدعم المادي، وتخفيض نسبة الفقر والبطالة في صفوف الشباب من خلال توفير أو مساعدتهم في توفير عمل لهم.
- 9) اشراك المؤسسات الاهلية الفاعلة في القدس في مجابهة السياسات والممارسات الاسرائيلية، بتنسيق ومرجعية سياسية فلسطينية، وتوحيد وترتيب عملها في الميدان.
- 10) تفعيل صندوق وقفية القدس، وتمويل القطاعات الرئيسية في القدس من خلاله.
- 11) اعادة فتح مكاتب لنواب المجلس التشريعي في القدس لاستقبال المراجعين ومتابعة القضايا المعيشية اليومية للمواطنين.
- 12) تشكيل لجنة مرجعيتها المجلس التشريعي، لدراسة إمكانية استيعاب موظفي الدوائر الرسمية من حملة الهويات الزرقاء في المؤسسات التعليمية والصحية في القدس.
- 13) تنظيم العلاقات الترابطية والجغرافية والديمغرافية والمؤسسية والاقتصادية بين القدس وبقية المحافظات.
- 14) تفعيل دور المؤسسات الاهلية واشراكها بالعمل السياسي، من خلال صياغة الخطط المناسبة للعمل من أجل القدس ولمواجهة اسرلة المدينة، عبر العمل ضمن خطط تشاركية قطاعية.

• على صعيد القطاعات الاقتصادية

- 1) استثمار الاراضي المسموح البناء عليها ضمن مخططات البلدية الاسرائيلية، بهدف محاصرة عمليات السلب والاستيطان بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية المختصة.
- 2) استثمار أراضي الوقف الاسلامي والمسيحي لغايات السكن في مدينة القدس.
- 3) العمل على الخروج باتفاق ضمني جماعي اخلاقي يراعي الظروف الاقتصادية وصعوباتها، ومراعاة المقدسي في الايجارات واسعار البناء والسكن في مدينة القدس، وتهيئة المبني للسكن وفق معايير صحية مناسبة.
- 4) المطالبة القانونية بأماكن الوقف الاسلامي والمسيحي في القدس الغربية عام 1948م.
- 5) اعادة احياء المراكز التجارية والمحال المغلقة، واعادة تفعيل الحركة التجارية في الاسواق المهجورة.
- 6) اعادة احياء الصناعات الحرفية التي كانت تشتهر فيها مدينة القدس.
- 7) ان تستثمر الحكومة الفلسطينية وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة بمدينة القدس
- 8) ان ترعى وزارة السياحة الفلسطينية التعاون مابين قطاع السياحة في القدس وقطاع السياحة في بيت لحم.
- 9) العمل على التنسيق مابين الممثلات الفلسطينية في الدول لتحفيز الطلب على منتجات مدينة القدس .
- 10) حث الدول العربية على خلق حراك سياحي عربي في القدس.

الكتب ورسائل وأبحاث

- 1- الشورة، صالح. 2011: تاريخ القدس عبر العصور: اقتصاد القدس في ظل الانتداب البريطاني 1917-1948، فلسطين: غزة.
- 2- طراونة، فاطمة. 1995: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية والتدخل الأوروبي فيها في العصر الحديث والمعاصر.
- 3- الحزماوي، محمد م. 2006: النقد الأجنبي في مدينة القدس وقراها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فلسطين.
- 4- العارف، عارف. 1951: تاريخ القدس، دار المعارف، ط2.
- 5- ادكيدك، نور. اشراف: د. نظمي الجعبة. 2007: إعادة قراءة- القدس في فترة العهد الأردني
- 6- حرحش، نادية. 2015: الإسكان في القدس، فلسطين.
- 7- دائرة شؤون القدس م.ت.ف.، 2013: الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس، فلسطين.
- 8- قرش، محمد، خ. 2012: المهن الحرفية التقليدية في القدس: واقعها وسبل حمايتها، مركز ماس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- 9- حماد، عبد القادر. 2010: تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس دراسة في الجغرافيا، جامعة النجاح.
- 10- أبو السعود، عزام. 2013: اقتصاديات السياحة في القدس، سلسلة أوراق القدس(10): السياحة في القدس، دائرة شؤون القدس م.ت.ف، فلسطين.
- 11- الفليت، عودة. 2013: الإمكانيات البشرية للسياحة في القدس، سلسلة أوراق القدس(10): السياحة في القدس، دائرة شؤون القدس م.ت.ف، فلسطين.
- 12- جاد الله، إبراهيم. 2013: التخطيط السياحي ودوره في التنمية السياحية، سلسلة أوراق القدس(10): السياحة في القدس، دائرة شؤون القدس م.ت.ف، فلسطين.
- 13- الرويضي، أحمد. 2012: الآليات القانونية للدفاع عن الأملاك العقارية في القدس.
- 14- هنادي زغير، أحمد الرويضي، واخرون، 2007: هدم المنازل في القدس: 1967-2007، الائتلاف الأهلي، القدس.

- 15- العارضة، ريم. 2007: جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس- فلسطين.
- 16- عودة، يعقوب. 2008: القيود المفروضة على البناء الفلسطيني في القدس"الهدم مشروع والبناء ممنوع"، جمعية الدراسات العربية.
- 17- خماسي، راسم. 2013: تحديات السكن والإسكان في القدس، ندوة الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس، دائرة شؤون القدس، القدس.
- 18- صفدي، احمد. 2015: محددات بناء القدرة التنافسية لمدينة القدس: مدينة مقدسة وعاصمة للدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس.
- 19- مئير، مرغليت. 2006: التمييز في قلب المدينة المقدسة.
- 20- خماسي، راسم. 2006: هكذا سربت ونزعت الارض في فلسطين، جريدة حق العودة، ع 16، فلسطين.
- 21- Khamaisi, Rasim. Naseallah, Rami. 2007 Jerusalem on the Map, The International Peace and Cooperation Center (IPCC). Jerusalem.
- 22- أبو جابر، إبراهيم. 2010: مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد.
- 23- رزق الله، نجوى. خضر، سامي. 2001: البلدة القديمة في القدس: الواقع الحالي وآفاق التنمية، مركز دراسات القدس التابع لجامعة القدس، القدس.
- 24- بركات، نظام. 2009: الاستيطان الإسرائيلي في القدس والشرعية الدولية.
- 25- الجديبة، فوزي. 2011: الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 2009-1967 دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.
- 26- أبو راس، ثابت. 2012: الاستيطان والبؤر الاستيطانية اليهودية في القدس الشرقية، دائرة شؤون القدس، القدس.
- 27- بركات، بركات. 2001: الاحتلال العلاقة الجدلية بين الاستيطان والهجرة اليهودية والتهجير واللجوء الفلسطيني في كتاب اللجوء ومستقبل الأمن الشامل في الشرق الأوسط، جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، إربد.
- 28- أطرش، عاص. 2015: الاستيطان: آثار الكارثية على الاقتصاد الفلسطيني، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".

- 29- عبد الله، سمير. 2013: تأثير الاستيطان على اقتصاد القدس الشرقية، سلسلة أوراق القدس (8):دائرة شؤون القدس.
- 30- جريس، سمير. 1981: القدس المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- 31- شعث، شوقي. 1988: القدس الشريف، شركة بابل للطباعة والنشر.
- 32- نويهض، عجاج. 1980: رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت.
- 33- موسى دويك، 2002: القدس والقانون الدولي.
- 34- جبريل، محمد. 1998: فاقد الهوية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.
- 35- زغير، هنادي. 2007: التهجير الصامت: الغاء الاقامة الفلسطينية من القدس، ملتقى الفكر العربي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن الحقوق الفلسطينية في القدس.
- 36- دائرة شؤون المفاوضات - م.ت.ف.، 2012: القدس الصمود... البقاء... التنمية.
- 37- **Terrestrial Jerusalem. 2014: Major Development: In Overnight Operation**  
**Settlers Take Over Multiple Buildings in Silwan**
- 38- عناب، محمد. 2001: حجم الاستيطان الإسرائيلي في القدس بعد عام 1967، ط1، جامعة النجاح، فلسطين.
- 39- الخواجا، حمدي. 1991: الوضع الراهن لقطاع السياحة في فلسطين ومدى استجابته لمتطلبات التعاون الإقليمي المرتقب (السياحة الفلسطينية في الإطار الإقليمي)، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ط1.
- 40- صلاح الدين، عايد. 1996: السياحة في مدينة القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز القدس للابحاث
- 41- عبد الحق، يوسف. 1991: معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية" صامد الاقتصادي، عدد 85.
- 42- أطرش، عاص. 2015: الاستيطان آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، مدار، فلسطين-رام الله.
- 43- بارود،نعيم. 2005: متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (06)، رام الله، فلسطين.
- 44- الحلبي،اسامة. 2006: القانون والقضاء الاسرائيلين أدواتان لتحقيق أهداف سياسية، الائتلاف الاهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.



- 45- الرقب، صالح. 2010: جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس الدوافع والآثار السياسية،  
جمعية القدس للبحوث والدراسات، غزة
- مجلات ومقالات وتقارير**
- 46- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2006: تقرير الربع الثالث.
- 47- الامم المتحدة. 2007: تقرير رقم 7: الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على  
التجمعات السكانية الفلسطينية.
- 48- بارود، نعيم. 2007: الجدار الفاصل المسار والآثار، الجامعة الاسلامية، غزة.
- 49- ملحيس، غانية. 2003: جدار الفصل العنصري الاسرائيلي.
- 50- أبو السعود، عزام. 2010: الأوضاع التجارية في مدينة القدس.
- 51- بظاظو، إبراهيم. 2011: تحليل اتجاهات وأنماط الحركة السياحية في القدس، مجلة المستقبل  
العربي.
- 52- Trish Silkin and Amer Madi. 2011: Mapping of Sida funded projects in  
Area C, East Jerusalem and the seam zones through the Palestinian  
Authority, UN agencies, and Palestinian, Israeli and International NGOs,  
Swedish.
- 53- Foundation for Middle East peace. 2012: Comprehensive Settlement  
Population 1972-2011.
- 54- Foundation for Middle East peace. 2011: East Jerusalem Settlements.
- 55- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999: كتاب الإحصاء السنوي رقم (1)، رام الله -  
فلسطين.
- 56- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014: كتاب القدس الإحصائي السنوي 2014 رقم  
16، رام الله - فلسطين.
- 57- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014: مسح القوى العاملة، رام الله - فلسطين.
- 58- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015: كتاب القدس الإحصائي السنوي 2015، رام الله  
- فلسطين.
- 59- ماهر، محمد. 2015: رئيس بلدية القدس: نعم المقدسيون يعانون لكننا سنواصل هدم البيوت،  
جريدة الايام.

- 60- جمعية الدراسات العربية، 1985: القدس حقائق وأرقام، القدس
- 61- تقرير حقائق ومعطيات حول القدس الشرقية 2015.
- 62- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005.
- 63- مؤسسة القدس الدولية، 2015: حال القدس 2014: قراءة في مسار الاحداث والمآلات.
- 64- منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات. 2006: جدار في وجه السلام تقييم لتعديل إسرائيل لمسار الجدار.
- 65- عطا الله، مرسى. 2011: الجدار الفاصل ونظرية الحائط الحديدي 2، جريدة الوطن.
- 66- حبيب الله، ناهد. 2015: القدس بين الضم والاستبعاد، مجلة قضايا اسرائيلية، عدد 58.
- 67- عريبي، أمل. 2012: الجدار الاسرائيلي اكثر الجدران عنصرية عبر التاريخ، مجلة العامل، عدد 517.
- 68- الهندي، عليان. 2006: جدار الفصل العنصري في القدس، وكالة وفا.
- 69- موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسليم، 2013: المستوطنات: مخطط E1 وإسقاطاته على حقوق الإنسان في الضفة الغربية.
- 70- الريماوي، 2011: بيت المقدس وجدار الفصل العنصري، مركز الشرق العربي.
- 71- نظمي الجعبة، 2012: القدس من جديد: مشاهد وتحديات، حوليات القدس، ع13.
- 72- شبكة فلسطين للحوار - لجنة التقارير، 2010: المخططات التوسعية في مدينة القدس.
- 73- عيسى، حنا. 2015: عيسى: "قوانين تهويد" تستهدف القدس والإحصائيات خطيرة، دنيا الوطن.
- 74- نسبية، سري. 2014: آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القدس، شؤون فلسطينية، ع256.
- 75- عيسى، حنا. 2015: عيسى: "أملاك الغائبين" على القدس الشرقية ينسف الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل، دنيا الوطن.
- 76- مؤسسة سانت ايف، نقلص المساحة.
- 77- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان - منظمة التحرير الفلسطينية، إسرائيل والأراضي المحتلة - تحت الأنقاض: هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات.
- 78- تقرير الأمم المتحدة "OCHA"، 2015: حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2014.
- 79- الاقتصادي، 2015: ارتفاع كبير بأسعار الشقق في إسرائيل.

- 80- سمحان، أمجد. 2015: هوية مدينة القدس تتلاشى: أين الأسواق؟.
- 81- أبو ميالة، زينب. 2015: تُجار القدس ما بين الضغوطات المتزايدة والصمود، موقع رنوة.
- 82- دحدل، عيسى. 2013: hotels list، أرفيف دائرة شؤون القدس: ندوة السياحة في القدس.
- 83- وايزمان، ايال. مقال: الهندسة المعمارية الديمغرافية في القدس
- 84- كتس، يعكوف. 2016: مقال 407118، قناة 7، مترجم: 'עקב כץ', 2016: 407114, ערוץ 7.
- 85- بارد، متيشل. 2002: المستوطنات الاسرائيلية، مترجم: Mitchell G. Bard, 2002: Israeli settlements.
- 86- الفتاوي، حسام. 2015: سحب الهويات بين الاعوام 2004-2013، مؤسسة اطباء لحقوق الانسان.
- 87- سمحان، أمجد. 2015: هوية مدينة القدس تتلاشى: أين الأسواق؟، صحيفة العاصمة، ع 13، فلسطين.

#### مواقع إلكترونية

- 88- عيسى، 2015: أسواق القدس... أبرز معالم المدينة المقدسة، <http://www.imcpal.ps/news/?p=37935>
- 89- بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. 2011: القدس الشرقية.
- 90- الغرفة التجارية الصناعية العربية القدس، 2015، [https://www.youtube.com/watch?v=a\\_Wfv2XA02o](https://www.youtube.com/watch?v=a_Wfv2XA02o)
- 91- عيسى، حنا. 2014: د. عيسى يطالب بإنعاش السياحة في القدس، موقع بانيت، <http://www.panet.co.il/article/886032>
- 92- موقع بلدية القدس، 2004: التقرير السنوي لوزارة الرفاه الاجتماعي.
- 93- عوض الرجوب، 2012: البؤر الاستيطانية تستشري بالضفة، الجزيرة نت.
- 94- عموري، سعيد. 2013، القطار الخفيف" ثقيل على المقدسيين.. وشرعنته جريمة حرب، م.ت.ف.
- 95- موقع RT، 2012: صناعة الخزف.. حرفة يتوارثها الأرمن في القدس، <http://arabic.rt.com>

- 96- موقع هنا القدس، مقابلة مع الشيخ أبو العبد. 2014: صناعة النحاس في القدس ماض عريق وأصالة تاريخية.
- 97- الموقع الرسمي لبلدية الاحتلال الاسرائيلي، 2004: المخطط الهيكلية " القدس 2000"
- 98- الموقع الرسمي للغرفة التجارية الصناعية العربية القدس.
- 99- الموقع الرسمي لمؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلي.